E/2019/35

الأمم المتحدة

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

تقرير المجلس التنفيذي عن أعماله خلال عام 2019*

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الوثائق الرسمية، 2019

الملحق رقم 15

* هذا التقرير مستنسخ بالصيغة التي ورد بها؛ وقد أقره المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

الرجاء إعادة استعمال الورق

E/2019/35

المجلس الاقتصادي والاجتماعي
الوثائق الرسمية، 2019
الملحق رقم 15

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

تقرير المجلس التنفيذي عن أعماله خلال عام 2019

الأمم المتحدة • نيويورك، 2019

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام.

المحتويات

الفصل		الصفحة
	الجزء الأول – الدورة العادية الأولى لعام 2019	
أولا –	المسائل التنظيمية	7
	الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي	
	بيان مدير البرنامج والحوار التفاعلي	9
ثانيا –	التقييم	12
ثالثا –	البرامج القطرية والمسائل ذات الصلة	15
	الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان	
	بيان المديرة التنفيذية	15
رابعا –	التقييم	19
خامسا –	البرامج القطرية والمسائل ذات الصلة	22
	الجزء المتعلق بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	
سادسا –	بيان المديرة التنفيذية	22
	الجزء المشترك	
سابعا –	توصيات مجلس مراجعي الحسابات	24
ثامنا –	تحديث بشأن تنفيذ قرار الجمعية العامة 279/72 المتعلق بإعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية	28
تاسعا –	أساليب عمل المجلس التنفيذي	30
	الجزء الثاني – الدورة السنوية لعام 2019	
أولا –	المسائل التنظيمية	32
	الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي	
ثانيا –	الحوار التفاعلي مع مدير البرنامج والتقرير السنوي	32
ثالثا –	المساواة بين الجنسين في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	36
رابعا –	تقرير التنمية البشرية	37
خامسا –	البرامج القطرية والمسائل ذات الصلة	38
سادسا –	التقييم	39

سابعا – صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية 41
ثامنا – متطوعو الأمم المتحدة 42
الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان
تاسعا – بيان المديرة التنفيذية والتقرير السنوي 43
عاشرا – التقييم 47
الجزء المتعلق بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع
حادي عشر – بيان المديرة التنفيذية والتقرير السنوي 49
الجزء المشترك
ثاني عشر – تقارير مكاتب الأخلاقيات التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع 51
ثالث عشر – الحسابات والرقابة الداخليتان 54
رابع عشر – آخر مستجدات تنفيذ قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 279/72 المعني بتغيير وضعية منظومة الأمم المتحدة الإنمائية 55
خامس عشر – طرق عمل المجلس التنفيذي 58
الجزء الثالث – الدورة العادية الثانية لعام 2019
أولا – المسائل التنظيمية 60
الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
بيان مدير البرنامج 60
ثانيا – الحوار المنظم بشأن التمويل لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي 64
ثالثا – البرامج القطرية للبرنامج الإنمائي والمسائل ذات الصلة 65
رابعا – التقييم 65
الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان
بيان المديرة التنفيذية 66
خامسا – الحوار المنظم بشأن التمويل لصندوق الأمم المتحدة للسكان 70
سادسا – البرامج القطرية لصندوق السكان والمسائل ذات الصلة 72
الجزء المتعلق بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع
سابعا – مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع 72

الجزء المشترك

ثامنا – الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة 75

تاسعا – متابعة اجتماع مجلس تنسيق البرنامج التابع لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز 77

عاشرا – مستجدات تنفيذ قرار الجمعية العامة 279/72 المتعلق بإعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية 78

حادي عشر – أساليب عمل المجلس التنفيذي 80

ثاني عشر – الزيارات الميدانية 81

ثالث عشر – مسائل أخرى 81

المرفقات

الأول – القرارات التي اتخذها المجلس التنفيذي في عام 2019 85

الثاني – عضوية المجلس التنفيذي في عام 2019 119

الثالث – تقرير الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبرنامج الأغذية العالمي الذي عُقِدَ في 31 أيار/مايو 2019 120

الجزء الأول
الدورة العادية الأولى لعام 2019

المعقودة بمقر الأمم المتحدة في نيويورك

في الفترة من 21 إلى 25 كانون الثاني/يناير 2019

أولا – المسائل التنظيمية

1 – عُقدت الدورة العادية الأولى لعام 2019 للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في مقر الأمم المتحدة بنيويورك، في الفترة من 21 إلى 25 كانون الثاني/يناير 2019. ورحّب رئيس المجلس المنتخب حديثا بجميع الوفود، ووجه الشكر للرئيس ونواب الرئيس المنتهية ولايتهم على قيادتهم والتزامهم بعمل المجلس في عام 2018. وهنأ أعضاء المكتب الجدد على انتخابهم.

2 – ووفقاً للقاعدة 7 من النظام الداخلي للمجلس التنفيذي، انتخب المجلس أعضاء المكتب التالية أسماؤهم لعام 2019:

الرئيس:	سعادة السيد تشو تاي – يول	(جمهورية كوريا)
نائب الرئيس:	سعادة السيد والتون ويبسون	(أنتيغوا وباربودا)
نائب الرئيس:	سعادة السيد بيسيانا كادار	(ألبانيا)
نائبة الرئيس:	سعادة السيدة جيرالدين بيرن ناسون	(أيرلندا)
نائب الرئيس:	سعادة السيد كولين ف. كيلابيلي	(بوتسوانا)

3 – ووافق المجلس التنفيذي على جدول الأعمال وخطة العمل لدورته العادية الأولى لعام 2019 (DP/2019/L.1)، ووافق على تقرير الدورة العادية الثانية لعام 2018 (DP/2019/1). واعتمد المجلس خطة العمل السنوية لعام 2019 (DP/2019/CRP.1) ووافق على خطة العمل الأولية للدورة السنوية لعام 2019.

4 – وترد القرارات التي اتخذها المجلس التنفيذي في عام 2018 في الوثيقة DP/2019/2، المتاحة على الموقع الإلكتروني للمجلس التنفيذي.

5 – ووافق المجلس التنفيذي في القرار 5/2019 على الجدول الزمني التالي للدورات المُقبلة للمجلس التنفيذي في عام 2019:

الدورة السنوية لعام 2019	من 3 إلى 4 ومن 6 إلى 7 حزيران/يونيه 2019 (نيويورك)
الدورة العادية الثانية لعام 2019:	من 3 إلى 6 أيلول/سبتمبر 2019

بيان من رئيس المجلس

6 – أكد رئيس المجلس، في كلمته الافتتاحية، أن بناء مؤسسات فعالة وإقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص أسهما إسهاماً كبيراً، مع الدعم السياساتي من جانب الأمم المتحدة، في القضاء على الفقر ومنع إهدار الموارد الإنمائية في بلده في مرحلة حرجة من عمليته الإنمائية. وذكر أن رئاسة المجلس أعطت بلده الفرصة لتبادل خبراته ودعم البلدان في مسارها نحو التنمية الاجتماعية الاقتصادية. وشدد على أن عام 2018 كان عاماً حاسما في إرساء الأسس لإصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، وأنه سيتعين على المجلس التنفيذي الاضطلاع بدور رئيسي في توجيه تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة.

7 - وحدد الرئيس أربع أولويات للمجلس في عام 2019. أولا، سيصبح المجلس منتدى للمناقشات الاستراتيجية الاستشرافية التي تركز على الصورة الأكبر وعلى مستقبل كل منظمة، وسيتحلى بمرونة أكبر لكي يتكيف مع الاحتياجات المتغيرة بحسب السياق. وفي هذا الصدد، سيكون على الحوارات التفاعلية الراهنة والمقبلة أن تراعي مناقشات المجلس المتسمة بطابع أكثر استراتيجية. وثانياً، سيصبح المجلس عمليّ المنحى بقدر أكبر وسيفرز نتائج ملموسة، سواء بشأن تنفيذ الإصلاح أو تحسين أساليب عمل المجلس. وثالثا، حيث أن الشراكات عاملٌ رئيسي، فسوف يعزز المجلس تفاعله مع القطاع الخاص والمجتمع المدني وأصحاب المصلحة الخارجيين، وهو أمر جوهري للتنفيذ الناجح للخطط الاستراتيجية للمنظمات الثلاث. وفي هذا الصدد، سيضطلع المجلس بمهمة الميسِّر لتوفير مداخل للتعامل مع أصحاب المصلحة. ورابعاً، سيقوي المجلس تفاعله مع مجالس المنظمات الأخرى بغية تعزيز التنسيق والتعاون، بوسائل من بينها التفاعل الأقوى والمنتظم مع رؤساء المجالس وتحسين استخدام المنصات القائمة المعنية بالتنسيق مثل الاجتماع المشترك للمجالس.

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

بيان مدير البرنامج والحوار التفاعلي

بيان مدير البرنامج

8 - قال مدير البرنامج، في كلمته (متاحة على الموقع الإلكتروني للمجلس التنفيذي)، إن عام 2018 كان عاماً للإصـــلاح والتأمل والتحوُّل طبع بطابعه "الجيل المقبل" للبرنامج الإنمائي. ومن خلال التدابير المالية وتدابير الكفاءة، وازن البرنامج الإنمائي ميزانيته المؤســسـية للعام الثاني على التوالي، مرســياً بذلك أســس الاســتثمار والنمو. وكان البرنامج الإنمائي على مســار تجاوز هدف الإنجاز لعام 2018، والحد من مستوى نفقات الميزانية المؤسسية، وتحقيق نسبة 99 في المائة من هدفه بشأن الموارد العادية (الأساسية)، وتعبئة مبلغ 4,5 بليون دولار من الموارد الأخرى (غير الأساسية)، وزيادة تمويل مؤسسات التمويل الدولية المستثمر بالشراكة مع البرنامج الإنمائي. وبفضل التبرعات المقدمة من المانحين التقليديين ومانحي البلدان التي تنفذ بها برامج، زادت الموارد الأساسية بعد سنوات من الانخفاض، ويعمل البرنامج الإنمائي على توسيع قاعدته من الجهات المانحة.

9 - وبشأن الإصلاح، ذكر أن البرنامج الإنمائي اضطلع بدور جوهري في كفالة انتقال نظام المنسق المقيم إلى الأمانة العامة للأمم المتحدة بحلول 1 كانون الثاني/يناير 2019. وشـــمل ذلك انتداب 63 من كبار الموظفين كموظفين مقيمين، وتيسير انتقال موظفي مكتب تنسيق العمليات الإنمائية، والالتزام بالعمل كمقدم رئيسي للخدمات التشغيلية إلى نظام المنسق المقيم، وأن يكون البرنامج الإنمائي من أول الجهات التي ضاعفت ما تقدمه من مساهمات تقاسم التكاليف إلى نظام المنسق المقيم. وبالتزامن مع ذلك، قام البرنامج الإنمائي بتبديل كوادره القياديين على المستوى القطري، واختيار مجموعة جديدة من الممثلين المقيمين، بينما بلغ ما وعد به من تحقيق التوازن بين الجنسين بنسبة 50/50 والتنوع الجغرافي المتساوي، مواصلا المضي قدما في تنفيذ خطته الاستراتيجية للفترة 2017-2021.

10 - وأفاد أن الجيل المقبل للبرنامج الإنمائي يحقق إنجازات على صـــعد جديدة، إذ حقق ما يلي: (أ) إعادة تأكيد موقعه كقائد عالمي للفكر الإنمائي من خلال *تقرير التنمية البشـــرية*، والمراكز العالمية للسياسات، والتعاون مع الشركاء؛ (ب) الاستجابة لدعوة الدول الأعضاء إلى اتباع نهج متكامل إزاء التنمية المستدامة من خلال منصاته القطرية، بدعم من الشبكة العالمية المعنية بالسياسات وشبكة مختبرات التسريع الجديدتين التابعتين له؛ (ج) الاستثمار وتشجيع الاستثمار، من خلال الشراكات مع القطاع الخاص وتعزيز الاستثمار المؤثر من خلال مشروع "تأثير أهداف التنمية المستدامة" و "مرفق الاستثمار القطري"؛ (د) جعل نموذجه للأعمال أكثر ابتكارا وفعالية وكفاءة.

11 - وسلط مدير البرنامج الضوء على الضغوط الكثيرة على تعددية الأطراف، وهو الأمر الذي يتطلب زخما سياسيا أنشط حول رؤية مشتركة للإنسانية. وأشار إلى أن العام المقبل يوفر لحظات بالغة الأهمية للبرهنة على قدرة تعددية الأطراف على منع النزاعات، والتخفيف من حدة المخاطر، والمضـــي في التقدم الإنمائي من خلال المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة ومؤتمر القمة المعني بتغير المناخ، على سبيل المثال. وسيسهم البرنامج الإنمائي في هاتين المناسبتين وغيرهما من المناسبات الرئيسية الأخرى، معززا بذلك رؤية مشتركة للإنسانية ومعجلا بالعمل. وسوف يقوم البرنامج الإنمائي، من خلال تنفيذ خطته الاستراتيجية للفترة 2017-2021، بالدفع بثلاث أولويات رئيسية في عام 2019: اللامساواة، وتغير المناخ، والهجرة، ومعها دوافعها وأسبابها الجذرية - حيث ينصبّ تركيزه على القضاء على الفقر من خلال نهج متعدد الأطراف.

البيانات الإقليمية والوطنية

12 - أكد أعضاء المجلس أن التنمية لا تزال محور ولاية البرنامج الإنمائي، من خلال نهج برنامجي إزاء خطة عام 2030، تمشيا مع الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التشغيلية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية والذي جرى في عام 2016. وشددوا على أهمية بناء القدرات الوطنية في تحقيق الأهداف، تمشيا مع الأولويات الوطنية ومن أجل القضاء على الفقر في جميع أشكاله وأبعاده. وأعربوا عن استمرار القلق إزاء الخلل بين الموارد الأساسية/غير الأساسية وأكدوا أهمية توفير تمويل أساسي متعدد السنوات ويمكن التنبؤ به. وتوقعوا أن يساعد اتفاق التمويل في تحقيق ذلك الهدف. وأعربوا مجددا عن دعمهم لمكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وتطلعوا إلى توسيع دور البرنامج الإنمائي في الجهود المبذولة لتحقيق التعاون فيما بين بلدان الجنوب، مشيرين إلى أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب لا يشكل بديلاً عن التعاون بين الشمال والجنوب، بل هو مكمل له.

13 - ورحبت الوفود بالنهج المبتكر للحوار التفاعلي. وفيما يتعلق بالإصلاح، رحبت الوفود بدور البرنامج الإنمائي كأداة لتحقيق التكامل من أجل كفالة إعادة التنظيم السلسة لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية وكفالة فعالية البرنامج الإنمائي والمنظومة ككل. وتطلعت إلى الجيل المقبل للبرنامج الإنمائي وأعربت عن دعمها الكامل لعملية التحوُّل. وسلطت مجموعةٌ الضوء على الحاجة إلى قيام نظام المنسق المقيم الجديد باستعراض المكاتب المتعددة الأقطار في المناطق دون الإقليمية، مع إيلاء الاعتبار المتساوي للكفاءة والفعالية، بوسائل من بينها التمويل الملائم لتحقيق النتائج البعيدة المدى والاستدامة. وأكدت المجموعة الظروف التنموية الفريدة والهشة للدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان المتوسطة الدخل، التي تعاني من معدلات مرتفعة للفقر واللامساواة وخطر وقوع بعض فئات السكان مجددا في براثن الفقر.

الحوار التفاعلي مع مدير البرنامج الإنمائي

14 - أجرى المجلس حواراً تفاعلياً أعطى الأعضاء فرصة لإجراء تبادل استراتيجي رفيع المستوى لوجهات النظر بشأن العرض الإنمائي للمنظمة. وقد نُظِّم الحوار على هيئة مناقشتين: جلسة صباحية بشأن *عمل البرنامج الإنمائي في مجال الحد من الفقر* وجلسة مسائية بشأن الصلة *بين العمل الإنساني والتنمية*. وبدأت كل جلسة بشريط فيديو قصير يسلط الضوء على أمثلة لعمل البرنامج الإنمائي على المستوى القطري تلته مناقشة ميسرة.

عمل البرنامج الإنمائي في مجال الحد من الفقر

15 - انضم رئيس المجلس والممثل الدائم لجمهورية كوريا وكبار مديري البرنامج الإنمائي إلى مدير البرنامج في الجلسة الصباحية. وأشار مدير البرنامج إلى أن الفقر متعدد الأبعاد ويتجلى اجتماعيا. وأكد أن الفقر ليس حتمياً وأنه يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالحوكمة. ويساعد البرنامج الإنمائي الحكومات على تحديد مواضع وجود الفقر وهوية الذين يُتركون خلف الركب. وسلط رئيس المجلس الضوء على نهجين تم استقاؤهما من خبرة بلده في الحد من الفقر - ألا وهما بناء مؤسسات فعالة والشراكات بين القطاعين العام والخاص.

16 - وسلطت مناقشة المجلس الضوء على النقاط التالية. يتطلّب الطابع المتعدد الأبعاد للفقر حلولاً متعددة الأبعاد. ويُشكِّل القضاء على الفقر عملية اجتماعية وسياسية تتطلب إرادة سياسية لمعالجة الأسباب الجذرية - أوجه انعدام المساواة والظلم الاجتماعي. والبرنامج الإنمائي في وضع يؤهله معالجة الطابع

المتعدد الأبعاد للفقر. وهو يستخدم نهجا كليا إزاء القضاء على الفقر يجمع بين التنمية الشاملة للجميع والمستدامة – بما في ذلك الحماية البيئية والقدرة على الصمود في مواجهة الكوارث الطبيعية – إلى جانب الحوكمة الديمقراطية وبناء القدرات الوطنية. ولا يمكن اختزال القضاء على الفقر في اعتماد نهج الرعاية الاجتماعية فحسب. فهذا النهج يجب أن يسير يدا بيد مع النمو الاقتصادي المستدام المستند إلى سياسات النمو الشاملة للجميع والفعالة والشراكات بين القطاعين العام والخاص التي تعزز الابتكار.

17 - وأشارت الوفود إلى وجود تحديات رئيسية أمام القضاء على الفقر، تشمل التدفقات المالية غير المشروعة، وازدياد عدم المساواة، وأثر هجرة الأدمغة على إدامة الفقر. وسلطت الضوء على أدوار كلٍ من التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وتدابير الحماية الاجتماعية، والنهجين القائمين على حقوق الإنسان وعلى الحوكمة، وتمكين المرأة والشباب، والرقمنة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، في التمكين من القضاء على الفقر. وشدد مدير البرنامج على مركزية القضاء على الفقر في عمل البرنامج الإنمائي، لا سيما في أقل البلدان نموا، وعلى الطابع المعقد للفقر؛ والفقر ظاهرة تؤثر في معظم البلدان بغض النظر عن مستوى نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فيها. وينبغي صياغة الحلول ضمن كل سياق قطري. ويُشكِّل البرنامج الإنمائي، كقائد معرفي وأداة لتحقيق التكامل، نقطة وصل قادرة على حشد الخبرات من داخل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية الأوسع وخارجها.

جلسة مشتركة بشأن الصلة بين العمل الإنساني والتنمية

18 - انضم كلٌ من منسق عمليات الإغاثة في حالات الطوارئ ومدير مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ونائبة رئيس المجلس، الممثلة الدائمة لأيرلندا، ومديرة مكتب الأزمات بالبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، ومدير مركز التعاون الدولي، إلى مدير البرنامج في الجلسة المسائية.

19 - وقال مدير البرنامج إن طريقة العمل الجديدة تُشكِّل نهجا حصيفا. وأفاد أن العمل المشترك في الأزمات ينبغي أن يبدأ بمنظور للتنمية المستدامة يُوحِّد منظومة الأمم المتحدة باتجاه نمط وقائي. وذكر منسق عمليات الإغاثة في حالات الطوارئ أنه على الرغم من كون منظومة العمل الإنساني أكثر فعالية وكفاءة من أي وقت مضى، فإنها لا تعالج المشاكل الكامنة. وأكد ضرورة التعاون مع المنظومة الإنمائية، لا سيما في ضوء محدودية تدفقات المساعدة الدولية. وشددت الممثلة الدائمة لأيرلندا على الحاجة إلى المساءلة المتبادلة بين الدول الأعضاء من خلال زيادة التعاون والتمويل الكافي لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وقال مدير مركز التعاون الدولي إن الغرض من الصلة بين العمل الإنساني والتنمية وجهود السلام هو تعزيز القدرات الوطنية، والذي يقف البرنامج الإنمائي في وضع يؤهله لمعالجة التحديات المرتبطة به.

20 - وأعرب أعضاء المجلس عن دعمهم لتركيز البرنامج الإنمائي على الدول المنكوبة بالأزمات. وأقروا بأن اتباع نهج إنساني إزاء الأزمات الطويلة الأمد ليس كافيا، ورحبوا بما يقوم به البرنامج الإنمائي من بناء متكامل للسلام في الخطة الوقائية. وينبغي أن يتحول التركيز إلى المستوى القطري والبدء بتقاسم أفضل للمعلومات وبتحليل مشترك من أجل التخطيط المشترك. ويتمتع البرنامج الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية بدعم وتأثير سياسيين قويين، وينبغي لهما استخدام ذلك في تنسيق وتفعيل الصلة بين العمل الإنساني والتنمية وجهود السلام. وأعربوا عن ترحيبهم بعرض البرنامج الإنمائي السعي إلى تحقيق التنمية المستدامة عن طريق بناء القدرات الوطنية/المحلية لمعالجة الأسباب الجذرية. غير أن تحدي التنمية

بالغ الأهمية، وهو يشمل جزر التمويل المنعزلة للعمل الإنساني والعمل الإنمائي ودورات الميزانية المتضاربة بين الجهات المانحة والنداءات السنوية.

21 - وقال مدير البرنامج إن الترابط يتيح التنسيق العملي بين العملين الإنساني والإنمائي. وأفاد أن دور البرنامج الإنمائي كأداة لتحقيق التكامل، من خلال نهج شامل للحكومة كلها ونظام المنسقين المقيمين المجدد، مهيئٌ لمساعدة الحكومات على إدراج إجراءات الحد من مخاطر الكوارث في الاستراتيجيات الوطنية، استنادا إلى إطار سنداي والاستراتيجية الدولية للحد من مخاطر الكوارث. وأضاف أن البرنامج الإنمائي في وضع يؤهله أيضاً لمعالجة التحديات التي يفرضها الترابط من خلال معارفه وخبراته في مجالات بناء القدرات والمؤسسات، والعلاقات الطويلة الأجل مع الحكومات، والقدرة على جمع الجهات الفاعلة في مجالات بناء السلام والأمن والسلام، والشراكات القوية مع المؤسسات المالية الدولية والجهات المانحة.

ثانيا - التقييم

22 - عرض مدير مكتب التقييم المستقل في البرنامج الإنمائي تقييم الدعم الذي يقدمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل الحد من الفقر في أقل البلدان نموا (DP/2019/4) وتقرير مكتب التقييم المستقل عن الدعم الذي يقدمه لتنمية قدرات التقييم (DP/2019/6)، وقدم مدير مكتب دعم البرامج والسياسات بالبرنامج الإنمائي مذكرة الإدارة المؤقتة.

تقييم الدعم الذي يقدمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل الحد من الفقر في أقل البلدان نموا

23 - رحب أعضاء المجلس بالتقييم، وأعربوا عن اهتمامهم بتقييم الفقر في البلدان المتوسطة الدخل الذي سيُعرض في الدورة العادية الأولى لعام 2020. واسترعت الوفود الانتباه إلى عدد البلدان الخارجة من فئة أقل البلدان نموا، والذي يمثل شهادة على التقدم المحرز في مجال التنمية ودور الجهات الفاعلة الإنمائية والشراكات في معالجة الفقر المتعدد الأبعاد. وحذروا من أن خروج أقل البلدان نموا من هذه الفئة ليس حلا لجميع المشاكل، كما أن مرحلة ما بعد الخروج تتطلب دعما مستمرا لمنع وقوع البلدان مجددا في براثن الفقر. وطُلب التوضيح بشأن المساعدة التي يقدمها الجيل المقبل للبرنامج الإنمائي للبلدان والكيفية التي يقوم بها البرنامج الإنمائي بتكييف مساعدته استنادا إلى فئات البلدان. وفيما يتعلق بممارسة التقييم، طلبوا توضيحا بشأن الفرق بين مفهومي اللامركزية والاستقلال. وفيما يتعلق بالتوصيات المقدمة للدول المتأثرة بالنزاعات، طُلبت تفاصيل عن جهود البرنامج الإنمائي الرامية إلى إيلاء الاهتمام لأوجه الضعف المتداخلة من خلال عمله المتعلق بالحوكمة وعلاقته بالبيانات وبتعزيز القدرات.

24 - وأثنت الوفود على البرنامج الإنمائي لتنفيذه قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 26/2018، الذي دعا منظومة الأمم المتحدة الإنمائي إلى إعطاء الأولوية لتخصيص الاعتمادات لأقل البلدان نموا عن طريق وضع مبادئ توجيهية عملية واضحة وأهداف واضحة من حيث الميزانية. وفي حين أن النهج البرنامجي يمثل خطوة أولى جيدة، فإنه يتعين على البرنامج الإنمائي أن يكفل استفادة أقل البلدان نموا وغيرها من المساعدة على نطاق المنظومة. وأشادوا بعمل البرنامج الإنمائي المتعلق بتغير المناخ في أقل البلدان نموا من خلال شبكته العالمية المعنية بالسياسات وطلبوا تفاصيل عن التقدم الذي أحرزه البرنامج الإنمائي في إيلاء الأولوية لتغير المناخ في أقل البلدان نموا. وشددوا على أهمية ما يقوم به البرنامج الإنمائي من تيسير للتنسيق الأفقي والعمودي عند تقديم المساعدة إلى أقل البلدان نموا وشجعوه على مواصلة

القيام بذلك. وطُلبت معلومات عما إذا كان بالإمكان أن يتعاون مكتب التقييم المستقل والبرنامج الإنمائي مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى من أجل تحقيق النطاق المطلوب والتأثير الأكبر، وعن الكيفية التي يعمل بها البرنامج الإنمائي مع صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية للاستفادة من نُهج القطاع الخاص.

25 - وقالت مجموعة من الوفود إنها كانت تفضل أن يناقش التقييم إلى جانب استجابة الإدارة، بينما أيدت وفود أخرى العملية التشاورية وعرضت التفاعل معها على نحو أكبر. وأعربت عن تأييدها للتوصية بأن يركز البرنامج الإنمائي على أقل البلدان نموا التي تعاني من أزمات متكررة طويلة الأمد، لا سيما في أفريقيا، وطلبت تفاصيل عن عمل البرنامج الإنمائي الرامي إلى وضع حلول لصالح الفقراء في أفريقيا. وأثنت على عمل البرنامج الإنمائي في مجال بناء القدرات في البلدان الضعيفة من أجل كسر الأنماط السلبية، ودعت البرنامج الإنمائي إلى مواصلة الاستثمار في قيادته الفكرية بشأن الفقر المتعدد الأبعاد، واستخدام مكتب تقرير التنمية البشرية في مساعدة البلدان على وضع بياناتها وتحليلاتها وسياساتها الخاصة. وأكدت أن عمل البرنامج الإنمائي المتعلق بالحوكمة عامل أساسي في مواجهة الفقر المتعدد الأبعاد. وأعربت عن تأييدها للتوصية بتخصيص الموارد لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والشباب في أقل البلدان نموا. وأفادت أنها تُعوِّل على دور البرنامج الإنمائي كأداة لتحقيق التكامل وكمستودع للخبرة بشأن الفقر دعما للأفرقة القطرية في البرمجة والرصد المشتركين. واستُرعي الانتباه إلى ما أشار إليه التقييم من ضرورة قيام البرنامج الإنمائي، في أقل البلدان نموا، بتكثيف الجهود الرامية إلى ترجمة السياسات والتقييمات إلى أفعال وكفالة أن يكون العمل على الصعيد المحلي مدعوما بتفكير استراتيجي طويل الأجل، بوسائل منها التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

26 - ورداً على ذلك، قال مدير مكتب دعم البرامج والسياسات التابع للبرنامج الإنمائي إن البرنامج لم يقدم رداً إدارياً لأنه يسعى أولا، استنادا إلى روح 'الإنشاء المشترك' بين مكتب التقييم المستقل والبرنامج الإنمائي والمجلس، إلى استنباط مختلف وجهات النظر قبل وضع الصيغة النهائية للاستجابة. ويقرّ البرنامج الإنمائي بأن عدم تقديم المساعدة المستمرة سيعرض البلدان الخارجة من فئة أقل البلدان نموا إلى خطر الوقوع مجددا في براثن الفقر الذي أعانها البرنامج على مواجهته من خلال المساعدة في مجال التحول الهيكلي وبرامج الحوكمة وإتاحة الحيز السياسي. ويهدف البرنامج الإنمائي إلى مضاعفة عدد أقل البلدان نمواً التي يضطلع فيها بأنشطة ذات صلة بالمناخ. وفيما يتعلق بالصلة بين العمل الإنساني والتنمية، يركز البرنامج الإنمائي على معالجة الأسباب الجذرية وبناء القدرة على الصمود لوأد الأزمات قبل تجذُّرها. وفي إطار النهج المتعدد الأبعاد الذي يتبعه البرنامج الإنمائي إزاء الفقر، لم يعد عمل خبراء وخبيرات البرنامج الإنمائي في مختلف التخصصات يجري على نحو متقوقع بل أصبح يتسم بالتعاون مع الزملاء والزميلات من أجل معالجة الأهداف. ويقوم البرنامج الإنمائي، انطلاقا من دوره في تحقيق التكامل، بتقديم المساعدة للفرق القطرية في مجال التحليل والتمويل والتخطيط من خلال المنصات القطرية ومختبرات التسريع. ويركّز العرض الذي يقدمه البرنامج الإنمائي إلى القطاع الخاص على توفير التوجيه للبلدان من خلال تخفيف المخاطر لإتاحة الاستثمار مع توفير 'معلومات بشأن أهداف التنمية المستدامة' للجهات الشريكة في القطاع الخاص. وفيما يتعلق بالإعاقة، أصدر البرنامج الإنمائي في عام 2018 توجيهات للمكاتب القطرية بشأن إلزامية إدماج الإعاقة في البرامج القطرية.

27 - وأبرزت مديرة المكتب الإقليمي لأفريقيا التابع للبرنامج الإنمائي أن القضاء على الفقر هو التزام سياسي. ويحث البرنامج الإنمائي الجهات صاحبة المصلحة على التقيد بهذا الالتزام. ولأن الفقر المدقع في

أفريقيا يقع في الغالب في المناطق الحدودية والمراكز الحضرية، سيبدأ البرنامج الإنمائي تنفيذ برنامج يعنى بالمناطق الحدودية. وبما أن النماذج التقليدية للتنمية لا تصلح للمناطق الحدودية، سيستثمر البرنامج الإنمائي في وضع نماذج جديدة تستند إلى تشخيصات سليمة. وبالنسبة للمناطق الحضرية غير المخطط لها، سيستثمر البرنامج الإنمائي في مختبرات 'المدن الذكية' على المستويات الإقليمية. وفيما يتعلق بالريادة الفكرية، يساعد البرنامج الإنمائي البلدان على إنشاء وامتلاك الحيز السياساتي اللازم للسماح لأفريقيا بالخروج من براثن الفقر.

28 - وأبرز قائد الفريق المعني بخطة عام 2030 بالبرنامج الإنمائي الكيفية التي يستفيد بها البرنامج من الصناديق الرأسية لمواجهة الفقر المتعدد الأبعاد والتحديات الإنمائية الأخرى، من قبيل تغير المناخ وتمكين المرأة. ويتعاون البرنامج الإنمائي مع صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية بشأن تمويل التنمية المحلية وتعميم الخدمات المالية اللذين يسمحان بنشر الخبرات ونماذج التمويل الابتكاري في أكثر من 30 بلدا من أقل البلدان نمواً بهدف دراسة تحديات الفقر على الصعيد المحلي. وتنطوي نُهجُ التنمية المحلية الشاملة والعادلة على البحث في العوائق الهيكلية التي تواجهها المرأة والاستفادة من الاستثمارات المحلية والعامة لتحرير رأس المال المحلي من أجل تمكين المرأة. ويضطلع البرنامج الإنمائي بدور رئيسي في إدماج هذه الشراكات بين الوكالات على نحو منخفض التكلفة وعالي التأثير.

29 - وقال نائب المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية إن الصندوق يعمل مع البرنامج الإنمائي من خلال منصاته القطرية بشأن دورات الاستثمار، والاستعانة بقوائم المواهب، وتخفيف المخاطر، وتقييم فرص الاستثمار، وإصدار القروض والضمانات، انطلاقا من الأهداف وتحقيقا للنمو الشامل. ويضطلع الصندوق بدور ريادي في مجال الابتكار، سواء فيما يتعلق بالاستثمارات التي تركز على التنمية في سوق الأوراق المالية أو ربط مصادر رأس المال الاستثماري. ويعمل البرنامج الإنمائي، انطلاقا من دوره في تحقيق التكامل، بوصفه محركا للشراكات القطرية مع القطاع الخاص على نطاق المنظومة، التي تهدف إلى توسيع نطاق استخدام الأدوات المالية. ويحشد الصندوق خبراته مع البرنامج الإنمائي في مجال التمويل الرقمي والتمويل البلدي واللامركزية المالية.

30 - وأوضح مدير مكتب التقييم المستقل التابع للبرنامج الإنمائي أن التقييمات المستقلة واللامركزية تسترشد ببعضها البعض. وذكر أن التقييمات المستقلة تستند إلى العمل الجاري على المستوى القطري (العمل اللامركزي وغيره من الأعمال)، في حين تتسم التقييمات المستقلة بالاستقلالية ويتم تقديمها إلى المجلس. ويتمثل أحد الاعتبارات الرئيسية للتقييمات اللامركزية في التعلم؛ وتتسم معظم تقييمات البرنامج الإنمائي باللامركزية. وستُعرض على مجلس الإدارة في دورته السنوية لعام 2019 تقييمات الجودة التي يجريها مكتب التقييم المستقل للتقييمات اللامركزية، والتي يندرج إجراؤها في إطار أدواره الرئيسية. وفي حزيران/ يونيه 2020، سيقدم مكتب التقييم المستقل تقييميه المتعلقين بإدارة الكوارث والمخاطر والخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات للفترة 2018-2020 فيما يتعلق باللاجئين السوريين. ووافق المجلس على حافظة من التقييمات في خطته للسنوات الأربع التي تشمل البيئة وتغير المناخ.

31 - وأحاط المجلس التنفيذي علما بتقييم الدعم الذي يقدمه البرنامج الإنمائي من أجل الحد من الفقر في أقل البلدان نموا (DP/2019/4) والمذكرة المرفقة به التي أعدتها الإدارة.

تقرير مكتب التقييم المستقل عن الدعم الذي يقدمه لتنمية قدرات التقييم

32 - لم تكن هناك أي مداخلات من جانب أعضاء المجلس بشأن التقرير.

33 - وأحاط المجلس التنفيذي علما بتقرير مكتب التقييم المستقل عن الدعم الذي يقدمه لتنمية قدرات التقييم (DP/2019/6).

ثالثا - البرامج القطرية والمسائل ذات الصلة

34 - قامت مديرةُ المكتب الإقليمي لأفريقيا التابع للبرنامج الإنمائي بعرض هذا البند نيابة عن المدير المعاون بالبرنامج، وقدمت لمحات عامة عن البرامج القطرية وتمديدات البرامج القطرية المزمع إقرارها. وقدم مدير المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ ومديرتا المكتبين الإقليميين لأفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي عرضاً وتفصيلاً للبرامج القطرية التالية في كل من المناطق الثلاث: كمبوديا (آسيا والمحيط الهادئ)، وبوروندي وتوغو والنيجر (أفريقيا)، وإكوادور وشيلي (أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي).

35 - ووفقًا لقرار المجلس التنفيذي 7/2014، استعرض المجلس التنفيذي وثائق البرامج القطرية للدول التالي ذكرها، ووافق عليها: إكوادور (DP/DCP/ECU/3)، وبوروندي (DP/DCP/BDI/4 و DP/DCP/BDI/4/Corr.1)، وتوغو (DP/DCP/TGO/3)، وشيلي (DP/DCP/CHL/4)، وكمبوديا (DP/DCP/KHM/4)، والنيجر (DP/DCP/NER/3).

36 - وأحاط المجلس التنفيذي علماً بطلب التمديد الأول لسنة واحدة للبرنامج القطري للبوسنة والهرسك، ووافق على طلبي التمديد الثاني لمدة سنة واحدة للبرنامجين القطريين لكل من جمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب أفريقيا، على النحو الوارد في الوثيقة DP/2019/3.

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

بيان المديرة التنفيذية

37 - شددت المديرة التنفيذية في بيانها (المتاح على موقع المجلس التنفيذي للصندوق) أن عام 2019 الذي يصادف الذكرى السنوية الخامسة والعشرين للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية والذكرى السنوية الخمسين لإنشاء صندوق الأمم المتحدة للسكان هو وقت مناسب للتقييم والتفكير ولتجديد الالتزام والشراكات. وأكدت أن الصندوق ملتزم بإعادة تنشيط وتوسيع نطاق الحركة العالمية من أجل إتاحة الحقوق والخيارات للجميع، وهو أمر ضروري لتحقيق النتائج التحويلية الثلاث والوفاء بوعد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وخطة عام 2030. ووجهت الانتباه إلى الاستعراضات الإقليمية التي يجريها المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والتي ستسهم في الاستعراض الكامل لبرنامج عمل لجنة السكان والتنمية، وكذلك إصدار *تقرير حالة سكان العالم لعام 2019*. وسلطت الضوء على مؤتمر قمة نيروبي في الذكرى الـ 25 للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية المعقودة في تشرين الثاني/نوفمبر 2019: تسريع الوفاء بالوعد، وعلى مسيرة النشطاء الشباب التي ستُحمل فيها شعلةٌ انطلاقا من القاهرة وصولا إلى نيروبي بهدف نشر الوعي.

38 - وفيما يتعلق بعملية إصلاح الأمم المتحدة، أشارت إلى أن الصندوق يمضي قدما في إحداث التغيير على المستوى الداخلي من أجل بناء الثقافة والنظم والمهارات التنظيمية للوفاء بخطة عام 2030

بالتعاون مع منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. ويشمل ذلك وضع رؤية جديدة للشؤون الحكومية الدولية والشؤون المشتركة بين الوكالات، واستحداث مكتب للشؤون الإنسانية، وإعادة مواءمة المهام العالمية والإقليمية ودون الإقليمية. ومن الناحية البرنامجية، تُمثِّل النتائج التحويلية الثلاث التي يتوخاها الصندوق عوامل مسرِّعة لتحقيق خطة عام 2030، ويعمل الصندوق على تكثيف استثماراته في الشراكات لتوسيع نطاق البرامج والنتائج مع باقي المنظومة. وذكرت أن الصندوق يتعاون مع الجهات الشريكة في مجال تعزيز النظم الصحية، حيث يعمل على إدماج التغطية الصحية للجميع في مجموعة شاملة من خدمات الصحة الجنسية والإنجابية، وكفالة أن تكون خدمات الصحة الجنسية والإنجابية جزءا لا يتجزأ من الرعاية الصحية الأولية، وإنهاء جميع أشكال العنف ضد المرأة من خلال 'مبادرة تسليط الضوء'. وأشارت إلى أن الصندوق يشارك في تنسيق عمليتي إصلاح مهمتين، وهما: الفريق المعني بنتائج التمويل الاستراتيجي، والفريق المعني بإعادة تصميم إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، والفريق المعني بنتائج التنمية المستدامة.

39 - وأضافت قائلة إن إحدى الأولويات القصوى للصندوق تتمثل في العمل الذي يضطلع به بالتنسيق مع شركاء الأمم المتحدة من أجل إنهاء الاستغلال والاعتداء الجنسيين والتحرش الجنسي من خلال مكتب المنسقة الخاصة، والمدافِعة عن حقوق الضحايا، ولجنة التوجيه المشتركة بين الوكالات. وعلى المستوى الداخلي، قام الصندوق بتعزيز هيكله لمنع الاستغلال والاعتداء الجنسيين على الصعيدين القطري والإقليمي، واستحدث إجراءات أكثر صرامة لتحقيق المساءلة إدارية. وسيقدم الصندوق خلال الدورة التقييم الأول من نوعه للدعم الذي يقدّمه في مجال العنف الجنساني. ويواصل الصندوق إيلاء الأولوية للابتكار من أجل إنشاء الحلول القائمة على البيانات والمستدامة والمفتوحة وتوسيع نطاقها من أجل إحداث التغيير التحويلي، بسبل منها على سبيل المثال منصة البيانات المتعلقة بالسكان. وفي عام 2018، أبرم الصندوق نحو 60 شراكة جديدة، بما في ذلك مع القطاع الخاص، ليصل مجموع شراكاته إلى 184. وترتبط هذه الشراكات بالتمويل، بما يشمل المساهمات الفردية؛ وقد تلقى الصندوق في عام 2018 تمويلًا أعلى بكثير من التمويل المستهدف للموارد الأساسية وغير الأساسية. ومع ذلك، أشارت المديرة التنفيذية إلى انخفاض عدد الجهات الحكومية المانحة ووجهت نداءً لزيادة هذا العدد في عام 2019.

40 - وتابعت قائلة إن العمل الإنساني الذي يضطلع به الصندوق يكتسي أهمية أساسية للوفاء بولايته، وقد بلغ عدد المستفيدين من عمل الصندوق وشركائه في عام 2018 ما يقدر بنحو 18 مليون شخص في أكثر من 55 بلدا. ويتوقع الصندوق أن تكون الاحتياجات مماثلة في عام 2019، حيث يهدف إلى توفير الخدمات والإمدادات والمعلومات والتدخلات المنقذة للحياة المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية إلى ملايين النساء والفتيات والشباب في حالات الأزمات من أجل منع العنف الجنساني والاستجابة لاحتياجات الناجين والناجيات منه، على أساس نهج قائم على حقوق الإنسان. ويواصل الصندوق تعزيز قدرته على توفير الاستجابة السريعة في حالات الطوارئ، وقد وسع نطاق فريقه الجوال وعزز آلية الطوارئ لديه، فضلا عن تعزيز الدعم المقدم للموظفين والموظفات العاملين والعاملات في مراكز العمل الشديدة الخطورة.

41 - وأعرب أعضاء المجلس عن مواصلة دعمهم القوي لولاية الصندوق، ورحبوا بمشاركته النشطة في عملية إصلاح الأمم المتحدة وما يضطلع به من أنشطة في مجال المواءمة ذات الصلة بين الموارد والأولويات. ورحبوا بقيادة الصندوق ومشاركته في الفريق المعني بنتائج التمويل الاستراتيجي، والفريق المعني بإعادة تصميم إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، والفريق المعني بنتائج التنمية المستدامة. وشددوا على الأهمية التي تكتسيها ولاية الصندوق في تحقيق خطة عام 2030 والأهداف، وطلبوا الحصول على

معلومات مستكملة منتظمة عن الكيفية التي سيحقق بها الصندوق نتائجه التحويلية الثلاث، والكيفية التي سيدعم بها النظام الجديد للمنسقين المقيمين، والكيفية التي يعمل بها من أجل تحسين الاتساق على نطاق المنظومة. والتمسوا تفاصيل بشأن ما أُبلغ عنه من منافسة قائمة بين منظمات الأمم المتحدة الإنمائية المشار إليها في سياسة التقييم المنقحة. ودعوا الصندوق إلى العمل عن كثب مع البلدان المستفيدة للنهوض بإعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، بما في ذلك الجهود الرامية إلى إعادة تصميم إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وتعزيز التقييمات القطرية الموحدة، وتعزيز قدرة نظام المنسقين المقيمين.

42 - ورحبت الوفود بالوضع المالي الجيد للصندوق، على الرغم من استمرار التحديات التمويلية، وشجعته على مواصلة توسيع قاعدة مانحيه والسعي إلى اتباع نُهج وشراكات تمويلية ابتكارية، بما في ذلك مع الجهات المانحة غير التقليدية والقطاع الخاص. وأعربت عن ارتياحها إزاء بدء تلقي التمويل من البلدان المستفيدة وحدوث زيادة فيه. ورحبت بالنتائج الخالية من التحفظات التي خلصت إليها المراجعة والنهج الذي تتبعه الإدارة، بما في ذلك الإدارة القائمة على المراجعة، وذلك استنادا إلى توصيات مجلس مراجعة الحسابات. وشجعت الوفودُ البلدانَ على التقيد بالتزاماتها التمويلية وكفالة تقديم المساهمات المتعددة السنوات والتي يمكن التنبؤ بها للموارد الأساسية. ودعت البلدان التي تستطيع زيادة مساهماتها في الموارد الأساسية إلى القيام بذلك. وطلبت تفاصيل بشأن الكيفية التي سيواصل بها الصندوق تركيزه على التنفيذ العملي لخطته الاستراتيجية للفترة 2018-2021، وما يمكن أن تقوم به الدول الأعضاء لتحسين حالة التمويل. والتمست معلومات عن الكيفية التي يخطط بها الصندوق لمؤتمر قمة نيروبي في الذكرى الـ 25 للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية: تسريع الوفاء بالوعد، والكيفية التي يمكن بها للدول الأعضاء المساهمة فيه.

43 - وشددت مجموعة من الوفود على أهمية تولي مقاليد الأمور وتحديد الأولويات على الصعيد الوطني. وشدّدت على الدور المهم الذي يضطلع به الصندوق من خلال الأهداف التحويلية الثلاثة في أقل البلدان نمواً وأفريقيا، ورحبت باستثمارات الصندوق في التعليم والعائد الديمغرافي والبرامج التي تركز على الشباب. وشجعت الصندوق على مواصلة دعم خطة عمل مابوتو لتقديم خدمات الصحة الجنسية والإنجابية والخدمات المتعلقة بالحقوق الإنجابية في أقل البلدان نمواً وأفريقيا. ورحبت مجموعة أخرى من الدول الجزرية الصغيرة النامية بالأعمال التي يضطلع بها الصندوق في منطقة البحر الكاريبي دون الإقليمية لمعالجة المسائل المتعلقة بالإنصاف بين الجنسين والشابات والشباب والعنف الجنساني. وشددت على ضرورة قيام الصندوق بتخصيص موارد تمويلية كافية ويمكن التنبؤ بها للمنطقة دون الإقليمية ومواصلة تعزيز منصته الإقليمية، بسبل منها استعراض عمل المكاتب المتعددة الأقطار، وربطها بالخبرات التقنية وأفضل الممارسات، وذلك وفقًا لمبادئ مسار ساموا. ورحبت بجهود الصندوق الرامية إلى تبسيط أعماله وهيكلة حافظاته لتفادي الازدواجية. وشددت الوفود على أهمية الإنجازات التي حققها الصندوق في مجال الاستفادة من التعاون بين بلدان الجنوب بوصفه وسيلة لتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وتحقيق الأهداف.

44 - وأكد أعضاء المجلس على أهمية عمل الصندوق في مجال الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية والتمسك بنهجٍ قائم على الحقوق و مبدأ إتاحة "الخيارات للجميع" في جميع المجالات وعلى جميع المستويات، من أجل النهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وهو أمر بالغ الأهمية لتحقيق خطة عام 2030 والأهداف وبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وأعربوا عن دعمهم القوي للعمل المتواصل الذي يضطلع به الصندوق في السياقات الإنسانية وحالات الأزمات، حيث يعمل على توفير خدمات الصحة الجنسية والإنجابية ومنع ومكافحة كل من العنف والانتهاك والتحرش الجنساني. ورحبوا بالجهود المبذولة

للقضـــاء على الأعراف الاجتماعية التي تســـهم في إدامة العنف الجنســـاني والانقســـامات التي تحول دون حصـــول النســـاء والفتيات على حقوق الإنســـان الواجبة لهن. وأكدوا من جديد أن الحق في التنمية هو حق عالمي وغير قابل للتصـرف ويكتسـي أهمية محورية لتطبيق النهج القائم على حقوق الإنسـان. وشـددوا على أهمية اتباع نهج 'شـامل' في معالجة مسـائل المسـاواة بين الجنسـين وتمكين المرأة والعنف الجنسـاني بغية الوصـول إلى الفئات الأكثر ضـعفا وإشـراك جميع الجهات صـاحبة المصـلحة والجهات الشـريكة، بما في ذلك الرجال والفتيان. وأعربوا عن دعمهم القوي للتغطية الصـــحية الشـــاملة والدور الرئيســـي الذي يتعين على الصندوق الاضطلاع به.

45 - ورحب أعضـاء المجلس بالعمل الذي يضـطلع به الصـندوق فيما يتعلق بجمع البيانات وتحليلها في مجالات ديناميات السـكان والعائد الديمغرافي والدعوة من أجل الشـباب. وشـجعوا على مواصـلة الاسـتثمار والمشـاركة في جمع المعلومات والبيانات والابتكار بوصـف ذلك جزءا من جهود الدعوة وبغية توجيه تصـميم البرامج والسـياسـات. ودعوا الصـــندوق إلى مراعاة الاتجاهات الديمغرافية الخاصـــة بكل بلد، بما في ذلك الشيخوخة، وانخفاض معدلات الخصوبة، والسلوك التناسلي للأسرة، وذلك عند تقديم الدعم للبلدان في مجال تصميم البرامج، وانطلاقا من دور الصندوق عموما كوديع ورائد فكري في تلك المجالات.

46 - ورداً على ذلك، قالت المديرة التنفيذية إن التعليقات التي أدلت بها الوفود تســاعد الصـــندوق على صـقل برامجه ومواجهة تحديات التنمية. وذكرت أن الصـندوق يدعم بنشـاط عملية إصـلاح الأمم المتحدة والاتســاق على نطاق المنظومة، ولا ينخرط إلا في منافســة تحفز على الابتكار، من قبيل 'مبادرة تســليط الضـوء'. وبفضـل ما شـهده عام 2018 من زيادة في الموارد الكافية والتي يمكن التنبؤ بها، تمكن الصـندوق من التخطيط بشـكل أفضـل والعمل على نحو يتسـم بمزيد من الاسـتباقية والاسـتجابة. وتمكن الصـندوق عن طريق تركيزه على الخصـائص الديمغرافية، استنادا إلى بيانات التعداد وبيانات الدراسات الاستقصـائية الصـحية المطبقة، من معالجة قضـايا الشـباب في أفريقيا وغيرها من القضـايا. وسـيواصـل الاسـتفادة من الإنجازات المحققة من أجل تحديد مجالات المساعدة في المستقبل وتوجيه نهجه الوقائي إزاء التنمية. وتمثل خطة عمل مابوتو أولوية بالنسبة للصندوق لأنها تركز على المرأة من منظور شامل للأسرة. ويسعى الصندوق إلى تهيئة بيئة "ســـلام" في حالات الأزمات وداخل الأســـر من أجل حماية النســـاء والفتيات من العنف، والعمل مع المجتمعات المحلية والفئات الشـابة. وأكدت أن الضـغط على جدول أعمال المؤتمر الدولي للسـكان والتنمية إنما يحفز الصـــندوق على دفع عجلة التنفيذ العملي لخطته الاســـتراتيجية وبناء القدرة على الصـــمود على المسـتوى القطري من خلال تعزيز القدرات. ويعمل الصـندوق أيضـا على تكثيف تعاونه في مجال الإعاقة. وفي الختام، أبرزت أن 'الاستعراض الكامل' يغطي كلاً من برنامج عمل المؤتمر والأهداف.

47 - وقال مدير شـعبة البرامج بالصـندوق إن الطابع التحويلي لخطة عام 2030 يتطلب اتخاذ إجراءات عاجلة. ويعمل الصندوق على تحديد ما ورد في المؤتمر الدولي للسكان والتنمية من عوامل تسريع من شأنها توجيه العمل، واستكشاف سبل تمويل تلك العوامل على الصعد العالمي والإقليمي والقطري. وذكر أن إحداث التغيير اللازم لدفع عجلة خطة عام 2030 يبدأ بمعالجة مسـألة الصـحة الإنجابية للنسـاء والفتيات. ويعمل الصندوق من خلال الشراكات الأكاديمية والحكومات الوطنية لتحديد مجالات الأولوية، وسيكفل تناول مسألة الصحة والحقوق الإنجابية للنساء والفتيات بشكل بارز في أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية المعاد تصـميمها. وسـيتم ذلك عن طريق التعاون مع الشـركاء ومن خلال المبادرات بين بلدان الجنوب للدفع بعجلة برنامج عمل المؤتمر الدولي للسـكان والتنمية الذي يقوم على تبادل المعارف الابتكارية وتبادل الأفكار. ومن

الأهمية بمكان تغيير الخطاب الذي يتم من خلاله تناول الصحة الإنجابية للنساء والفتيات ووضعه إلى جانب الأهداف التحويلية الثلاثة في صلب الاهتمام، وذلك من أجل كفالة تحقيق النجاح. وأشار إلى أن كل ما يقدم من تمويل إلى الصندوق يخدم هذا الغرض الوحيد.

48 - وأبرزت نائبة المدير التنفيذي (لشؤون الإدارة) أن الصندوق ملتزم بزيادة فعاليته وكفاءته من الناحية المؤسسية والبرنامجية والتشغيلية. وقد عمل الصندوق مع المجلس منذ عام 2016 على بلورة التغيير الداخلي تحقيقا لهذه الغاية. ويسهم التحول الداخلي في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تغيير طريقة عمل الصندوق، ويواصل الصندوق الاستعانة بمنظمات الأمم المتحدة لتوفير الخدمات. وأشارت إلى أن الصندوق يتشاطر مع منظمات الأمم المتحدة نحو 70 في المائة من مكاتبه القطرية، ويواصل التماس الخدمات المشتركة. وذكرت أن الصندوق مشارك نشط في الفريق التابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية المعنية بالابتكارات في مجال الأعمال الذي يركز في جملة أمور على خدمات المكتب الخلفي الاعتيادية.

49 - وأبرز نائب المدير التنفيذي (لشؤون البرنامج) أن الاستعراضات الإقليمية الخمسة للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية حققت نجاحا فيما يتعلق بتعاون الصندوق مع الدول الأعضاء وتعزيز القدرات الوطنية على إجراء الاستعراضات القطرية. ويتعاون الصندوق مع منظمات المجتمع المدني والفئات الشبابية في إجراء عملية الاستعراض. وتنطوي الاستعراضات على استكشاف أوجه النجاح والثغرات والقضايا الناشئة، التي تسترشد بها التقارير الإقليمية والتقرير النهائي للأمين العام الذي سيُقدَّم إلى الاجتماع الثاني والخمسين للجنة السكان والتنمية.

رابعا - التقييم

50 - عرض مدير مكتب التقييم المستقل النتائج الرئيسية لسياسة التقييم المنقحة (DP/FPA/2019/1)، فضلا عن تقييم الدعم الذي يقدمه صندوق الأمم المتحدة للسكان في مجالات منع العنف الجنساني والممارسات الضارة والتصدي لها والقضاء عليها، للفترة 2012-2017 (DP/FPA/2019/CRP.1). وبدورها، قدمت نائبة المديرة التنفيذية للصندوق (للشؤون الإدارية) رد الإدارة على التعليقات (DP/FPA/2019/CRP.2).

سياسة التقييم المنقحة لصندوق الأمم المتحدة للسكان

51 - رحب أعضاء المجلس بسياسة التقييم المنقحة، والشفافية في العملية التشاورية والأعمال التحضيرية التي يضطلع بها مكتب التقييم، والتي تتسق مع سياسات التقييم في منظمات الأمم المتحدة. وشجعت الوفود الصندوق على استخدام السياسة المنقحة لدعم بناء القدرات الوطنية من أجل التقييم وليُسترشد بها في وضع البرامج القطرية المستقبلية. وأقرت بالمعايير الواردة في سياسة التقييم المنقحة، بما في ذلك المؤشرات العالمية للمصداقية والحياد والأخلاقيات والشفافية والكفاءة المهنية. ويمكن لأفضل الممارسات في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجال التقييم أن تعود بالفائدة على عمل الصندوق في هذا المجال. وطلبت الوفود توضيحات عن المدى الذي قد يؤدي به انخفاض التمويل الأساسي إلى تعريض ممارسة التقييم للخطر. ولاحظت أنه ينبغي لسياسة التقييم المنقحة أن تعالج بشكل أكمل الجوانب الجنسانية وتلك المتعلقة بحقوق الإنسان. وطلبت الوفود توضيح الفرق بين التقييمات المشتركة والتقييمات على نطاق المنظومة، وما إذا كان صندوق الأمم المتحدة للسكان يتعاون مع منظمة الصحة العالمية بشأن التقييمات على نطاق المنظومة.

52 - وشددت مجموعة من الوفود على أهمية تخصيص الموارد الكافية لوظيفة التقييم، ورحبت باقتراح تعزيز التمويل من أجل الحفاظ على قوة وظيفة التقييم. وأعربت الوفود عن أملها بأن يقدم الصندوق تقارير دورية عن التدابير المتعلقة بتخصيص الموارد والميزنة لتحسين القدرة على إجراء التقييمات ونشرها. وطلبت أن تتضمن تقارير التقييم في المستقبل تحليلاً لكيفية تأثير انخفاض التمويل الأساسي على قدرته على إجراء تقييمات عالية الجودة. ورحبت بزيادة التركيز على التقييمات المشتركة والتنسيق مع منظمات الأمم المتحدة الإنمائية، وبكون تقييم الفصل المشترك يشكّل جزءاً من سياسة التقييم المنقحة. ورحبت بالتركيز على بناء القدرات الوطنية للتقييم لدعم السياسات العامة في البلدان المستفيدة من البرامج.

53 - وردا على ذلك، أكد مدير مكتب التقييم المستقل أن صندوق الأمم المتحدة للسكان يمتلك الموارد لإجراء تقييمات عالية الجودة، ورحب بإنشاء مجموعة من الموارد لتحديد المجالات التي يمكن فيها تعزيز التقييم. وفي هذا الصدد، فإن سياسة التقييم المنقحة تهدف إلى حماية تمويل التقييمات اللامركزية. وسيواصل مكتب التقييم تقديم تقرير سنوي عن مخصصات الصندوق للتقييم، كجزء من الإبلاغ وفقا لمؤشرات التقييم الرئيسية. وكدليل على التزام الصندوق بالإصلاح، أُجري ما يقرب من 50 في المائة من التقييمات المركزية بصورة مشتركة أو على نطاق المنظومة، بالإضافة إلى أعمال التقييم المشتركة المتعلقة بالفصل المشترك. والصندوق ملتزم بالعمل مع منظمات الأمم المتحدة والجهات الأخرى لتعزيز قدرات التقييم الوطنية، بناء على طلب من الحكومات الوطنية ومن خلال المبادرات فيما بين بلدان الجنوب. وتختلف التقييمات المشتركة عن التقييمات على نطاق المنظومة حيث أنها تركز على كيفية أداء عدد قليل من منظمات الأمم المتحدة في برنامج معين، بينما تشمل التقييمات على نطاق المنظومة أداء المنظومة ككل في مجال أوسع بكثير، مثل إيصال المساعدات الإنسانية.

54 - وقال نائب المديرة التنفيذية (لشؤون البرامج) إن صندوق الأمم المتحدة للسكان يعمل بصورة مشتركة على تقييم الفصل المشترك مع منظمات الأمم المتحدة المعنية، ووضع هيكلاً على الصعيدين العالمي والإقليمي لتحديد معجلات البرامج. ويسعى الصندوق أولاً إلى الاستفادة من تمويله وخبراته في وضع المؤشرات مع استكشاف أفكار مبتكرة للتنفيذ. ويهدف الصندوق إلى بناء إدارة قائمة على النتائج والقدرة على الرصد والتقييم في البرامج القطرية طوال فترة البرمجة التي تركز على تعزيز القدرات الوطنية. وفيما يتعلق بمسألة إنشاء نطاق أوسع لتمويل التقييم السنوي، يسعى الصندوق أولاً إلى استخدام التكاليف المستردة لتمويل التقييم، على الرغم من أنه منفتح على فكرة فرض رسم لتمويل التقييم.

55 - واعتمد المجلس التنفيذي القرار 1/2019 بشأن سياسة التقييم المنقحة لصندوق الأمم المتحدة للسكان.

تقييم الدعم الذي يقدمه صندوق الأمم المتحدة للسكان في مجالات منع العنف الجنساني والممارسات الضارة والتصدي لها والقضاء عليها

56 - رحب أعضاء المجلس بشدة بتركيز التقييم على العنف الجنساني كوسيلة لتحسين برمجة الصندوق ومساعدته في الأوضاع الإنمائية والإنسانية. ورحبوا بعمل الصندوق في مكافحة العنف الجنساني من منظور الصحة والوقاية، بما في ذلك تناول ممارسات مثل تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث. ورحبوا بعمل الصندوق المتعلق بالبيانات وتحليل الاتجاهات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والعنف الجنساني والممارسات الضارة، وأقروا بدوره في التصدي للتغيير الاجتماعي والسلوكي من خلال النهج

الحساسة ثقافيا بالتشاور مع جميع أصحاب المصلحة، بما يشمل الحكومة. وشمل ذلك دوره في رفع وعي القيادة السياسية على المستوى القطري. وأعربوا عن تقديرهم للجهود الرامية إلى التصدي للأعراف الثقافية كجزء من نهج شامل ومعزز يشمل الفئات المهمشة والرجال والفتيان. وأقروا بالقصور في الموارد ورحبوا بجهود الصندوق لضمان تخصيص الموارد الكافية لأنشطته المتعلقة بالعنف الجنساني.

57 - وطلبت الوفود توضيحات بشأن الصعوبات المبلغ عنها المتعلقة بالتنسيق بين الوكالات على الصعيد القطري والجهود التي تبذلها الحكومة من أجل معالجة المنافسة بين الوكالات، ورحبت بفكرة عقد اتفاقات بشأن الحوكمة على الصعيد العالمي للتخفيف من حدة المنافسة. وشجعت تبادل الخبرات على الصعيد القطري والاستفادة من التعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجال مكافحة العنف الجنساني. وأشارت إلى وجوب التصدي للعنف الجنساني في جميع المجالات على نطاق المنظمة، بما في ذلك في السياقات الإنسانية أثناء تقديم الخدمات المتصلة بالصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية من خلال الأخذ بنهج قائم على حقوق الإنسان. وشددت على أهمية الاحتفاظ بأخصائيين في القضايا الجنسانية واستخدام نهج شامل إزاء العنف الجنساني. وسلطت الضوء على الحاجة إلى وضع تعريف مشترك لمفهوم العنف الجنساني يكون مفهوما لجميع الشركاء. واقترحت استخدام مكتب المنسق المقيم وإعادة تصميم إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية لقيادة برامج مكافحة العنف الجنساني وكفالة المساواة بين الجنسين على نطاق المنظومة، وربط الجهود الرامية إلى منع الغش بالعنف الجنساني في مكان العمل من خلال نظام المنسق المقيم.

58 - وردا على ذلك، قال مدير مكتب التقييم إن المكتب تعاون مع مكاتب التقييم التابعة لمنظمات الأمم المتحدة في إطار فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم للدعوة لامتثال تقييمات إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية إلى أطر التقييم المعياري، في إطار خطة العمل على نطاق المنظومة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وقواعد ومعايير فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم على السواء.

59 - وأبرز نائب المديرة التنفيذية (لشؤون البرامج) عمل الصندوق في مجال مبادرة تسليط الضوء مع منظمات الأمم المتحدة في التصدي للعنف الجنساني، بما في ذلك تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث، كجزء من أهدافه التحويلية الثلاثة. واتبع الصندوق نهجا وقائيا في مكافحة العنف الجنساني، والتصدي للمعايير الاجتماعية والثقافية على صعيد المجتمع المحلي، وإجراء تحليل للبيانات. ورحب الصندوق بالاقتراح الداعي إلى تنسيق العمل المشترك بين الوكالات بشأن العنف الجنساني من خلال نظام المنسق المقيم وفي مكان العمل. وفيما يتعلق بمكافحة الاحتيال ومنعه، فإن جهود الصندوق الرامية إلى تهيئة بيئة عمل خالية من الخوف من خلال تحسين القيادة والثقافة، بسبل منها إجراء عمليات مراجعة منتظمة، ساعدت على التصدي للعنف الجنساني والتحرش الجنسي في مكان العمل.

60 - وأوضح مدير شعبة البرامج بالصندوق أن عملية إعادة تصميم إطار المساعدة الإنمائية لم تكتمل بعد نظرا إلى سعي الفريق العامل لضمان اشتماله على تفاصيل كافية تستخدم في البرمجة والمساءلة. وبالمثل، لا يزال من غير الواضح ما إذا كانت الوثيقة الاستراتيجية على نطاق المنظومة ستركز على الجانب التنفيذي وما إذا ستكون مرتبطة بأطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية من خلال بيانات ومؤشرات النتائج. وعلاوة على ذلك، وبسبب عدم تحديد الفجوة بين التنمية والعمل الإنساني فيما يتعلق بأنشطة العنف الجنساني، ستركز أنشطة الرصد والإبلاغ على برامج الصندوق المتعلقة بالعنف الجنساني على الأنشطة الإنمائية حصرا، بما في ذلك من خلال نظام المنسق المقيم. وفي هذا السياق، ركز الصندوق على الأنشطة

المنسقة المشتركة بين الوكالات والشاملة للشراكات المستندة إلى الفصل المشترك ومبادرة تسليط الضوء؛ ولكل منهما أطر للإبلاغ والمساءلة. وركزت جميع أعمال الصندوق على المسائل الجنسانية، ولكن كان لا بد من أن تتغير مواصفات خبراء الشؤون الجنسانية لمعالجة الديناميات المتغيرة للتحديات المرتبطة بالمسائل الجنسانية. وكان على الصندوق أن يواصل تقييم التحديات الجنسانية المتغيرة وتحديد كيفية التصدي لها. ويمكن لإطار المساعدة الإنمائية المعاد تصميمه تحديد خطوط واضحة للمسؤولية والتمويل، وهو موضوع لمناقشات تمويل التنمية.

61 - وأحاط المجلس التنفيذي علما بتقييم الدعم الذي يقدمه الصندوق في مجالات منع العنف الجنساني والممارسات الضارة والتصدي لها والقضاء عليها، للفترة 2012-2017 (DP/FPA/2019/CRP.1).

خامسا - البرامج القطرية والمسائل ذات الصلة

62 - قدم نائب المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان (لشؤون البرامج) لمحة عامة عن البرنامجين القطريين لكمبوديا والنيجر، فضلا عن التمديد الثاني للبرنامج القطري لجنوب أفريقيا. وبدورهم، قدم المديرون الإقليميون لآسيا والمحيط الهادئ، وغرب ووسط أفريقيا، وشرق وجنوب أفريقيا تفاصيل من منظور إقليمي.

63 - واستعرض المجلس التنفيذي، وفقا لقراره 7/2014، وثائق البرامج القطرية لكمبوديا (DP/FPA/CPD/KHM/6) والنيجر (DP/FPA/CPD/NER/9) واعتمدها. ووافق المجلس أيضا على التمديد الثاني لمدة سنة واحدة للبرنامج القطري لجنوب أفريقيا (DP/FPA/2019/3).

الجزء المتعلق بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

سادسا - بيان المديرة التنفيذية

64 - عرضت المديرة التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في بيانها آخر المستجدات المتعلقة بتنفيذ الخطة الاستراتيجية الخاصة بالمنظمة، للفترة 2018-2021، وسلطت الضوء على مجالات التركيز الرئيسية لعام 2019. وشددت على الدعم الذي يقدمه المكتب لإصلاح الأمم المتحدة والاستعداد لتقاسم خبراته في الدفع قدما بجهود الإصلاح. بيد أن الأموال اللازمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة تفوق بكثير ما يمكن أن تسهم به الأمم المتحدة. وأضافت أنه ينبغي للأمم المتحدة إيجاد سبل لتحفيز المساعدة الإنمائية الرسمية، بالتعاون مع جهات أخرى، لإطلاق مصادر أكبر للتمويل المستدام من القطاعين العام والخاص. ويقوم المكتب، من خلال مبادرته للاستثمارات ذات الأثر الاجتماعي، بحشد الاستثمارات الواسعة النطاق في البنى التحتية المستدامة التي تحتاجها الاقتصادات النامية. وقد أتاحت الاستثمارات ذات الأثر الاجتماعي الفرص للمستثمرين الواعين اجتماعيا فرص توليد عائدات مالية مع ضمان أن يكون لإسهاماتهم أثر اجتماعي وبيئي واقتصادي إيجابي. ويستند دور المكتب إلى عقود من الخبرة التشغيلية في البيئات الصعبة والاستعداد للاستثمار والالتزام بإزالة مخاطر المشاريع ليشارك فيها القطاع الخاص بسهولة أكبر. وتساعد هذه الجهود بالتعجيل بتحقيق الأهداف وتشجيع التعلم من القطاع الخاص من خلال إتاحة التكنولوجيات والدراية الفنية. ويرعى المكتب البنية التحتية المراعية للاعتبارات الجنسانية لتعزيز المساواة بين الجنسين وإنهاء الممارسات التمييزية المتصلة بالبنى التحتية.

65 - وعلى صعيد الصلة بين العمل الإنساني والتنمية، اكتسب المكتب سمعة طيبة لتصديه بسرعة ومرونة للأزمات من خلال إعادة الإمداد بالكهرباء بسرعة في المرافق الصحية ومرافق المياه والصرف الصحي في غزة على سبيل المثال، أو المساعدة في إيصال المواد الغذائية والوقود والإمدادات في اليمن من خلال آلية الأمم المتحدة للتحقق والتفتيش. كما أن قيام المكتب بالنشر السريع للتكنولوجيات الجديدة وأوجه الكفاءة في المشاريع ساعد على إدماج الذكاء الاصطناعي في الاستجابات الإنسانية في أفغانستان وإنشاء مراكز اتصال في العراق لمساعدة السكان المشردين بكفاءة أكبر. وأدى تجديد نظم تكنولوجيا المعلومات في المكتب إلى توفير في ساعات العمل، كما أدت أتمتة العمليات إلى تخفيض الوقت المستغرق في المشتريات. ويقوم المكتب بدور رئيسي في مساعدة الحكومات على مكافحة الفساد والبيروقراطية وانعدام الكفاءة من خلال عمليات الشراء العامة، وقد منح المعيار الذهبي في مجال الشراء المستدام لعدة سنوات. وفي عام 2018، أطلق المكتب مبادرتين رئيسيتين لإعطاء الأولوية للمساواة بين الجنسين على المستوى المؤسسي وفي المشروعات، وسيقدم تقريرا بهذا الشأن إلى المجلس في دورته السنوية لعام 2019.

66 - وأعرب أعضاء المجلس عن تأييدهم القوي لعمل المكتب في البلدان النامية وفي دعم عمل منظمات الأمم المتحدة. وشددوا على الدور المركزي للمكتب في إصلاح الأمم المتحدة وإعادة تنظيم نظام المنسقين المقيمين، مع التركيز على زيادة الكفاءة والفعالية لتحقيق النتائج وتوفير الخدمات المشتركة. وأعربوا عن أملهم في أن يضطلع المكتب بدور متزايد في إطار الأفرقة القطرية وتصميم إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وتنفيذه. ويمثل الابتكار والتمويل الابتكاري أمرين أساسيين، ومجالين ينبغي للمكتب أن يواصل أداء دور مركزي فيهما، بما في ذلك من خلال الشراكات المبتكرة. ورحبوا بنموذج أعمال المكتب الفريد المتمتع بالاكتفاء الذاتي، وهو نموذج يمكن أن تحتذي به منظمات الأمم المتحدة الأخرى. وينبغي للمكتب أن يجعل إعادة الاستثمار أولوية رئيسية دون السعي إلى تحقيق أقصى قدر من الأرباح. ودعوا المكتب إلى مواصلة التعاون مع منظومة الأمم المتحدة، مع تفادي المنافسة والازدواجية.

67 - وشجعت الوفود المكتب على تصميم نهج مخصصة وقائمة على الطلب وفعالة من حيث التكلفة لتلبية احتياجات البلدان المستفيدة من البرامج، بحيث تكون الاستدامة بمثابة الدافع للأولويات التشغيلية، التي تركز على الإدارة المستدامة للمشروعات والبنية التحتية والمشتريات. وهذا النهج وثيق الصلة بعمل المكتب في أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية، تمشيا مع مبادئ مسار ساموا، وكذلك في البلدان المتوسطة الدخل. وأبرزت وفود أخرى الدعم الذي يقدمه المكتب إلى القطاع العام من أجل تعزيز القدرات الوطنية، وتحسين الإدارة العامة، وخلق قدرات إنتاجية والاستجابة السريعة للتحديات التشغيلية. وساعد دور المكتب في مجال إدارة البنى التحية في تعزيز الكفاءة الاقتصادية والسلامة وإيجاد فرص العمل المحلية، ونقل الخبرات، والإدماج البيئي والاجتماعي وتوطيد السلامة المالية. ورحبت الوفود بعمله في مجال الاستثمارات ذات الأثر الاجتماعي في أفريقيا، وطلبت معلومات بشأن ما إذا كان يعتزم توسيع نطاق هذا العمل ليشمل مناطق أخرى. وشجعت المكتب على الاستجابة في الوقت المناسب لتوصيات مجلس مراجعي الحسابات.

68 - ورحبت الوفود بعمل المكتب كصلة وصل بين العمل الإنساني والتنمية وفي توفير حلول السلام والأمن في حالات النزاع. وطلبت تفاصيل عن دور المكتب في منع نشوب النزاعات، بما في ذلك تعاونه مع القطاع الخاص، وكيفية تناول المكتب لمسائل التنمية المستدامة في مخيمات اللاجئين الطويلة الأمد. ورحبت بعمل المكتب المتعلق بالمساواة بين الجنسين، بما في ذلك تعميم مراعاة المنظور الجنساني في

البرامج والمشـــاريع، وقالت إنها تتطلع إلى وفاء المكتب بهدفه المتمثل بتحقيق التكافؤ بين الجنســين بحلول نهاية عام 2019 وتحقيق المزيد من التعاون مع منظمات الأمم المتحدة في هذا المجال. ورحبت بعمله المتعلق بالهيكلة المراعية للاعتبارات الجنســـانية، وطلبت تفاصـــيل عن الكيفية التي يشـــجع عليها في التخطيط الإنمائي.

69 - وردا على ذلك، ســـلطت المديرة التنفيذية الضـــوء على العمل الذي يضـــطلع به المكتب لتلبية احتياجات الدول الجزرية الصـــغيرة النامية من خلال نموذج يســـتفيد من مراكز الابتكار لربط التكنولوجيا بمباشـــري الأعمال الحرة المحليين الذين يعملون مع الحكومات الوطنية. وقد تمكن المكتب من رفع مســـتوى الاستثمارات ذات الأثر الاجتماعي إلى الحد الذي دفع القطاع الخاص إلى الإعراب عن اعتزامه الاستثمار. ويؤيد المكتب بشكل تام عملية الإصلاح وإنشاء نظام للمنسقين المقيمين يعمل بالنيابة عن منظمات الأمم المتحدة. وقد قدم المكتب مساهماته المطلوبة لنظام المنسقين المقيمين، وساعد بنشاط في تنفيذ خطة عام 2030 من خلال المساعدة الإنمائية الرسمية وبما يتجاوزها، بما يشمل التعاون مع القطاع الخاص. وهو ملتزم بالعمل مع الأفرقة القطرية ووضع أطر المساعدة الإنمائية، كما أنه على أهبة الاستعداد للتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية لتحديد طرق للمشاركة بفعالية أكبر في الربط بين العمل الإنســـاني والتنمية. ويهدف المكتب إلى ضـــمان عمل المعونة الإنمائية بكفاءة في مســـاعدة الحكومات على إنفاق الموارد العامة على نحو أفضل والحصول على التمويل من القطاع الخاص. والمكتب على أهبة الاستعداد للعمل مع المنظمات من أجل استكشاف مجالات الخدمات المشتركة وممارسات الشراء والحصول على مصادر جديدة للتمويل والابتكار. ويشكل تقديم الدعم للاستثمارات ذات الأثر الاجتماعي ومراكز الابتكار والمشتريات العامة أمثلة على الدعم الذي يقدمه المكتب إلى البلدان المتوسطة الدخل. وفيما يتعلق بمنع نشوب النزاعات، يقوم المكتب بعدة أدوار من خلال الاستجابة السريعة وتدابير التخفيف وبوصفه شريكا محايدا في التنفيذ يركز على وضع حلول جديدة.

الجزء المشترك

سابعا - توصيات مجلس مراجعي الحسابات

70 - عرضت مديرة مكتب الخدمات الإدارية بالبرنامج الإنمائي تقرير البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للمشـــاريع الإنتاجية عن تنفيذ توصـــيات مجلس مراجعي الحســـابات لعام 2017 (DP/2019/7). وعرض نائب المديرة التنفيذية لشؤون البرامج بصندوق الأمم المتحدة للسكان تقرير الصندوق: متابعة تقرير مجلس مراجعي حســـابات الأمم المتحدة لعام 2017: حالة تنفيذ التوصـــيات (DP/FPA/2019/2). وقدم المســـتشـــار القانوني لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشـــاريع تقرير المكتب بشـــأن تنفيذ توصـــيات مجلس مراجعي الحسابات لعام 2017 (DP/OPS/2019/1).

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

71 - رحب أعضـاء المجلس بالآراء غير المشـفوعة بتحفظ لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 2017. وطلبوا توضيحات بشأن ما إذا كانت حقيقة أن معظم توصيات مجلس مراجعي الحسابات تركز على البلدان لعام 2017 تعني أنه ينبغي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الاســـتجابة على نحو أكثر انتظاما. أولاً، فيما يتعلق بمخاطر الإدارة المتصلة بالشركاء المنفذين، أشاروا أنه على الرغم من أوجه التحسن، لا تزال تقييمات

المخاطر تشكل مصدر قلق، بما في ذلك في إطار النهج المنسق للتحويلات النقدية، ورحبوا بإدراج شروط تتناول الغش في مجال إدارة المخاطر الائتمانية وضوابطها في اتفاقات البرنامج. ثانيا، لاحظوا استمرار انخفاض معدل استرداد الأموال المفقودة بسبب الغش، وشجعوا البرنامج الإنمائي على معالجة النتائج والتوصيات المتكررة بشأن امتثاله للقواعد والإجراءات التشغيلية القائمة، وحثوه على مراجعة إجراءات الاستعراض لتحديد ما إذا كان بإمكان المكاتب المعنية التنسيق في وقت مبكر لتسريع العمليات واسترداد الأموال. وثالثا، فيما يتعلق بأوجه الضعف المتعلقة بعمليات الشراء الجارية المبلغ عنها، اعترفوا بالتحسينات، وشجعوا البرنامج الإنمائي في الوقت نفسه على مواصلة رقمنة وإدماج الشراء، مع التركيز على المركزية وزيادة مستويات الشفافية والنزاهة والمساءلة. وحثت الوفود البرنامج الإنمائي على اتخاذ الخطوات اللازمة لتحسين معدلات إكمال الموظفين للتدريب الإلزامي؛ وطلبت إيضاحات في الدورة السنوية لعام 2019 بشأن السبب الذي دفع البرنامج الإنمائي إلى القيام في عام 2018 بإدراج نسبة تتجاوز 50 في المائة من نفقاته الفعلية في ميزانيته؛ وشجعت البرنامج الإنمائي على التصدي للنتائج المتكررة بشأن نقاط الضعف في مجال تكنولوجيا المعلومات على الصعيد القطري؛ والتمست تفاصيل عن كيفية معالجة البرنامج الإنمائي للمجالات التي كان فيها رأي مراجعي الحسابات فيها مرضيا جزئيا.

صندوق الأمم المتحدة للسكان

72 - رحب أعضاء المجلس بالرأي غير المشفوع بتحفظ للصندوق للعام 2017 وبوضعه المالي السليم إجمالاً، على الرغم من التحديات التمويلية، وشجعوه على مواصلة توسيع قاعدة مانحيه والسعي إلى اتباع نُهج وشراكات تمويلية ابتكارية، بما في ذلك مع الجهات المانحة غير التقليدية والقطاع الخاص. وأعربوا عن سرورهم بالزيادة في التمويل المقدم من البلدان المستفيدة. ورحبوا بالنتائج السليمة التي خلصت إليها المراجعة وبالنهج التي تتبعها الإدارة، بما في ذلك الإدارة القائمة على المراجعة، وذلك استناداً إلى توصيات مجلس مراجعي الحسابات. وشجعت الوفود البلدان على التقيد بالتزاماتها التمويلية وكفالة تقديم مساهمات متعددة السنوات يمكن التنبؤ بها للموارد الأساسية. ودعت البلدان التي تستطيع زيادة مساهماتها في الموارد الأساسية إلى القيام بذلك. وطلبت تفاصيل بشأن الكيفية التي سيواصل بها الصندوق تركيزه على التنفيذ العملي لخطته الاستراتيجية للفترة 2018-2021، وما يمكن أن تقوم به الدول الأعضاء لتحسين حالة التمويل. وأقرت الوفود بالمبادرات الرامية إلى التعامل مع الشركاء المنفذين وتعزيز الضوابط التشغيلية، ولكنها اقترحت تعزيز إدارة المخاطر على المستويات القطرية، بما في ذلك في إطار النهج المنسق للتحويلات النقدية. ورحبت بتنفيذ سياسة رسمية للإدارة المركزية للمخاطر وبنتائج استعراض الجودة الذي أجراه الفريق العامل المعني بمعالجة المخاطر، واعترفت بالجهود المبذولة لتحسين نضج إدارة المخاطر. ورحبت الوفود أيضاً بالقائمة المرجعية للتقييمات الجزئية وبتعزيز قدرة الموظفين على إجراء الفحوصات العشوائية، ولكنها شددت على الحاجة للمتابعة، وتعزيز المنهجية، وكفالة الاستفادة من النتائج في التعلم وصنع القرار. وأثنت على بدء عمليات مراجعة حسابات المخزون في 16 بلداً في عام 2019 وما يصاحب ذلك من تدريب، وطلبت من الإدارة رصد ومتابعة الموارد. وحثت الصندوق على التقيد بخطط الشراء لكفالة الفعالية في العمليات والشفافية، وعلى تعزيز رصد المخزونات الموزعة لتوفير الضمانات على أنها قد استخدمت على النحو المنشود. وأشارت الوفود إلى أنها تتوقع من الصندوق أن يعالج المسائل المتعلقة بعدم استرداد السلف النقدية وعدم الإذن بها، لأنها تتعلق بالغش والممارسات الفاسدة. وأثنت على الصندوق لما يبذله من جهود ترمي إلى إغلاق التوصيات المعلقة لمراجعي الحسابات، وشجعته على مواصلة تنفيذ هذه التوصيات. ورحبت

بالتحول من عجز إلى فائض في عام 2017، ولكنها طلبت وضع خطة عمل ذات أهداف فرعية واضحة لزيادة حصة المساهمات غير المخصصة وتوسيع قاعدة المانحين، بما في ذلك في إطار الحوار المنظم بشأن التمويل. وشددت على أهمية المتابعة المستمرة وتحليلات الحساسية المتكررة للخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين.

مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

73 - رحب أعضاء المجلس بالسلامة المالية القوية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وحثوه في نفس الوقت على وضع استراتيجية للاستخدام الفعال للفوائض المتزايدة. ورحبوا بالقائمة المرجعية لمعايير الشراء المستدامة، ولكنهم أشاروا إلى تباين طرق تطبيقها، وشجعوا المكتب على أن يكفل إدراج شواغل الاستدامة في جميع عمليات الشراء. وأقروا بالإجراءات التي اتخذها المكتب من أجل التركيز على تعميم مراعاة المنظور الجنساني، وشجعوه على تخصيص ما يكفي من الوقت والموارد لتيسير تنفيذ ومتابعة أنشطته المتعلقة بتعميم المنظور الجنساني في الوقت المناسب. وشجعوه أيضاً على أن ينفذ في الوقت المناسب نظام الإدارة المركزية للاستثمارات والمشاريع ونظام الإدارة المركزية للموارد من أجل وضع الأسس لنظامه المتكامل لإدارة المخاطر. كما أقرت الوفود بانخفاض عدد توصيات مراجعي الحسابات الجديدة، ودعت المكتب إلى زيادة التركيز على كفالة معالجته للتوصيات المعلقة.

الرد

74 - ردت مديرة مكتب الخدمات الإدارية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتأكيد على التزام البرنامج الإنمائي بتنفيذ توصيات مراجعي الحسابات وتحقيق قدر أكبر من الفعالية في التنمية. فقد قام بإعادة تصميم كتيبات البرامج والسياسات الخاصة به وتبسيط إجراءاته التشغيلية لتيسير التنفيذ على المستوى القطري. وقام بتنقيح نهج الإدارة المركزية للمخاطر لتحسين إدارة المخاطر وربطها بتخطيط البرامج. وفيما يتعلق بالامتثال للقواعد والإجراءات، وبخاصة الاسترداد، سيقدم البرنامج الإنمائي تقريره، مفصلاً بحسب السنة والمبالغ المستردة، في الدورة السنوية لعام 2019. كما أنه بصدد إدخال تحسينات على عملية الشراء، تشمل تعيين أخصائيين إقليميين في مجال المشتريات. وفيما يتعلق بالتدريب الإلزامي، وخاصة فيما يتعلق بالتحرش والاعتداء الجنسيين، استحدث مدير البرنامج الإنمائي نظاماً يصرح بموجبه المديرون كتابياً عن إتمام الموظفين للدورات التدريبية الإلزامية وإتمام التدريبات الجماعية، ويفصحون عن أي حالة أخرى على المستوى القطري. وفيما يتعلق بتكنولوجيا المعلومات، فإن فريق الأمن الرقمي التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي يسعى إلى الحصول على شهادة ISO 27001 لنظم إدارة أمن المعلومات. وبالنسبة للميزنة، فقد شهد البرنامج الإنمائي خلال الفترة بين عامي 2014 و 2017 تخفيضات كبيرة في الموارد الأساسية مقارنةً بالموارد التي يتطلع إلى توفيرها، واستعاض عن ذلك بخفض الإنفاق المؤسسي. واستناداً إلى الدروس المستفادة من الميزنة التطلعية، انتقل البرنامج الإنمائي إلى الاعتماد في وضع ميزانيته على نموذج مرتبط بالإيرادات، وذلك في إطار الخطة الاستراتيجية للفترة 2017-2021. وبالنسبة للإيرادات، فقد اعتمد نهجاً لإدارة المخاطر المتعلقة بالميزنة المؤسسية للموارد الأساسية، باستخدام سيناريوهات مختلفة محتملة لمواجهة المخاطر. أما بالنسبة للإنفاق، فقد حافظ على وعده بعدم إدارة أعماله بطريقة تؤدي إلى تحقيق العجز، واحتفظ بالفائض الذي أحرزه من الموارد الأساسية كاحتياطي. وفيما يتعلق بأوجه الضعف في المشاريع على المستوى القطري، قام البرنامج الإنمائي بتتبع امتثال كل مكتب قطري على حدة لتوصيات مراجعي

الحسابات، وساءل قيادات المكاتب القطرية، وأجرى مراجعات للحسابات على المستوى الوطني بين عمليات المراجعة المستقلة، واستخدم التوجيهات المستقاة من التقييمات المستقلة. وفيما يتعلق بالتمويل الجماعي، خضع البرنامج الإنمائي لبروتوكولي مراجعة منفصلين، أحدهما ائتماني على نطاق المنظومة بشأن الصندوق الاستئماني المتعدد الأطراف، والثاني بشأن تنفيذ البرامج على المستوى القطري في البرامج المشتركة.

75 - وأكد نائب المدير التنفيذي (شؤون البرامج) لصندوق الأمم المتحدة للسكان، قدرة الصندوق على رصد تنفيذ توصيات مراجعي الحسابات عن طريق موظف متفرغ في المكتب التنفيذي. فقد واصل الصندوق تحسين تدابيره الوقائية، بما في ذلك الإبقاء على بند قيد التنفيذ بشأن المسائل الائتمانية للمجلس في اجتماعات الإدارة العليا، التي يتم فيها الاسترشاد أثناء المناقشات المتعلقة بالأداء بالبيانات القطرية والإقليمية لكفالة اتخاذ الإجراءات في الوقت المناسب. وفي عام 2018، على سبيل المثال، أجرى الصندوق تقييماً كاملاً لبرنامجه للإمداد، قُدمت فيه توصيات من أجل التحسين.

76 - وقال مدير شعبة الخدمات الإدارية في صندوق الأمم المتحدة للسكان إن الصندوق قد تبنى تدابير وقائية في مجال إدارة المخاطر. ويعمل الصندوق على تنقيح بنيته التحتية لتكنولوجيا المعلومات، بما في ذلك النظام الجديد للتخطيط المركزي للموارد، كما يسعى إلى تحسين إدارته للمخاطر. ويشكل النهج المنسق للتحويلات النقدية الأداة الرئيسية للصندوق في إدارة المخاطر فيما يتصل بعمليات مراجعة الحسابات والفحص العشوائي للشركاء المنفذين. وفيما يتعلق بالنطاق المشمول بمراجعة تكنولوجيا المعلومات، فإن عمليات المراجعة التي تقوم بها شركات مراجعة الحسابات المستقلة، إلى جانب عمليات الفحص العشوائي، كفلت تغطية نسبة تفوق 90 في المائة من إجمالي إنفاق الشركاء المنفذين. وشملت جهوده الرامية إلى تعزيز إدارة المخاطر استعراض أساليب الضمان وتنقيح سياسات خطط العمل المتعلقة بالشركاء المنفذين. وقام نظام الإدارة المركزية للموارد بتتبع خطط أداء إدارة المخاطر وتخفيفها لكل وحدة من وحدات الأعمال. ومع ذلك، سعى الصندوق إلى التمييز بين عمليات إدارة المخاطر للتصدي لمجالات المخاطر الكبرى، بما في ذلك عمليات مراجعة "الشوط الأخير" والمعاملات والسلف النقدية على الصعيد المحلي. وفي عام 2018، أصدر الصندوق سياسته الجديدة لإدارة المخزون، التي تضمنت التدابير والمسؤوليات المتعلقة بالمخاطر، ووضع تدابير لمراقبة السلف النقدية استجابةً للشواغل المتعلقة بالاسترداد، وسيجري استعراضاً كاملاً لسلسلة الإمداد. وفيما يتعلق برصيد الأموال، رحّل الصندوق الأموال الواردة من أجل الأنشطة غير الأساسية، الأمر الذي وفر له نقدية إضافية للإنفاق؛ ولم يكن الانتقال من العجز إلى الفائض تطوراً كبيراً، ولم يؤثر على المركز المالي القوي للصندوق.

77 - وقال المستشار القانوني والمدير العام لمكتب نيويورك التابع لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع إن النقاط المثارة مرتبطة بالنقاط التي يركز عليها المكتب ليصبح أكثر كفاءة وفعالية في تحقيق النتائج. وفيما يتعلق بالمسائل الجنسانية، أبقى المكتب بندا قيد التنفيذ بشأن المسائل الجنسانية في جدول أعمال إدارته العليا، وهو بند ما فتئ يتغير بانتظام وفقاً لمدى نجاعة التدابير المتخذة. كما أيد المكتب تأييداً كاملاً الاقتراح الداعي إلى وضع استراتيجية لإدارة فائضه المتزايد. ومن المتوخى استخدام الجزء الأول من الاحتياطي في تغطية الحد الأدنى اللازم لموظفي المكتب في حالة إغلاق المكتب، لا سيما في ضوء تعرض مشاريع المكتب المحتمل بشكل كبير للمخاطر. أما الجزء الأكبر من الاحتياطي، فيتوخى تخصيصه للابتكار والاستثمار، وقد أصبحت له أهمية حاسمة عندما انتقل المكتب إلى نظام جديد مركزي لتخطيط الموارد.

78 - واتخذ المجلس القرار 2/2019 بشأن توصيات مجلس مراجعي الحسابات.

ثامنا - تحديث بشأن تنفيذ قرار الجمعية العامة 279/72 المتعلق بإعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية

79 - قدم كل من مديرة مكتب العلاقات الخارجية والدعوة ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ونائب المدير التنفيذي (شؤون الإدارة) لصندوق الأمم المتحدة للسكان، والمستشار القانوني والمدير العام لمكتب نيويورك التابع لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، تحديثات بشأن التقدم الذي أحرزته منظماتهم وخططها المتصلة بالاستجابة لقرار الجمعية العامة 279/72 بشأن عملية إعادة التنظيم.

80 - وأكد أعضاء المجلس من جديد دعمهم للقرار 279/72 ودور الإصلاح في جعل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية تفي بالغرض لتنفيذ خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة. ورحبت مجموعة من الوفود بالمساهمات المالية حسنة التوقيت التي قدمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في إطار الترتيب الموسع لتقاسم التكاليف من أجل تسريع وتيرة التشغيل، وأثنت على توقيعهم مذكرة تفاهم بشأن الاعتراف المتبادل لتحسين التعاون. وطلبت توضيحات بشأن الموعد الذي سيتم فيه تقديم التغييرات في القواعد والأنظمة المالية لكل منظمة، بما يعكس مذكرة التفاهم، إلى المجلس، وطلبت من المنظمات الثلاث تقييماً بشأن الحاجة إلى تحديث المبادئ التوجيهية واللوائح الداخلية لتتواءم مع الأحكام الواردة في القرار 279/72. وشجعتها على دعم جهود الوكالات غير المقيمة لتعزيز تأثيرها على المستوى القطري والمشاركة في عملية إعادة التنظيم. ورحبت بمشاركة صندوق الأمم المتحدة للسكان في رئاسة الفريق المعني بإعادة تصميم إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، ودعت المنظمات الإنمائية التابعة للأمم المتحدة إلى كفالة أن يصبح هذا الإطار أهم أداة لتخطيط وتنفيذ أنشطة الأمم المتحدة الإنمائية في شراكة مع البلدان المضيفة.

81 - وشجعت المجموعة ذاتها من الوفود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان على دمج المنظورات المتعلقة بتنفيذ القرار 279/72 في استعراضات منتصف المدة للخطط الاستراتيجية، وتعديل النتائج بما يعكس الإصلاحات، بما في ذلك المساءلة المتبادلة. وأعربت الوفود عن تطلعها إلى تقييم الفصل المشترك بشأن تأثير العمل المشترك في مجالات النتائج الستة، وطلبت أن تدرج المنظمات النتائج في استعراضات منتصف المدة. ودعت البرنامج الإنمائي وصندوق السكان ومكتب خدمات المشاريع إلى العمل معا لتنفيذ اتفاق التمويل بما يتماشى مع الحوار المنظم الجاري بشأن التمويل، من أجل كفالة تحسين الإبلاغ والشفافية والكفاءة والمساءلة عن النتائج. ودعت إلى وضع تصنيفات وتعاريف ومنهجيات منسقة على نطاق المنظومة، وطلبت أن تقوم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بإجراء تغييرات تكفل قدراً أكبر من الكفاءة الإدارية والتنظيمية. وكررت وفود دعوتها إلى منظومة الأمم المتحدة الإنمائية للوفاء بهدف الأمين العام المتمثل في تحقيق أماكن عمل مشتركة بنسبة 50 في المائة بحلول عام 2021 وتحقيق الخدمات المشتركة بالكامل بحلول عام 2022. ورحبت بإنشاء لجنة توجيهية تعزز أوجه التآزر في العمل الإنساني والإنمائي وتحشد العمل العالمي في مواجهة الأزمات، ودعت إلى تعزيز المواءمة والتكامل مع ركيزة السلام والأمن لا سيما في مجالات بناء السلام ومنع نشوب النزاعات وسيادة القانون.

82 - وطلبت وفود أخرى تفاصيل عن موعد استشارة المنظمات للمجلس بشأن عملية إعادة تصميم إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وتقارير المنسقين المقيمين عن تنفيذ إطار العمل ذاك. واقترحت أن يقدم كل من البرنامج الإنمائي وصندوق السكان ومكتب خدمات المشاريع واليونيسف وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأغذية العالمي، وفقاً لإطار الإدارة والمساءلة، تحديثات عن التقدم المحرز في عملية إعادة

التنظيم لتمكين المجالس من القيام بدورها الرقابي، بما في ذلك من خلال المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة. ودعت البرنامج الإنمائي وصندوق السكان ومكتب خدمات المشاريع إلى إعادة توجيه الأموال المحررة الناتجة عن المساهمات المشتركة في نظام المنسقين المقيمين نحو الأنشطة الإنمائية، وطلبت معلومات عن التقدم المحرز، بما في ذلك المبادئ التوجيهية بشأن جمع الأموال لنظام المنسقين المقيمين. وأشارت إلى أنها تتوقع من إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية المعاد تصميمه أن يكون تحليليًا، ومفيدًا في تمويل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وأن يتماشى مع الأولويات الوطنية. وأبرزت أنه ينبغي تقديم الوثيقة الاستراتيجية على نطاق منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، التي طُلبت في الاستعراض الذي يجري كل أربع سنوات لعام 2016، إلى الجزء المتعلق بالأنشطة التنفيذية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في أيار/مايو 2019. وحثت المنظمات على تجنب التأخير في تنفيذ رسوم تمويل نظام المنسقين المقيمين والبالغة 1 في المئة، وشددت على أهمية إدراج مساهمات القطاع الخاص في نطاق تلك الرسوم.

83 - وردت مديرة مكتب العلاقات الخارجية والدعوة ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على ذلك بتسليط الضوء على أن دور البرنامج الإنمائي كأداة لتحقيق التكامل يركز على المستوى القطري لإضفاء الطابع المحلي على الحلول المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة ولتعزيز القدرات المحلية بما يتماشى مع الاحتياجات الوطنية. ومن خلال دوره كأداة لتحقيق التكامل، يدعم البرنامج الإنمائي نظام المنسقين المقيمين والشركاء في تحليل البيانات وتحديد الثغرات كجزء من الجهود المبذولة لربط الولايات التنظيمية ومجالات المساعدة الإنمائية، مما يساعد البرنامج الإنمائي على إعادة مواءمة المساعدة والتخطيط اللذين يقدمهما مع الاحتياجات والتحديات الوطنية. وبالنظر إلى وجوده العالمي وعلاقاته الموثوق بها مع الحكومات، يعد البرنامج الإنمائي مثاليًا لأن يؤدي دور أداة تحقيق التكامل على نطاقي المنظومة والشركاء.

84 - وتطرقت مديرة مكتب الخدمات الإدارية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمسألة تضاعف مساهمات اقتسام التكاليف، فقالت إن حصة البرنامج الإنمائي البالغة 10,3 ملايين دولار تعني أنه مساهم مهم في نجاح نظام المنسقين المقيمين الجديد. فالمكاسب في الكفاءة أساسية لهذا النجاح، والبرنامج الإنمائي على المسار الصحيح للوفاء بالتزامه بتخفيض الموارد الأساسية المخصصة للوظائف الإدارية، وبالتالي نقلها إلى البرامج. كما أن البرنامج الإنمائي يعتبر إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية الوثيقة الرئيسية، على جميع المستويات، التي تنظم علاقة منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بالحكومات والوجود القطري. كما أن البرنامج الإنمائي يتبنى بالكامل نهجا قائماً على التجربة للخدمات التشغيلية؛ فكونه المنظمة الوحيدة ذات التواجد التشغيلي العالمي والتي لديها اتفاقات تنفيذية قانونية مع البلدان المضيفة، يؤهله لأن يكون الوكالة المثالية للقيادة في مجال الخدمات المشتركة. وقد وقع البرنامج الإنمائي اتفاقاً قانونياً مع الأمانة العامة للأمم المتحدة يضمن تقديم خدماته وقدراته التشغيلية إلى نظام المنسق المقيم.

85 - وشدد نائب المدير التنفيذي (شؤون الإدارة) لصندوق الأمم المتحدة للسكان على أن إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية الجديد يرتكز على المسؤولية الوطنية والتنمية المستدامة الوطنية، اللذين تقدم لهما منظومة الأمم المتحدة الدعم والمساعدة. ويجري في الوقت الراهن إعادة تصميم إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية بهدف تنظيم الولايات المختلفة معًا، دعماً للغايات الطموحة لأهداف التنمية المستدامة وخطة عام 2030. وهو يوفر سبلاً جديدة للعمل معًا من أجل تحقيق التطلعات الإنمائية الوطنية، بما في ذلك من خلال الوكالات غير المقيمة، واستجابة للتحديات الناشئة، وكلها مشمولة باتفاقات الاعتراف المتبادل. كما تعكف المنظمات على تحديد تفاصيل تفعيل رسوم تمويل نظام المنسقين المقيمين البالغة 1 في المئة، وعلى إرساء النقاط المرجعية لقياس المكاسب في الكفاءة.

86 - وأفاد المستشار القانوني والمدير العام لمكتب نيويورك التابع لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بأن المكتب يتعاون مع مكتب الشؤون القانونية للأمم المتحدة لتحديد ما إذا كان اتفاق ترتيب الاعتراف المتبادل قد يتطلب إدخال تغييرات على قواعد وأنظمة مكتب خدمات المشاريع. كما سيقوم المكتب بتحديث مبادئه التوجيهية الداخلية لتعكس التفاعلات بشأن آليات الإبلاغ وإطار المساءلة والمنسقين المقيمين. وبصفته كياناً يعمل في مجالات السلام/الأمن والشؤون الإنسانية والتنمية، فإن المكتب يرحب بإدراج المجالات الثلاثة في عملية إعادة التنظيم والتنسيق فيما بين الوكالات. وأكد أن البيانات المستمدة من واقع التجربة أساسية، وأن المكتب على استعداد لتقديم خدماته حيثما ومتى دعت الحاجة إلى ذلك في إطار المجالات الصادر بها تكليف.

87 - واتخذ المجلس التنفيذي القرار 4/2019 المتعلق بتنفيذ قرار الجمعية العامة 279/72 فيما يتعلق بإعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية.

تاسعا - أساليب عمل المجلس التنفيذي

88 - أشار منسق الفريق الأساسي إلى مبادئ الاتساق في الاستعراض الذي يجري كل أربع سنوات لعام 2016 والقرارات ذات الصلة الصادرة عن المجالس التنفيذية لكل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، واليونيسف، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبرنامج الأغذية العالمي، وتطرق لأنشطة الفريق الأساسي الرامية إلى تحسين أساليب عمل المجلس.

89 - ورحب أعضاء المجلس بالجهود المبذولة لتحسين أساليب العمل كجزء من متابعة الاستعراض الذي يجري كل أربع سنوات لعام 2016، بغية تعزيز الدور الرقابي للمجلس. وأفادت الوفود بأنها تتوقع من الفريق الأساسي أن يواصل متابعة النظام الداخلي لكلٍ من المجالس التنفيذية. وشددت على أن الاجتماعات المشتركة للمجالس هي بمثابة منتدى للتنسيق؛ وليس بهيئة مقررة. وأضافت بأنها تتوقع من المجالس أن تعمل على نحو استشاري لكفالة تنسيق اتخاذ القرارات وتجنب أوجه التداخل. وأكدت على ضرورة متابعة القرارات بإجراءات ملموسة وكفالة استمرار العملية التشاورية. وطلبت تقديم جدول زمني للاجتماعات المتعلقة بأساليب العمل يتضمن المواضيع والمسائل المطروحة. وشددت على أن تحسين أساليب العمل يمثل عملية مستمرة تتطرق للمسائل فور نشوئها.

90 - ورد منسق الفريق الأساسي بالقول إن الفريق سيواصل مناقشة سبل تحسين أساليب العمل. وتناولت المناقشات المواضيعية للفريق الأساسي المسائل المثارة في الورقة غير الرسمية لمجلس عام 2017 وغيرها من الوثائق ذات الصلة. ويُتوقع من كل عضو إقليمي في الفريق الأساسي أن يشاطر الانطباعات مع الفريق الإقليمي الذي ينتمي إليه ويجمعها منه لكي ينظر فيها الفريق الأساسي. وكان من المقرر أن يصدر الفريق نتائجه خلال الدورة السنوية لعام 2019.

91 - وأكد أمين المجلس التنفيذي التزام الأمانة بدعم الفريق الأساسي وتنفيذ القرارات لتحسين أساليب العمل. ومنذ أن اتخذ المجلس قراره 22/2018، عممت الأمانة على أعضاء المجلس جدول ونص البنود المشتركة، وجدول ونموذج القرارات، قبل أسبوعين من انعقاد الجلسات؛ ونشرت برنامج عمل مشترك عبر الإنترنت على المواقع الشبكية للمجالس التنفيذية المختلفة؛ وأعدت الجدول الزمني للمفاوضات الرامية إلى كفالة التنسيق. وواصلت الأمانة العمل مع ميسري القرارات لتحديد ساعات العمل المناسبة للمشاورات المتعلقة باتخاذ القرارات.

92 - واتخذ المجلس التنفيذي القرار 3/2019 بشأن أساليب عمل المجلس التنفيذي.

الجزء الثاني
الدورة السنوية لعام 2019

المعقودة بمقر الأمم المتحدة في نيويورك

في 30 أيار/مايو، و 3-4 و 6-7 حزيران/يونيه 2019

أولا - المسائل التنظيمية

1 - عُقدت الدورة السنوية لعام 2019 للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في مقر الأمم المتحدة بنيويورك في 30 أيار/مايو، من 3 إلى 4 ومن 6 إلى 7 حزيران/يونيه 2019.

2 - وافق المجلس التنفيذي على جدول الأعمال وخطة العمل لدورته السنوية لعام 2019 (DP/2019/L.2)، ووافق على تقرير الدورة العادية الأولى لعام 2019 (DP/2019/8).

3 - ترد القرارات التي اتخذها المجلس التنفيذي في الدورة السنوية لعام 2019 في الوثيقة DP/2019/9 المتاحة على الموقع الإلكتروني للمجلس التنفيذي.

4 - ووافق المجلس التنفيذي في القرار 25/2019 على الجدول الزمني التالي للدورات المُقبلة للمجلس التنفيذي في عام 2019:

الدورة العادية الثانية لعام 2019: 3 إلى 6 أيلول/سبتمبر 2019

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

ثانيا - الحوار التفاعلي مع مدير البرنامج والتقرير السنوي

5 - سلط مدير البرنامج، في كلمته للمجلس، الضوء على تقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام 2018 في تنفيذ الخطة الاستراتيجية 2018-2021 الجاري تنفيذها جنبًا إلى جنب مع عمل البرنامج لتسريع الإجراءات المحلية والأثر العالمي بغرض تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويضطلع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بفعل هذا حينما يسعى البرنامج لفتح آفاقه فيما يتعلق بالتفكير في تحقيق تقدم في خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وتنفيذها واستثمارها وإدارتها. في العام الأول من تنفيذ الخطة الاستراتيجية، حقق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أعلى مستوى أداء خلال خمسة أعوام: حيث أُنفق ما مقداره 4,60 مليار دولار على موارد البرنامج، 22 بالمائة منها على النتيجة الأولى و25 بالمائة على النتيجة الثانية و16 بالمائة على النتيجة الثالثة. بلغ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ما يزيد عن 90 بالمائة من إنجازاته الرئيسية المستهدفة في 22 ناتجًا من النواتج الإنمائية البالغ عددها 27، وتحقق 19 ناتجًا منها أو أكثر في عام 2018. ولم تكن هذه الإنجازات لتتحقق دون مكاسب الكفاءة الهامة التي حصلت عليها المنظمة. في عام 2018، ذهب ما يزيد عن 90 سنتًا من كل دولار تم إنفاقه إلى البرامج والخدمات وحقق نتائج إنمائية، مقارنةً بما مقداره 88 سنتًا من كل دولار في 2017. تم تبسيط إجراءات الأعمال وتضمينها في دليل البرمجة والتوجيه العملي.

6 - لفت مدير البرنامج الانتباه للملاحظات العشر الواردة في التقرير السنوي المعني بالنتائج لعام 2018 وتقدم الخطة الاستراتيجية 2018-2021 (DP/2019/10). تم استخلاص هذه الملاحظات بعد التحليل الوافي لنتائج وتقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام 2018، وسلطت الضوء على الاتجاهات الناشئة بناءً على البيانات الموجودة، حيث استجاب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتغير اتجاهات الخطة الاستراتيجية. كما سلطت الملاحظات الضوء على ما يلي: (أ) خطة وأهداف عام 2030 كانت المحرك الرئيسي لعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في جميع أنحاء العالم؛ و(ب) قدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي طرقًا متكاملة للقضاء على الفقر المتعدد الأبعاد والنهوض بالتنمية؛ و(ج) وجّه برنامج الأمم المتحدة

الإنمائي تركيزه إلى عدم ترك أي أحد خلف الركب؛ و(د) بدء ترسخ الطريقة الجديدة في العمل مع الجهات الفاعلة في المجال الإنساني وفي غيره من مجالات التنمية؛ و(هـ) شهد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي طفرة في أعمال الحوكمة الخاصة به؛ و(و) ظل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الشريك الرئيسي للأمم المتحدة في العمل المعني بالمناخ؛ و(ز) على الرغم من تحقيق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لنتائج جيدة فيما يتعلق بالنوع الاجتماعي في جميع مجالات عمل البرنامج، لا يزال هناك الكثير الذي يتعين على البرنامج فعله؛ و(ح) ظل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي شريكًا موثوقًا ونشطًا في تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب، مع تنويع تدفقات الموارد المالية؛ و(ط) حقق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي النتائج بتنفيذ الأعمال على نحو أفضل وإعادة الاستقرار المالي، من خلال زيادة الكفاءة وخفض التكاليف؛ و(ي) حقق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي نتائج ممتازة ودعم تصحيح مسار منظومة الأمم المتّحدة الإنمائية.

7 - كما انطوى تنفيذ المنظمة لخطتها الاستراتيجية عام 2018 على بعض الدروس. أشار مدير البرنامج لضرورة تكثيف الجهود المعنية بالحماية الاجتماعية، على سبيل المثال، وهو المجال الذي أرسل عدد أقل من المكاتب القطرية تقارير بشأنه عام 2018 مقارنةً بتقارير الخطة الاستراتيجية السابقة 2014-2017. وتضم المجالات الأخرى عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتعزيز قيادة المرأة ومشاركتها في جهود منع الأزمات والتعافي منها، والتي لم تسجل إلا تقدمًا أوليًّا في عام 2018، بالإضافة إلى عمل البرنامج لتوطيد نهج تمويل الأهداف الذي كان مجزأ في السابق، والحاجة إلى مزيد من التعزيز لأداء مراجعة الحسابات في البرنامج وتحسين دعم البرنامج لأقل البلدان نموًّا، في إطار سعيه للقضاء على الفقر. سيستمر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الاستفادة من الدروس المأخوذة من عمليات التقييم ومراجعة الحسابات لرفع الكفاءة، عن طريق، من بين جملة أمور أخرى، توسيع نطاق الخدمات المشتركة العالمية وتسهيل عمليات الأعمال للشركات وزيادة تجميع خدمات الدعم الإداري. وكان على رأس هذه الجهود عمل المنظمة المستمر لتعزيز شراكتها مع جهاز الأمم المتّحدة الإنمائي وتسريع تنفيذ الميثاق المشترك، جنبًا إلى جنب مع الاستعراض الشامل للسياسات الذي يُجرى كل أربع سنوات للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية (قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 243/71). وبالتأكيد، ستظل الشراكات القوية هامة لتنفيذ الخطة الاستراتيجية، ويشمل ذلك تعاون البرنامج المتزايد مع المؤسسات المالية الدولية والقطاع الخاص. وعلى الرغم من هذا المسار الإيجابي، لا تزال الموارد ضعيفة. لم تمثل موارد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي العادية (الأساسية) سوى 12 بالمائة، وهو الوضع الذي أثَّر في قدرة البرنامج على التحلي بالمرونة في تقديم الخدمات وتحقيق النتائج.

8 - أشار مدير البرنامج إلى ثلاث قضايا عالمية في عام 2019، وقد تؤدي معالجتها بطريقة متكاملة للمساعدة في توسيع نطاق التقدم نحو الأهداف وتسريعها، وهذه القضايا هي: عدم المساواة وتغير المناخ والهجرة والنزوح. وشدد مدير البرنامج على أن تغير المناخ هو قضية هذا العصر، وهو الأمر الذي يؤكد الحاجة إلى وجود نهج متكامل لتحقيق خطة عام 2030. لدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أكبر حافظة في الأمم المتّحدة خاصة بالعمل المعني بالمناخ، حيث يدعم البرنامج ما يزيد عن 140 بلدًا في تنفيذ مساهماتها المحددة وطنيًّا. وكان برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ملتزمًا بدعم جميع الشركاء في تسريع الطموح والتقدم نحو تحقيق الأهداف، ومسؤولًا عن ذلك وقادرًا على تنفيذه ومصممًا عليه، ويشمل هذا الدعم قمة العمل المناخي التي ستُعقد في أيلول/سبتمبر 2019. التزم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، من خلال استثماراته المحلية والعالمية، بأداء دوره لإنجاح القمة، ويشمل هذا الدور العمل بالتعاون مع الدول لوضع خطط ملموسة تدعم مساهمات الدول المحددة وطنيًّا بحلول عام 2020.

البيانات الإقليمية والوطنية

9 - أثنى أعضاء المجلس على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي نظرًا لإنجازاته بالغة الأهمية في عام 2018 مقارنةً بالخطة الاستراتيجية 2018-2021، وبالأخص بعد وضع التحديات التي واجهها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الاعتبار، ومن بينها الانفصال عن نظام المنسقين المقيمين، بالإضافة إلى التعديلات الداخلية التي طالب بها البرنامج. ورحب الأعضاء بتحقيق المنظمة مبدأ تكافؤ الفرص بين كبار الموظفين وتحقيق التوازن في ميزانيتها للعام الثاني على التوالي. كما أثنوا على الزيادة الملحوظة في عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن الأشخاص ذوي الإعاقة، وهو ما اتضح في الاندماج السريع له في البرمجة والنتائج على المستوى القُطري. أبدى أعضاء المجلس سعادتهم باستمرار النهج الابتكاري للحوار التفاعلي وتركيزه على تغير المناخ. دعم الأعضاء دور المنظمة في مساندة الدول ذات المساهمات المحددة وطنيًا ورحبوا بالأولويات الثلاث المترابطة للتقرير السنوي لعام 2019 وهي: تغير المناخ، وعدم المساواة، والهجرة والنزوح. وفيما يتعلق بالإصلاح، رحب الأعضاء بالدور المتكامل الذي اضطلع به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لضمان فعالية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظومة الأمم المتّحدة ككل في مواجهة الأمور المعقَّدة مثل تغير المناخ، وفي توجيه عملية تغيير وضع منظومة الأمم المتّحدة الإنمائية. كما رحبوا بالجيل الجديد من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وعبروا عن كامل دعمهم لعملية التحول. سلط مجموعة من الأعضاء الضوء على الحاجة لمنظومة منسقين مقيمين جديدة لمراجعة المكاتب متعددة الأقطار في المناطق دون الإقليمية، مع الوضع في الاعتبار كلًّا من الفاعلية والكفاءة، بما في ذلك التمويل الكافي لتحقيق النتائج طويلة الأجل والاستدامة. وأشارت المجموعة إلى الظروف الإنمائية الهشة التي لا نظير لها في الدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان متوسطة الدخل، والتي عانت من مستويات مرتفعة من الفقر وعدم المساواة وخطر عودة بعض الفئات السكانية إلى الفقر.

10 - أكد أعضاء المجلس أن الهدف المشترك الجامع لخطة 2030 وأهدافها هو القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، وهو مطلب لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة. وتعين أن يكون القضاء على الفقر هدفًا أساسيًّا للسياسات كافة وأنه يجب معالجته بطريقة متعددة الأبعاد. وأكد الأعضاء على أهمية بناء القدرات الوطنية لتحقيق الأهداف، وفقًا للأولويات الوطنية. كما أعربوا عن دعمهم الكبير لدور المنظمة في الربط بين التنمية الإنسانية والسلام، استنادًا إلى أن التنمية تمثل الوقاية، واستنادًا إلى وجوب دمجها في العمل الإنساني والسلام. وفي هذا المجال، يتعين على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يأخذ في اعتباره الصلات القائمة بين التنمية المستدامة والعمل الإنساني وأنشطة بناء السلام وفقًا للاستعراض الشامل للسياسات الذي يُجرى كل أربعة أعوام، كما أُعيد تأكيده في القرار 279/72 بشأن تغيير وضعية منظومة الأمم المتّحدة. كان توفير موارد أساسية كافية ومتوقعة لأنشطة التنمية عنصرًا أساسيًّا لتحقيق خطة 2030 ومنح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيره القدرة على الاستجابة للأولويات القطرية سريعة التغير والجديدة. عبر الأعضاء عن قلقهم المستمر إزاء اختلال التوازن الأساسي/غير الأساسي، وأكدوا على ضرورة وجود تمويل أساسي متوقع لعدة سنوات. توقعوا أن يساعد اتفاق التمويل في تحقيق هذا الهدف. وشددت مجموعة من الأعضاء على أن مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب كان حلقة التعاون فيما بين بلدان الجنوب في منظومة الأمم المتّحدة. واصل التعاون فيما بين بلدان الجنوب عملية تعزيز التعاون الدولي من أجل تحقيق الأهداف، وظل مكملًا للتعاون فيما بين الشمال والجنوب وليس بديلًا عنه.

الحوار التفاعلي مع مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

تغير المناخ

11 - أجرى المجلس حوارًا تفاعليًّا تمكن فيه أعضاء المجلس من خوض نقاش مع مدير البرنامج والإدارة العليا بشأن عرض التنمية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام 2018 مقارنةً بأهداف الخطة الاستراتيجية. وكان تغير المناخ محط تركيز خاص، بما في ذلك المقدار الذي ستساهم به كل دولة من خلال المساهمات المحددة وطنيًّا لكل دولة. تمحورت المناقشات حول نتائج برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام 2018 حول سؤالين يرتبطان ارتباطًا رئيسيًّا بالخطة الاستراتيجية 2018-2021 وهما: ما الذي نرغب في تحقيقه؟ ما الذي نريد أن يصل إليه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؟

12 - انضم رئيس المجلس، الممثل الدائم لجمهورية كوريا، إلى مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومديرين المكتب الإقليمي لأفريقيا ومكتب العلاقات الخارجية والتوعية للاشتراك في الحوار التفاعلي، واشترك زملاء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في المناقشات المعنية بالمناخ عبر بث فيديو مباشر من المكتب القطري بالإكوادور.

13 - أحاط أعضاء المجلس علمًا بأن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حقق تقدمًا ملحوظًا عام 2018 مقارنةً بأهداف الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2018-2021. كان التقدم ملحوظًا بالنظر إلى التحديات الكامنة التي واجهها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بعد انفصاله عن نظام المنسقين المقيمين وتنفيذه التغييرات الداخلية التي طالب بها. وفي خضم تلك التحديات، حقق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مبدأ تكافؤ الفرص بين كبار الموظفين وحقق التوازن في ميزانيته للعام الثاني على التوالي. وطالب أعضاء المجلس برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالاستمرار في الاضطلاع بدور مسؤول التكامل بين منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وجميع الأطراف المعنية بمساعدة البلدان في تنفيذ خطة 2030 وأهدافها.

14 - وأحاطت الوفود علمًا بأن قدرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الفريدة من نوعها على رؤية الصورة كاملةً وقدرته على ربط النقاط التي كشفت عن الترابط بين تحديات التنمية وحلولها كانتا على رأس العناصر التي دعمت دور التكامل الذي يضطلع به البرنامج. ولتنفيذ ذلك، تعين على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي زيادة خبرته بشأن القضاء على الفقر والحوكمة والمشاركة السياسية والنهج القائم على حقوق الإنسان، وكلها مبادئ لا تتجزأ من الولاية الموكلة للبرنامج وعناصر أساسية في مواجهة التحديات العالمية الثلاثة: تغير المناخ، وعدم المساواة، والهجرة والنزوح. واشتمل هذا على عمل البرنامج لدعم التعاون وعمليات التحليل المشترك وبناء القدرة على التحمل والسعي لتحقيق نتائج جماعية في جهود التنمية الإنسانية والسلام. ونظرًا لعدم إمكانية تحقيق أيّ من ذلك دون وجود تمويل، تعين على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الاستمرار في أداء دوره الهام بصفته مسؤولًا عن تنفيذ الصناديق الاستئمانية الرأسية، مثل الصندوق الأخضر للمناخ والصندوق الاستئماني لمرفق البيئة العالمية، وكذلك دوره في مساعدة الحكومات في إجراء مراجعات تمويل وطنية. وعلى الرغم من هذه الإنجازات الملحوظة، حث الوفود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على بذل المزيد من الجهود لإيصال تفاصيل عمله ونتائجه للأطراف المعنية. تتطلب التحديات المعقَّدة ومتعددة الأبعاد لخطة 2030 أن تتعاون منظومة الأمم المتّحدة الإنمائية مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بصفته مسؤولًا للتكامل بالمنظومة، على زيادة التكامل والسعي نحو عقد شراكات مبتكرة، لا سيما الشراكات مع القطاع الخاص.

15 - وفيما يتعلق بتغير المناخ، سلط الرئيس الضوء على معاناة العديد من البلدان النامية، بما في ذلك الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نموًّا، عند الاضطلاع بمساهماتهم المحددة وطنيًّا وللحصول على موارد الصندوق الأخضر للمناخ. ونظرًا لاضطلاع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بدورٍ هامٍّ في دعم هذه البلدان الأكثر ضعفًا، سأل الرئيس عن كيفية مساعدة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نموًّا في تنفيذ مساهماتهم المحددة وطنيًّا والحصول على موارد الصندوق الأخضر للمناخ. وأبرز مدير البرنامج تركيز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام 2019 على حشد العالم ورفع مستوى الطموح لقمة العمل المناخي. سيُكثف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي طوال العام حتى عام 2020 جهوده للعمل على نحو وثيق مع البلدان أعضاء البرنامج، بناءً على طلبٍ منها، لمراجعة استراتيجيات المناخ الوطنية والمساهمات المحددة وطنيًّا لديها ولمساعدتها في تحديد المجالات التي تتطلب زيادة الطموح بها ومتابعة مسارات العمل الجديدة، باعتبارها جزءًا من نظام بيئي متعدد الشراكة.

16 - اعتبر أعضاء المجلس تغير المناخ أحد أهم التحديات في الوقت الراهن، وهو التحدي الذي يتطلب اتباع نهج متعدد الأبعاد تتوحد فيه جهود جميع الأطراف المعنيين. كان دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المعني بالتكامل بالغ الأهمية في مواجهة مشكلة تغير المناخ. ونظرًا لتواجده بشكل واسع النطاق على المستوى القُطري وخبرته الفنية وقدرته التشغيلية، أصبح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المحرك المثالي للعمل الجماعي في مجال المناخ. كان الدعم الذي قدمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للبلدان التي لا تزال تصيغ مساهمتها المحددة وطنيًّا أساسيًّا ويمكنه المساعدة في رفع مستوى الطموح لقمة العمل المناخي التي ستُعقد في أيلول/سبتمبر 2019.

17 - واتخذ المجلس التنفيذي القرار 6/2019 بشأن التقرير السنوي المقدم من مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

ثالثا - المساواة بين الجنسين في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

18 - افتتح مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مناقشة هذا البند، وقدم القائم بأعمال مدير مكتب السياسات ودعم البرامج ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي التقرير السنوي لمدير البرنامج بشأن تنفيذ استراتيجية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمساواة بين الجنسين في عام 2018 (DP/2019/11).

19 - رحب أعضاء المجلس بجهود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. كانت المساواة الجنسانية والتمكين الاقتصادي والسياسي للمرأة عنصرين أساسيين لتحقيق الأهداف، وكانت حقوق النساء والفتيات مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بجميع نتائج برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. كما رحب الأعضاء بنهج برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي يصنف النساء عناصر تغيير، وشجعوا البرنامج على تعزيز تعاونه مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة في أمور من بينها مكافحة العنف ضد المرأة من خلال مبادرة تسليط الضوء وفي مواجهة تحديات التنفيذ. وكانت مواجهة العنف ضد المرأة بجميع أشكاله على رأس أولويات الأنشطة الجنسانية على نطاق المنظومة. ولتنفيذ هذه الأنشطة، يتعين على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدخول في شراكات تعاون مع القطاع الخاص، وشراكات تعاون فيما بين بلدان الجنوب.

20 - رحبت الوفود بدمج المساواة الجنسانية وتمكين المرأة في جهود القضاء على الفقر والوصول للفئات المتخلفة عن الركب. يُشير تحليل التقرير السنوي المعني بارتباط النوع الاجتماعي بقضايا تغير المناخ

والكوارث والنزوح والصراعات والهجرة إلى مدى تعقيد القضية وأسبابها الجذرية. كانت هناك دعوة لبرنامج الأمم المتّحدة الإنمائي من أجل (أ) تعزيز القيادة السياسية للمرأة وزيادة مستوى تمثيلها ومشاركتها في البرامج التي من بينها برامج المرأة والسلام والأمن؛ و (ب) مجابهة العادات التمييزية القائمة على النوع الاجتماعي والعادات الاجتماعية التمييزية عبر التحولات القانونية والتحولات في السياسات؛ و (ج) تعزيز قدرة الحكومة على استخلاص البيانات لفهم الأسباب الجذرية للظلم الجنساني والعنف القائم على النوع الاجتماعي؛ و (د) استغلال المزايا النسبية لمؤسسات الأمم المتحدة لوضع نهج على مستوى المنظومة؛ و (هـ) دعم تنفيذ ثقافة تنظيمية تدعم بيئة العمل الإيجابية التي تتبنى مبدأ تكافؤ الجنسين على المستويات كافة.

21 - أثنت مجموعة من الوفود على التزام إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بمبادئ المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. أعربت الوفود عن سعادتها باستيفاء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمتطلبات خطة العمل على مستوى منظومة الأمم المتحدة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وتفعيل مبدأ تكافؤ الفرص في الإدارة العليا. وأعربوا عن تقديرهم لنتائج برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التي تمكن النساء ليصبحن صانعات قرار في إدارة الموارد الطبيعية والطاقة والعمل من المناخ. كما رحبوا بتأسيس مكتب للأزمات باعتباره فرصة لدعم منح النساء صفة "عنصر تغيير" وتحسين تعميم المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في إدارة الأزمات. وشجعت الوفود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للاستثمار في فريق النوع الاجتماعي لديه وفي القدرات الجنسانية اللامركزية وجماعة الممارسين وفي تعلم التدقيق والتقييم. وطالبوا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتحفيز المديرين ومحاسبتهم. كما تساءلوا عما إذا كان مبلغ المليون الدولار الذي أنفقه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تعميم مراعاة المنظور الجنساني كافيًا أم لا، وشجعوا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على بلوغ نسبة 15 بالمائة المستهدفة لميزانيات البرنامج القُطري للنهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

22 - وللرد على التساؤل، قال القائم بأعمال مدير مكتب السياسات ودعم البرامج إن سد الفجوة بين الجنسين ضرورة من ضرورات التنمية. يُظهر تركيز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تحقيق التكافؤ بين الجنسين في المستويات العليا وفي المنظمة بأكملها التزام البرنامج بالمساواة بين الجنسين وتغيير الثقافة المؤسسية. كانت استثمارات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في المرأة والسلام والأمن وكان الهدف منها الوصول لنسبة تكافؤ بين الجنسين تبلغ 50% في عام 2019. وبالمثل، تعاون برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجالات المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة مع منظمات الأمم المتّحدة على نطاق المنظومة ككل ومن خلال الميثاق المشترك.

23 - أحاط المجلس التنفيذي علمًا بالتقرير السنوي بشأن تنفيذ استراتيجية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمساواة بين الجنسين، 2018-2021 (DP/2019/11).

رابعا - تقرير التنمية البشرية

24 - قدم مدير مكتب تقرير التنمية البشرية تقريرًا بآخر المستجدات فيما يتعلق بمشاورات *تقرير التنمية البشرية* التي عُقدت في العديد من المنتديات في عام 2019، وفقًا لقرار الجمعية العامة 264/57.

25 - رحب أعضاء المجلس بالتركيز المواضيعي للتقرير على عدم المساواة واتساع نطاق شراكات ومشاورات مكتب تقرير التنمية البشرية في مرحلة وضع التقرير. وشجع الأعضاء مكتب تقرير التنمية

البشرية على مواصلة العمل مع الشركاء والسعي بجد لتحقيق التكامل. كما سعوا للحصول على تفاصيل بشأن كيفية ربط التقرير بالجهود المبذولة على مستوى المنظومة للتوحد حول البيانات، واستفادة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظومة الأمم المتّحدة من التقرير، ولا سيما على المستوى القُطري (من خلال التقارير الوطنية للتنمية البشرية)، وأنواع الابتكارات التي كان مكتب تقرير التنمية البشرية يسعى لتحقيقها في النهج المتجدد نحو عمل التقارير. سعوا كذلك للحصول على توضيح بشأن مستوى التفاصيل وعمقها المستخدم عند دراسة عدم المساواة.

26 - وللرد على ذلك، أكد مدير مكتب تقرير التنمية البشرية أن المكتب تعاون مع بعض الشركاء، مثل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وسعى لاستكمال البحوث والتحليلات القائمة بشأن التركيز المواضيعي للتقرير على عدم المساواة، وهما ما ينشأ عنه الجديد من الابتكارات والقيمة المُضافة. ومن الناحية الموضوعية، ينطوي تقرير عام 2019 على منظور فريد من نوعه يتخطى موضوع الدخل. سلط مدير المكتب الضوء على الكيفية التي ظل بها دليل التنمية البشرية مؤشرًا بارزًا لمجموعة واسعة من الأطراف المعنيين، بما في ذلك الأطراف الأكاديميون والمجتمع المالي والدول الأعضاء، وكيف أن هذا الاهتمام واسع النطاق أدى إلى المزيد من الطلب على عمل إحصاءات أكثر وأفضل. عمل مكتب تقرير التنمية البشرية من كثب مع الأوساط الإحصائية، حيث كان له مجلس استشاري وكان المكتب نشطًا في اللجنة الإحصائية بغرض إبقائها على علم بمخاوف الدول الأعضاء. وشدَّد المدير على استمرار كون تقارير التنمية البشرية الإقليمية والوطنية بالغة الأهمية.

27 - أحاط المجلس التنفيذي علمًا بالتحديث الذي أصدرته الأمانة بشأن المشاورات المتعلقة *بتقرير التنمية البشرية لعام 2019*.

خامسا - البرامج القُطرية والمسائل ذات الصلة

28 - قدم مدير المكتب الإقليمي لأفريقيا ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمحة عامة عن وثيقة البرنامج القُطري للكونغو وعن حالات التمديد للبرنامج القُطري الأول لمدة عام واحد لكلٍ من تيمور - ليشتي وتونس، وحالات التمديد لمدة عامين لجزر القمر للحصول على موافقة المجلس.

29 - ولم تكن هناك أي تعليقات من جانب الوفود على هذا البند.

30 - وافق المجلس التنفيذي على وثيقة البرنامج القُطري لجمهورية الكونغو (DP/DCP/COG/3)، وذلك وفقًا لقراره 7/2014.

31 - أحاط المجلس التنفيذي علمًا بالتمديدات الأولى لمدة عام واحد للبرامج القُطرية لصالح تيمور - ليشتي وتونس في الفترة من 1 كانون الثاني/يناير حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2020 (انظر DP/2019/12)، على النحو الذي وافق عليه مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

32 - وافق المجلس التنفيذي على التمديد الثاني لمدة عامين للبرنامج القطري لصالح جزر القمر في الفترة من 1 كانون الثاني/يناير 2020 حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2021.

سادسا - التقييم

33 - قدَّم مدير مكتب التقييم المستقل ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي التقرير السنوي عن التقييم لعام 2018 (DP/2019/16)، والاستعراض المستقل لسياسة التقييم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (DP/2019/13)، وكذلك رد مكتب التقييم المستقل على استعراض سياسة التقييم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (DP/2019/15). كما قدَّم مدير مكتب السياسات ودعم البرامج ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي رد الإدارة على استعراض سياسة التقييم المستقل لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (DP/2019/14)، بالإضافة إلى تقييم دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للحد من الفقر في أقل البلدان نموًّا، والذي تم تقديمه للمجلس في الدورة العادية الأولى لعام 2019 (DP/2014/4).

التقرير السنوي عن التقييم واستعراض سياسة التقييم لدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

34 - أقرَّت مجموعة من الوفود بإنجازات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إنشاء مهمة تقييم مستقلة وفعالة وتعزيز قدرات التقييم على المستوى الوطني. وأشارت هذه المجموعة من الوفود لضرورة تحسين جودة التقييمات اللامركزية وتخطيطها واستخداماتها في مجالات التعلم والمساءلة والتواصل. ويتعين أن تستهدف هذه التحسينات تعزيز قدرة مكتب التقييم المستقل وزيادة استثمارات التقييم ومراجعة سياسة التقييم. ورحبت الوفود بالمعلومات حول كيفية تجهيز مهمة التقييم بغرض تقييم أثر العناصر الجديدة في عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إطار الخطة الاستراتيجية 2018-2021 وبالأخص مشاركة مكتب التقييم المستقل في صياغة النتائج والمؤشرات لتقييم مهمة التكامل لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وخطط تقييم نتائج برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التي تنفذ خطة العمل مع المجلس. وكانت مراجعة السياسة فرصة لتضمين توجيهات حول الكيفية التي يمكن بها لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تحسين عملية المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في التقييم. يتعين على مكتب التقييم المستقل تقييم أداء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فيما يتعلق بالصلة بين التنمية الإنسانية والسلام، ويتعين على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إجراء التقييم المخطط له والمعني بمنع نشوب الصراعات في الدورة 2018-2021 للبرنامج. نظرًا لتحرك مكتب التقييم المستقل للحد من الدعم المُقدم لفريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم، شجعت مجموعة الوفود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يدعم، بالتعاون مع منظمات الأمم المتحدة، التقييمات المستقلة على نطاق المنظومة باعتبارها أعضاءً في فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم وتحت إشراف الأمين العام.

35 - وردًّا على ذلك، سلط مدير مكتب التقييم المستقل الضوء على مشاركة مكتب التقييم المستقل في الإدارة لتحسين مهمة التقييم لدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إطار هيكل التقييم الجديد وبدء عمل الموظفين الإقليميين التابعين لمكتب التقييم المستقل العاملين مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسات الأمم المتحدة. شارك مكتب التقييم المستقل في عمليات التقييم الأولية والنهائية على مستوى القُطر، جنبًا إلى جنب مع الشركاء على المستوى الوطني. ونتيجةً لذلك، سجل متوسط وقت وتكاليف تقييمات البرامج القطرية انخفاضًا كبيرًا. لم يُسلط مكتب التقييم المستقل تركيزه على الكفاءة والفعالية فحسب، بل ركز على ضمان العنصر البشري وذلك بعقد الشراكات والحوارات البناءة. قد يشارك مكتب التقييم المستقل مع أعضاء الفريق الاستشاري المعني بالتقييم، واللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات والتقييم لقياس العناصر النوعية للشراكات. وباعتباره أكبر مكتب تقييم داخل منظومة الأمم المتحدة، اقتبست منه بعض منظمات الأمم المتّحدة الأخرى سياسات التقييم والوضع المستقل لمكتب التقييم المستقل.

36 - قال القائم بأعمال مدير مكتب السياسات ودعم البرامج إن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ملتزم بمعالجة معدل التقييم "غير المُرضي" البالغ 28 بالمائة. وكان برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قد وضع تطوير البرامج القطرية وتحديثها على رأس أولويات التقييم، وكان يعمل لضمان تحسين معدل التقييم في 2019.

تقييم دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للحد من الفقر في أقل البلدان نموًّا

37 - شجَّع أحد الوفود، في مداخلة وحيدة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على أن يحدد بوضوح القيمة المضافة المحققة على المستوى القطري عند تأسيس مشاريع وطنية للحلول المتكاملة. ويتعين على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إقامة شراكات قوية على المستوى الوطني مع وجود مشاركة واسعة النطاق من جميع الجهات الفاعلة، بما في ذلك القطاع الخاص. كما يتعين على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إيلاء الأولوية لتطوير البرامج طويلة الأجل التي تواجه طبيعة الفقر متعددة الأبعاد، وتنفيذ هذه البرامج وعمل تقارير بشأنها في مراحل مختلفة. ويتعين على المنظمة التزام الدقة بشأن الكيفية التي تعتزم بها تعزيز عملها من أجل النساء والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة وإدماجهم في برامجها.

38 - قال القائم بأعمال مدير مكتب السياسات ودعم البرامج إن العملية التفاعلية للتقييمات نموذج يتعين تكراره. ووافق كذلك على كون التعريف الواسع للمشروعات الوطنية، التي تشمل المؤسسات الوطنية العامة والخاصة والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية، عنصرًا محوريًّا من عناصر عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع العديد من الشركاء الوطنيين لضمان عمل ميزانيات تركز على الأهداف ولا تترك أي شخص خلف الركب، وذلك بالتعاون مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وفي الوقت الذي كان فيه البرنامج يعمل مع صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية والصندوق الأخضر للمناخ لتسريع مدفوعات التمويل لأقل البلدان نموًّا، واجه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالتعاون مع البنك الدولي، التحدي ذا الصلة بالقدرات الاستيعابية الوطنية.

39 - أشار مدير المكتب الإقليمي لأفريقيا ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أنه فيما يتعلق بأفريقيا، كانت المشروعات الوطنية والبرامج طويلة الأجل ذات أهمية قصوى وأن شراكات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في أفريقيا قد سلطت تركيزها على المؤسسات الأفريقية. ونظرًا لأن عقبات التنمية على المستوى القُطري غالبًا ما تتخطى نطاق التنمية نفسه وتتطلب نهجًا شاملًا لمختلف الركائز وعابرًا للحدود، وبالأخص في الحالات الهشة، أنشأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي معامل معنية بتكامل النظم في الأقاليم العابرة للحدود والتي تعاني من الفقر والإقصاء. وكان على رأس هذه الجهود إدماج استراتيجيات الحد من مخاطر الكوارث في برامج التنمية. وتمثل التحدي الرئيسي في زيادة التمويل الأفريقي لصالح أفريقيا ومجابهة التدفقات المالية والأموال غير المشروعة القادمة من الخارج. أتاحت منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية فرصة لخلق البيئة المناسبة لمشاركة المرأة.

40 - اعتمد المجلس التنفيذي القرار 7/2019 بشأن تقييم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

سابعا - صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية

41 - عرض القائم بأعمال مدير البرنامج المساعد ومدير المكتب الإقليمي للدول العربية ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي البندَ، وقدم الأمين التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية تقريرًا عن النتائج التي حققها الصندوق في عام 2018 (DP/2019/18). وعرض زميلان يعملان في المجال أعمالهما المتعلقة بمجالي الشمول المالي وتمويل التنمية المحلية على التوالي، وبيَّن رئيس منصة الاستثمار لأقل البلدان نموًّا كيف وسَّع الصندوق مجموعة أدواته التمويلية.

42 - رحب أعضاء المجلس بإنجازات صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية في عام 2018 مقارنةً بالإطار الاستراتيجي 2018-2021 وخطة 2030 وخطة عمل أديس أبابا. لعب الصندوق دورًا حاسمًا في أقل البلدان نموًّا وفي قيادة آليات التمويل الابتكارية. يتعين على صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية مواصلة العمل في الأماكن التي تكون فيها مصادر التمويل نادرة وتحتاج إلى أفكار مبتكرة، والسعي نحو عقد شراكات جديدة لتوجيه الموارد المالية نحو الأهداف. ورحب أعضاء المجلس بعمل الصندوق المتمثل في إطلاق أول صندوق تداول تجاري تابع للأمم المتحدة على الإطلاق في بورصة نيويورك. شجعت هذه المبادرات المستثمرين على وضع الاستثمارات في مسار واحد مع الأهداف، والاستثمار في أماكن كان من الممكن أن يتجنبوها بسبب المخاطر. وكان التزام الصندوق باستكشاف أدوات مالية جديدة وآليات لامركزية مالية مهمًّا للغاية؛ حيث ساعدت هذه الأدوات والآليات في فتح المجال للسلطات المحلية للعمل على المساعدة في تمكين المجتمعات المحلية. شجعت الوفود الصندوق على تصميم الآليات التي سمحت له بعمليات تحويل الأموال للمستويات المحلية من أجل دعم عمليات التنمية القائمة على المناخ، وإدارة مخاطر الكوارث والمدن المستدامة والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وتنفيذها وتوسيع نطاقها. وكان من المهم أن الصندوق لم يقيّم الوصول للخدمات المالية فحسب، بل تم تقييم الاستخدام والتغير السلوكي كذلك. رحبت الوفود بجهود الصندوق للتعاون مع منظمات الأمم المتّحدة في نشر أدوات وخبرات التمويل والتزامه بمشاركة أفضل الممارسات على مستوى المنظومة. حثت الوفود الدول الأعضاء على النظر في تمويل الموارد الأساسية لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية بالكامل حتى يتمكن من تنفيذ ولايته. وطالبوا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالاستفادة من خبرات صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، حيث استطاع تطوير النهج التمويلي الابتكاري الخاص به.

43 - وأثنى أعضاء المجلس من أقل البلدان نموًّا على صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية لتوجيه التمويل لصالح الفقراء. أظهر الصندوق كيف لمنظمة صغيرة تعمل بتركيز على أهداف محددة أن تؤدي دورًا كبيرًا في الحصول على تمويل عند الحاجة إليه، مع توضيح التمويل الممكن للمستثمرين من القطاع العام والمستثمرين من القطاع الخاص. وبيَّن الصندوق كيفية استغلال مبالغ صغيرة من رأس مال المخاطر الموجه توجيهًا جيدًا بشكل يجعل هذه المبالغ أكثر شمولًا، على سبيل المثال، عبر التمويل الرقمي. كما أثنى أعضاء المجلس على إدارة الفكر في الصندوق، بما في ذلك إدارة الأفكار المعنية بالتمويل المختلط. أدى الصندوق دورًا هامًّا في جعل أقل البلدان نموًّا في محور مناقشات التنمية. وأعرب الأعضاء عن قلقهم إزاء استمرار النقص في الموارد الأساسية للصندوق، وناشدوا الدول الأعضاء لتقديم المساهمات بصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية لضمان وفائه بأهدافه التمويلية. وطالب الأعضاء كلًّا من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية بمواصلة المناقشات مع البنك الدولي لمعرفة كيفية إتاحة الموارد لصالح أقل البلدان نموًّا.

44 - وللرد على ذلك، قال الأمين التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية إن الصندوق سينظم جلسات غير رسمية في عام 2019 لمشاركة الدروس المستفادة من التقييم، وللتعلم المباشر من حالات الابتكار، ولمواجهة موضوع صناديق التداول التجاري والنقاش بشأنه بانفتاح.

45 - اعتمد المجلس التنفيذي القرار 8/2019 بشأن تقرير النتائج التي حققها صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية في عام 2018.

ثامنا - متطوعو الأمم المتحدة

46 - عرض القائم بأعمال مدير البرنامج المساعد ومدير المكتب الإقليمي للدول العربية ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي البندَ، وقدم المنسق التنفيذي لمتطوعي الأمم المتحدة برنامج متطوعي الأمم المتحدة: تقرير مدير البرنامج (DP/2019/19).

47 - أثنى أعضاء المجلس على برنامج متطوعي الأمم المتحدة نظرًا للتقدم الذي أحرزه مقارنة بإطار العمل الاستراتيجي 2018-2021 الخاص به ودعمه للدول الأعضاء ولمنظومة الأمم المتّحدة من خلال العمل التطوعي ومشاركة متطوعي الأمم المتحدة والفعالية المؤسسية. رحب الأعضاء باستيفاء برنامج متطوعي الأمم المتحدة للتوقعات أو تخطيها في العديد من نتائجه، كما أعربوا عن سعادتهم لتحول برنامج متطوعي الأمم المتحدة من تنفيذ المشاريع بشكل مستقل إلى مساعدة الدول الأعضاء في دمج العمل التطوعي في خططها الإنمائية على المستوى الوطني. وأقروا بدور برنامج متطوعي الأمم المتحدة في الدعوة للمناظرات العالمية المعنية بالعمل التطوعي، وبالأخص في سياق خطة العمل لإدماج العمل التطوعي في خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وتقرير حالة التطوع على المستوى العالمي لعام 2018. كما رحب الأعضاء بالزيادة الكبيرة في أعداد متطوعي الأمم المتحدة.

48 - وأقرت الوفود بوجود علاقة قوية بين برنامج متطوعي الأمم المتحدة ومنظمات الأمم المتّحدة ونجاحها في تحقيق معظم أهدافها المتعلقة بتعزيز العمل التطوعي - لا سيما على المستوى القُطري. ورحبوا بتعاون برنامج متطوعي الأمم المتحدة مع المنظمات الإقليمية التي تعزز العمل التطوعي، مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، كما رحبوا بالاتجاه المتزايد المتمثل في اختيار متطوعين وطنيين في برنامج متطوعي الأمم المتحدة، بالإضافة إلى مساهمات برنامج متطوعي الأمم المتحدة في بناء القدرات الوطنية لخطة عام 2030 والتعاون فيما بين بلدان الجنوب. شكلت حقيقة انتماء 80 بالمائة من متطوعي الأمم المتحدة الدوليين لبلدان الجنوب أساسًا للمسؤولية الوطنية تجاه تحقيق الأهداف. كان هناك دعم كبير لمتطوعي الأمم المتحدة الذين يدافعون عن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وذلك بتقديم الدعم للمتطوعين من النساء والشباب ومجابهة الاستغلال والاعتداء الجنسيين، وتعزيز دور متطوعي الأمم المتحدة على المستوى القطري في زيادة الوعي بالأهداف. رحبت الوفود بدور متطوعي الأمم المتّحدة في ضبط الأزمات وتعزيز السلام والأمن والعمل من أجل المناخ وحقوق الإنسان والتماسك الاجتماعي، وأقرت الوفود بكون برنامج المواهب للمهنيين الشباب ذوي الإعاقة التابع لبرنامج متطوعي الأمم المتّحدة أداة شاملة في منظومة الأمم المتّحدة.

49 - وأثنت الوفود على برنامج متطوعي الأمم المتّحدة نظرًا للتحولات التنظيمية والرقمية وتغيير الوضع الاستراتيجي له، وهو ما تم تنفيذه بالتوافق مع برنامج إصلاح الأمم المتّحدة، ونظرًا لتأثيرها في خفض

التكاليف. أشارت الوفود إلى أن صندوق التبرعات الخاص ببرنامج متطوعي الأمم المتحدة وبرنامج التمويل الكامل، بالإضافة إلى الموارد الأساسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، موارد هامة مكنت برنامج متطوعي الأمم المتحدة من تنفيذ إطاره الاستراتيجي. وشجعت الوفود الدول الأعضاء على تقديم المساهمات لهذه الصناديق، ودعوا مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لإدارة الجهود لاستكشاف تمويل ابتكاري لمتطوعي الأمم المتحدة.

50 - وسلط الأمين العام المساعد للموارد البشرية في إدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال الضوءَ على الدور الرئيسي الذي يضطلع به متطوعو الأمم المتحدة في منظومة الأمم المتحدة في مختلف المناصب. قدم متطوعو الأمم المتحدة دفعة كبيرة للتنوع وقدموا الدعم للقضايا المتعلقة بالشباب والأشخاص ذوي الإعاقة. وكان متطوعو الأمم المتّحدة عنصرًا محوريًّا في خطة إصلاح الأمم المتحدة وإصلاحات السلام والأمن، ومبادرة تسليط الضوء وصندوق بناء السلام. في عام 2018، أبرمت إدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال بالأمم المتحدة مذكرة تفاهم مع برنامج متطوعي الأمم المتحدة، سمحت الإدارة بموجبها لمتطوعي الأمم المتّحدة بالعمل في مكاتب الأمم المتحدة وإداراتها ومواصلة العمل لدى الأمم المتحدة بعد انتهاء مهام التطوع الخاصة بهم في برنامج متطوعي الأمم المتحدة.

51 - وللرد على ذلك، أكد المنسق التنفيذي لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة أن برنامج متطوعي الأمم المتحدة سيواصل العمل مع المنظمات الإقليمية والعالمية التي تعمل على تشجيع التطوع، وأن البرنامج سيسعى لدعم التنوع والمساواة بين الجنسين في العمل التطوعي. وطالب المنسق الدول الأعضاء بدعم برنامج متطوعي الأمم المتحدة من خلال صندوق التبرعات الخاص، والذي من شأنه أن يسمح لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة بمواصلة زيادة عدد المتطوعين وتعزيز العمل التطوعي.

52 - اعتمد المجلس التنفيذي القرار 9/2019 بشأن تقرير مدير البرنامج عن متطوعي الأمم المتحدة.

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

تاسعا - بيان المديرة التنفيذية والتقرير السنوي

53 - وفي كلمتها (متاحة على خدمة توفير الورق)، قدمت المديرة التنفيذية بصندوق الأمم المتحدة للسكان تقريرًا عن تقدم عمل الصندوق والتحديات التي تواجهه، باعتباره جزءًا من تقريرها المعني بتنفيذ الخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة 2018-2021 (DP/FPA/2019/4, (Part I))، وتقريرها عن الاستعراض الإحصائي والمالي، 2018 (DP/FPA/2019/4, (Part I, Add.1))، وتقريرها عن توصيات وحدة التفتيش المشتركة في عام 2018 (DP/FPA/2019/4, (Part II)). كانت الذكرى السنوية الخمسون لصندوق الأمم المتحدة للسكان، والذكرى الخامسة والعشرون للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية في عام 2019 فرصتين مواتيتين للاحتفال بالإنجازات والنظر في التحديات. أعادت الدورة الثانية والخمسون للجنة السكان والتنمية، في إعلانها السياسي، التأكيد على برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، ووافقت جميع الدول الأعضاء على أن مبادئ المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بالغة الأهمية فيما يتعلق بتحقيق أهداف التنمية المستدامة. كان صندوق الأمم المتحدة للسكان يعمل لتضمين مجموعة أساسية من خدمات الصحة الجنسية والإنجابية في سياسات التغطية الصحية الشاملة؛ لذا استجابت البرامج الوطنية لاحتياجات الناس، سواء فيما يتعلق بالظروف الإنمائية أو الإنسانية.

54 - وشددت المديرة التنفيذية على دور مبادرة تسليط الضوء في وضع حد للعنف ضد المرأة والوصول للمتخلفين عن الركب، بمن فيهم الأشخاص ذوو الإعاقة. مثلت العالمية أحد المبادئ التوجيهية لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. كانت أعمال الصندوق المعنية بالبيانات محورية في "تحديد" الأشخاص المتخلفين عن الركب ومعرفة احتياجاتهم حتى تتسنى لهم الاستفادة من نتائج التحولية الثلاث للصندوق، وهي: الوصول بالاحتياج غير المُلبَّى إلى وسائل منع الحمل إلى النسبة صفر، والوصول بحالات وفيات الأمهات الممكن تفاديها إلى النسبة صفر، والوصول بالعنف القائم على أساس النوع الاجتماعي والممارسات الضارة إلى النسبة صفر.

55 - في عام 2018، أحرز صندوق الأمم المتحدة للسكان تقدمًا كبيرًا وثابتًا مقارنة بخطته الاستراتيجية 2018-2021. جمع الصندوق موارد أكثر من أي وقت مضى، مع الاستمرار في ممارسة الحصافة المالية؛ وتحسن الكفاءة والتماسك والتآزر؛ واتخاذ خطوات ملموسة في عملية إدارة التغيير. صنَّف تقييم 2017-2018 لشبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف صندوق الأمم المتحدة للسكان على أنه "منظمة ذات أداء جيد وتتحرك في مسار إيجابي". وناشدت المديرة التنفيذية الجهات المانحة زيادة مساهماتها في الموارد الأساسية لصندوق الأمم المتحدة للسكان. واستشرافًا للمستقبل، كان صندوق الأمم المتحدة للسكان يُولي الأولوية لبناء القدرات على المستوى القطري في مجال البرمجة والسياسة والتوعية. وكان الصندوق يعزز من قدراته في تحليل البيانات ونشرها لمساعدة الحكومات على صياغة سياسات لسد الثغرات في الخدمات. وواصل الصندوق تعزيز قدراته على الاستجابة الفورية في حالات الطوارئ، وأنشأ وحدة للاستجابة الإنسانية. وشارك النتائج الخاصة به عبر منصته الإلكترونية المعنية بالنتائج، وهو ما يدل على التزامه بمبادئ الابتكار والشفافية والمساءلة والنتائج، وهو الأمر الذي يجعل الصندوق رائدًا فيما بين منظمات الأمم المتحدة.

56 - تتطلب التحديات السياقية لتحقيق خطة عام 2030 والوصول إلى "الأصفار الثلاثة" السابق ذكرها اتباعَ طرق مبتكرة ووضع خطط أفضل وتقدير الاحتياجات وإبرام شراكات جديدة، والحصول على تمويلات جديدة والوصول إلى "وحدة العمل في الأمم المتحدة" متعددة التخصصات. كان الصندوق يعمل مع الشركاء لإيجاد حلول جديدة، بما في ذلك مبادرة التكاليف وتمويل الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية وبناء أنظمة بيانات سكانية أقوى. واشتملت هذه الجهود على عمل دورة حياة الصندوق لمساعدة البلدان على تحقيق المكاسب الديموغرافية ومعالجة مشكلة انخفاض معدل الخصوبة وشيخوخة السكان. سيمنح استعراض منتصف المدة صندوق الأمم المتحدة للسكان الفرصة لتعديل خطته الاستراتيجية 2018-2021 لمواجهة التحديات المعقدة بشكل أفضل. امتد الدور القيادي للصندوق وتبنِّيه لنُهج مبتكرة إلى تصحيح مسار منظومة الأمم المتّحدة، بما في ذلك، بصفته جهة مشاركة، الدعوة لإعادة تصميم إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، الذي أُعيدت تسميته إلى إطار الأمم المتحدة من أجل التعاون في مجال التنمية المستدامة. وسيعزز الصندوق شراكته مع المنسقين المقيمين لحشد الفرق القُطرية حول النتائج التحويلية لصندوق الأمم المتحدة للسكان.

57 - أكد أعضاء المجلس على دور الصندوق في دعم مبادئ وبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. كما رحبوا بتقدم الصندوق المُطرد مقارنةً بخطته الاستراتيجية 2018-2021 وأثنوا على المديرة التنفيذية، نظرًا لدورها القيادي خلال عمليات تصحيح المسار وإدارة التغيير لضمان كون الصندوق "وافيًا بالغرض" لدعم البلدان في أثناء تنفيذها خطة عام 2030. وأكدت الوفود على ضرورة مجابهة الأمور المرتبطة بالسكان والخصائص السكانية باعتبارها قضايا تنموية، وذلك باستخدام التقنيات المبتكرة، على

سبيل المثال لا الحصر. وأعربت الوفود عن تشجيعها للصندوق لمواصلة تقلد دوره في تحليل ونشرها حتى يتسنى إدماجها في البرامج القطرية، ولتصبح جزءًا من الأعمال التحضيرية لقمة نيروبي المعنية بالاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية: "تسريع وتيرة تنفيذ الوعد" في نوفمبر 2019. وأعربت الوفود عن دعمها القوي لنهج الصندوق القائم على الحقوق، بما في ذلك حقوق الصحة الجنسية الإنجابية والحقوق الإنجابية وحقوق الإنسان للمرأة وتمكينها، وتعميم مبادئ المساواة بين الجنسين ومواجهة تغير المناخ؛ ويمثل كل هذا الأركان الأساسية لإطار الأمم المتحدة من أجل التعاون في مجال التنمية المستدامة. وتطلعت الوفود للدور المركزي الذي سيضطلع به الصندوق في قمة نيروبي المعنية بالاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية، عن طريق جهود مشاركة الشباب وتوجيه رؤية نتائج القمة. كما رحبوا بالتقدم المحرز في البرنامج المشترك بشأن تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية، وفي تقييم البرنامج العالمي للقضاء على زواج الأطفال.

58 - وأعربوا كذلك عن دعمهم لمفهوم تنظيم الأسرة الطوعي وتمكين الأفراد والأسر بمساعدة البلدان على تحقيق الاكتفاء الذاتي من خلال بناء القدرات وإبرام الشراكات المعنية بالقطاع الصحي لضمان الاستدامة. وشددوا على أهمية التغطية الصحية الشاملة وشجعوا صندوق الأمم المتحدة للسكان على مواصلة دعم البلدان التي تواجه تحديات الشيخوخة وانخفاض الخصوبة. ورحبت الوفود بالدعم التقني الذي يقدمه الصندوق للبلدان المستفيدة من البرنامج، وبالجهود المبذولة لبناء القدرات الوطنية، وطلبوا تفاصيل بشأن الإجراءات التي يتبعها الصندوق لاستيفاء الاحتياجات غير المُلبّاة. كما رحبوا بدور الصندوق في الدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان متوسطة الدخل، وطالبوه بمواصلة ضمان تواجده على المستوى الإقليمي بقوة. وأعربوا عن تشجيعهم للصندوق لمواصلة دعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب، والتعاون الثلاثي لتنفيذ خطة 2030.

59 - وشجع أعضاء المجلس صندوق الأمم المتحدة للسكان على مواصلة دعم تصحيح مسار الأمم المتّحدة وزيادة قدرتها على تحقيق أكبر قدر من الكفاءة والفعالية، لا سيما على المستوى القُطري، وذلك عبر الميثاق المشترك والوثيقة الاستراتيجية على مستوى المنظومة. ويتعين على الصندوق مواصلة كونه "وافيًا بالغرض" لتحقيق نتائجه التحويلية الثلاث، مع التركيز على قيمته المضافة، وفي الوقت نفسه ضمان تطبيق نهج متعدد القطاعات مع المنظمات الأخرى. يتعين أن يعمل الصندوق دائمًا لتحقيق مزيد من التكامل من خلال نظام المنسقين المقيمين الجديد، الذي يقوم على المشاريع والأنشطة الوطنية المصممة حسب الاحتياجات المحلية. وحث أعضاء المجلس الصندوق على مواصلة الاضطلاع بدور القيادة والتوجيه في حالات الأزمات وفي تقديم المساعدة للاجئين. وبينما أقر الأعضاء بالتقدم المحرز، أكدوا كذلك على الحاجة إلى مواجهة التحديات المستمرة المتمثلة في العنف القائم على النوع الاجتماعي والعنف ضد النساء والفتيات والأطفال والاستغلال والاعتداء الجنسيين في حالات التنمية والأزمات.

60 - رحبت الوفود بالتزام صندوق الأمم المتحدة للسكان بتعزيز البرامج والسعي لإبرام الشراكات، مع جهات من بينها وزارات المالية، لضمان تنفيذ التزاماته المعنية بالأنشطة في مجال الصحة الجنسية والإنجابية والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية لعدة سنوات. كما شجعوا الصندوق على الاستعانة باستعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية 2018-2021 لتوضيح التحديات الناشئة والحوارات المعنية بالتمويل المنظم بغرض مجابهة مشاكل التمويل. وطالبوا بعمل إحاطة مشتركة بشأن اتفاق التمويل في الفترة المتبقية قبل الدورة العادية الثانية لعام 2019. ورحبوا بالزيادة في حشد الموارد عام 2018، إلا أنهم أعربوا عن قلقهم إزاء

عدم التوازن في الموارد الأساسية/غير الأساسية وإمكانية تعرض الصندوق للخطر. كما رحبوا بالخطوات المتخذة لإدارة الموارد وفقًا لما تم تأكيده في تقريرَيْ وحدة التفتيش المشتركة وشبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف، وشجعوا الصندوق على مواصلة تنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة ومتابعة تقدم تنفيذها.

61 - وشجعت مجموعة من وفود الدول الجزرية الصغيرة النامية صندوق الأمم المتحدة للسكان على مواصلة الإسهام في النهوض بالمرأة في المناطق دون الإقليمية للدول الجزرية الصغير النامية، وذلك بزيادة الجهود الرامية لمواجهة عدم الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي المتنامي، وارتفاع معدلات البطالة وتعاطي المخدرات، وآثار تغير المناخ والكوارث الطبيعية على النساء. كما شجعت هذه المجموعة الصندوق على تأمين تمويل مخطط له متعدد السنوات، والبحث عن شراكات مبتكرة مع القطاع الخاص لمواصلة عمل المكتب دون الإقليمي لمنطقة البحر الكاريبي. وطالبت الوفود بالحصول على تحديث بشأن الخطط، في إطار استعراض المكاتب متعددة الأقطار لإصلاح الأمم المتحدة لضمان استدامة المكتب دون الإقليمي. وحثت الوفود على زيادة التعاون مع الآليات الإقليمية ودون الإقليمية التي تبنت سياسات وإعلانات إقليمية ودون إقليمية. وبالنظر إلى إنجازات الصندوق في 12 من أصل 18 نتيجة من نواتج خطته الاستراتيجية، أعربت الوفود عن قلقها إزاء النواتج الستة المتبقية وطلبوا الحصول على معلومات عن خطط محددة تُعنى بمعالجة القصور الذي أدى إلى عدم النجاح في تحقيق جميع النواتج. وشجعوا الصندوق على مواصلة التركيز على خطته الاستراتيجية والبرامج القُطرية عند تنفيذ الميثاق المشترك. تطلعت الوفود للاطلاع على آخر المستجدات حول تنفيذ النتائج والتوصيات من أجل تحسين أساليب عمل المجالس التنفيذية في الدورة العادية الثانية لعام 2019.

62 - وأبدت مجموعة أخرى من الوفود دعمها بشدة لالتزام الصندوق بحماية وتعزيز الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، وبالأخص فيما يتعلق بالنساء والمراهقات والشباب، ودعم الصندوق طويل الأمد لصحة الأم باعتبارها جزءًا لا يتجزأ من الرعاية الصحية الشاملة. رحبت هذه المجموعة بنتائج الكفاءة والفعالية التنظيمية، بما في ذلك نتائج إدارة التغيير وأسلوب بناء الإنسان. كما رحبوا ببحث الصندوق عن الشراكات الابتكارية لبلوغ الأهداف وتمويلها والعمل من أجل تغيير المناخ، وحثوا الصندوق على اللجوء لاستعراض منتصف المدة لتحديد أولويات الاستثمارات في الشراكات.

63 - وللرد على ذلك، قال المدير التنفيذي إن الصندوق يعمل على زيادة الموارد حتى الحد الأقصى، وإعادة تخصيص المدخرات للبرامج وزيادة تعبئة الموارد. أثبت التبرع الفردي فعاليته في حشد الموارد والترويج لمهمة الصندوق. وبالمثل، ساعدت الصناديق المواضيعية على ادخار أموال لمجالات محددة وتعويض آثار عدم التوازن في الموارد الأساسية/غير الأساسية. ستناقش قمة نيروبي المعنية بالاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية تمويلَ الاحتياجات غير المستوفاة ووضع الميزانيات المتمركز على تنظيم الأسرة. كانت إدارة التغيير تعمل على زيادة الفعالية التنظيمية للصندوق، كما هو موضح في تقييم شبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف، ونشر نتائجها التنظيمية - التي كانت مرتبطة بوجود حالة تماسك أكبر على مستوى المنظومة وذلك لتحقيق النتائج على المستوى القُطري ومن خلال الميثاق المشترك.

64 - ركز صندوق الأمم المتحدة للسكان على تعزيز قدراته البرنامجية والتشغيلية للوصول إلى الأشخاص المتخلفين عن الركب. ويشتمل هذا على تخصيص قدر أكبر من التمويل لتنظيم الأسرة، وهو ما

يُتوقع تحقيقه لعائد أكبر على الاستثمارات. وأكدت أن صندوق الأمم المتحدة للسكان قد أنفق حوالي 6,5 في المائة من موارده البرنامجية العادية على البرامج القُطرية للدول الجزرية الصغيرة النامية. وبالنسبة لمنطقة البحر الكاريبي، وافق المجلس على توزيع موارد تبلغ قيمتها 1,6 مليون دولار عبر منظومة الأمم المتحدة باعتبارها مبلغًا ثابتًا كل شهر. وعلى الرغم من تسجيل زيادة بلغت 65 بالمائة مقارنة بالدورة السابقة (2014-2017)، توجد حاجة لزيادة التمويل لمواجهة تحديات الدول الجزرية الصغيرة النامية، بما في ذلك الحاجة لزيادة القدرات داخل المكاتب الإقليمية. وضع الصندوق منظومة للبلدان متوسطة الدخل والدول الجزرية الصغيرة النامية الضعيفة التي خصصت بعض الموارد من صناديق الطوارئ.

65 - كان الصندوق بصدد طرح استراتيجيته بشأن الأشخاص ذوي الإعاقة وتكثيف جهوده للقضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة، بما في ذلك العنف ضد المرأة في حالات تقديم المساعدات الإنسانية. في عام 2018، سجل 65 بالمائة من البرامج القُطرية وجود إعاقات متكاملة، في حين عززت السياسات والإجراءات الداخلية من الشمول بين الموظفين، وواجه المكتب القُطري الجديد في سيول قضايا تتعلق بشيخوخة المجتمع وانخفاض معدل الخصوبة. قدم صندوق الأمم المتحدة للسكان، في إطار جهوده الرامية لعدم تخلف أي شخص عن الركب، الدعم لعمليات تجميع البيانات عن الفئات المهمشة. كان كل من آلية تمويل الفجوة المالية ومؤتمر "المرأة نبع الحياة" أدوات مبتكرة لاستيفاء فجوات احتياجات تنظيم الأسرة على المستوى القُطري. كانت الشراكات عناصر محورية في هذه المبادرات وكان لها تأثير كبير، بما في ذلك في حالات الأزمات، في توفير أماكن آمنة والتعامل مع حالات ضعف النساء بسبب تغير المناخ. وفيما يتعلق بالاحتياجات غير المُلبّاة، واصل صندوق الأمم المتحدة للسكان العمل مع المنظمات الدينية والشبابية ومنظمات السكان الأصليين للتغلب على الحواجز الاجتماعية والقانونية أمام وصول الاحتياجات، وهو التحدي الذي يواجهه صندوق الأمم المتحدة للسكان بمبادرة التغطية الصحية الشاملة.

66 - سلط نائب المدير التنفيذي (الإدارة) الضوء على تطوير صندوق الأمم المتحدة للسكان استراتيجية جديدة للتعامل مع المنسقين المقيمين عام 2018، وهو ما يعزز وضع طرق عمل جديدة للموظفين بغرض استخدام المزيد من النُّهُج التعاونية المشتركة بين الوكالات.

67 - وشدَّد نائب المدير التنفيذي (الإدارة) على أهمية الشراكات في زيادة تأثير ووضوح عمل صندوق الأمم المتحدة للسكان، وأكد أن الشراكات سمحت للصندوق بتصميم برامج ذات نطاق أوسع والوصول للفئات المتروكة خلف الركب. واشتملت الشراكات الاستراتيجية للصندوق على شراكات مع البنك الدولي وشركات القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية للنهوض بخطة 2030 والنهوض بالصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية في جميع أنحاء العالم. في عام 2018، أبرم الصندوق حوالي 75 شراكة جديدة، وسيواصل إبرام الشراكات في السنوات التالية.

68 - واتخذ المجلس التنفيذي القرار 10/2019 بشأن التقرير السنوي المقدم من المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان.

عاشرا - التقييم

69 - قدم مدير مكتب التقييم في صندوق الأمم المتحدة للسكان، في عرضه، تقريره عن مهمّة التقييم، 2018 (DP/FPA/2019/5) وتقييم ردّ صندوق الأمم المتحدة للسكان بشأن الأزمة السوريّة

(DP/FPA/2019/CRP.3). قدم نائب المدير التنفيذي (البرنامج) رد الإدارة على كلا التقريرين، وتبع ذلك تقديم بيان من المدير الإقليمي للدول العربية.

التقرير السنوي عن مهمّة التقييم

70 - وبالنسبة للأداء وتخصيص الموارد والتعلم، رحبت مجموعة من الوفود بالصورة الإيجابية العامة لدى مكتب التقييم لأداء الصندوق المعني بالتقييم، لا سيما التحسن الكبير في التغطية ومعدلات التنفيذ للتقييمات اللامركزية على مستوى البرامج. وأعربوا عن تقديرهم لتعاون كلٍ من مكتب التقييم وشعبة السياسات والاستراتيجيات لمعالجة القيود المالية السابقة بعدة طرق أبرزها فصل الموارد المالية، وهي الطريقة التي أفادت المكاتب القطرية الصغيرة. ورحبت المجموعة بزيادة الاستثمار المالي في مهمة التقييم لعام 2018، وبالأخص فيما يتعلق بالتقييمات اللامركزية. وشجعوا المكتب على ضمان جودة التقييمات بعدة طرق، منها متابعة الانخفاض المستمر المحتمل في النسبة المئوية للتقييمات على مستوى البرامج والتي حصلت على تقييم "جيد" أو "جيد جدًّا". ورحبوا بتزايد توجه الإدارة نحو تنفيذ التوصيات، وتبنّيها مؤشر الأداء الرئيسي الجديد المعنيّ باستخدام التقييم في تطوير البرنامج. وشجعت المجموعة المكتب على إنهاء استراتيجيته الرامية إلى تعزيز استخدام التقييم في عام 2019.

71 - وبالنسبة للأداء على مستوى المنظومة والعمل المشترك، ثمَّنت المجموعة التزام المكتب ودعمه المستمر لخطة الإصلاح والتقييمات المشتركة وعلى نطاق المنظومة. وشجعوا صندوق الأمم المتحدة للسكان ليدعم، بالتعاون مع منظمات الأمم المتحدة، آليات التقييم المستقلة على نطاق المنظومة بصفتهم أعضاءً في فريق الأمم المتحدة المعنيّ بالتقييم وتحت إشراف الأمين العام. وسعت المجموعة إلى الحصول على توضيحات بشأن حالة وحدة التقييم على نطاق المنظومة، بما في ذلك خيارات المسؤوليات والآليات والتمويل. كما أشاروا بكل تقدير إلى إدراج التقييم المشترك للميثاق المشترك في خطة التقييم المُدرجة في الميزانية والتي تُجرى كل أربع سنوات والمقرر عقدها عن الفترة من 2019 حتى 2021/2020.

رد صندوق الأمم المتحدة للسكان بشأن الأزمة السوريّة

72 - رحبت الوفود بشفافية التقييم وأعربت عن دعمها لاستجابة صندوق الأمم المتحدة للسكان للأزمة السورية والمنطقة الكبرى، لا سيما فيما يتعلق بدعم اللاجئات. وأبدوا تأييدهم لتوصيات التقييم وشجعوا صندوق الأمم المتحدة للسكان على مواصلة التركيز على دعم برامج الشباب، وبالأخص برامج المراهقات في حالات الاستجابة الإنسانية. كما أعلنوا دعمهم لتوصية التقييم التي تُعنى بضمان ارتكاز البرنامج الإنساني للصندوق على تحليل جنساني وتحليل إدماج شامل، ويشمل ذلك إجراء تحليل شامل للمخاطر ووضع استراتيجيات للحد من المخاطر لتلبية احتياجات الفئات المُهمَّشة، وخاصةً الأشخاص ذوي الإعاقة. وأعربوا عن تقديرهم للاستجابة المُخطَّطة للصندوق للتعامل مع التوصيات التي تم تسليط الضوء عليها في رد الإدارة. وعلى وجه العموم، أبدت الوفود ترحيبها بتعزيز مشاركة الصندوق ودوره القيادي في حالات تقديم المساعدة الإنسانية، وبتنسيق خدمات الصحة الجنسية والإنجابية والعنف القائم على أساس النوع الاجتماعي.

73 - وللرد على ذلك، سلط مدير مكتب التقييم لدى صندوق الأمم المتحدة للسكان الضوء على أن مكتب التقييم سيواصل متابعة جودة تقارير التقييم، وبالأخص فيما يتعلق بالتقييمات اللامركزية، وذلك بالتعاون مع شعبة السياسات والاستراتيجيات ومستشاري الرصد الإقليميين. أتمَّ مكتب التقييم استراتيجية

الاتصالات الخاصة به وأطلقها في حزيران/يونيو 2019. وسيقدم المكتب تقريرًا إلى المجلس بشأن تنفيذ استراتيجية الاتصالات في الدورة العادية الثانية لعام 2019.

74 - أشار نائب المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان (البرنامج) أن صندوق الأمم المتحدة للسكان طرح نظام إدارة المعارف لديه لاستخلاص دروس التقييم ونتائجه في أثناء التنفيذ، والتي تم تضمينها في السياسات والبرامج، وشهدت هذه العملية تضمين 80 من نتائج التقييم في البرامج القُطرية الجديدة. وأضاف أن الركن الرابع للعمل الإنساني للصندوق يُركز على الشباب وأن الصندوق سيواصل التركيز على الأشخاص ذوي الإعاقة في إطار استراتيجيته الشاملة، ويشمل ذلك التركيز عليهم في حالات تقديم المساعدة الإنسانية.

75 - اعتمد المجلس التنفيذي القرار 11/2019 بشأن تقييم صندوق الأمم المتحدة للسكان.

الجزء المتعلق بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

حادي عشر - بيان المديرة التنفيذية والتقرير السنوي

76 - قالت المديرة التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، في خطابها، إن عام 2018 كان عامًا قياسيًّا. واصل مستوى التنفيذ لدى مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع الزيادة، في حين انخفضت مستويات انبعاثات الغازات الدفيئة ومتوسط الرسوم وتكاليف الإدارة لديه. كما واصل عدد متزايد من الحكومات طلب خدمات المكتب وخدمات التنفيذ لديه، وهو ما يؤكد انتشاره بين الكيانات غير التابعة للأمم المتحدة. واصل مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع التركيز على توفير الخدمات الأساسية على المستوى المحلي، وبالأخص في حالات الطوارئ وحالات تقديم المساعدة الإنسانية. قدمت المديرة التنفيذية تقريرها السنوي (DP/OPS/2019/2)، بالإضافة إلى مُقترح بإنشاء مجلس عملاء للمكتب ليحل محل اللجنة الاستشارية للسياسات (DP/OPS/2019/CRP.1). في عام 2018، أعلن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع عن مبادرتين رئيسيتين بشأن المساواة بين الجنسين، وهما: تكافؤ القوى العاملة والتوازن الجنساني في المشروعات. ومنذ ذلك الحين، أصبح النوع الاجتماعي على رأس الأولويات. وبالنسبة للابتكار، ركز مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع على إيجاد طرق لتحفيز المساعدة الإنمائية على المستوى الرسمي وتسهيل عقد الشراكات وفتح الباب أمام مصادر التمويل العامة والخاصة للأهداف من خلال تمويل الأثر الاجتماعي، لا سيما في مجالي الطاقة النظيفة والطاقة المتجددة. وأشارت المديرة التنفيذية إلى مشاريع الإسكان ذات الأسعار المعقولة التابعة لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في كلٍ من كينيا وغانا والهند، كما أشارت إلى شراكة المكتب مع جامعة أكسفورد من أجل البنية التحتية المستدامة الجيدة. واصل مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع مساعدة الحكومات في تحسين مجالات المشتريات العامة والشفافية وخفض التكاليف ومكافحة الفساد. وفيما يتعلق بإصلاح الأمم المتّحدة، ألغى الأمين العام اللجنة الاستشارية لسياسات مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لإزالة أي تعارض محتمل مع المجلس فيما يتعلق بمجلس العملاء التابع للمكتب. قدَّم التمويل الابتكاري لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع مساهمة هامة في عملية إصلاح الأمم المتحدة.

77 - وأثنى أعضاء المجلس على مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع للتقدم الذي أحرزه عام 2018 مقارنةً بخطته الاستراتيجية 2018-2021 ولأنشطة تمويل الأثر الاجتماعي له. ورحب الأعضاء بنموذج

التمويل الفريد لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وبالكفاءات المتميزة لديه ومستوى رضا الشركاء القوي الخاص به. وعلى وجه العموم، رحب الأعضاء بعمل المكتب في مجال المشتريات المستدامة وحثوه على مواصلة تحسين طرق عمله لمساعدة البلدان في تحقيق أهدافها. كان عمل مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع المعنيّ بتعميم مراعاة المنظور الجنساني والتكافؤ بين الجنسين محوريًّا في عمل المكتب ويحتاج إلى تحديد أهداف واضحة له. وكان الدور الذي اضطلع به المكتب ضروريًّا في إصلاح الأمم المتّحدة، وذلك بسبب نموذج التشغيل والتمويل الفريد الذي يتمتع به. وسعى الأعضاء للحصول على تفاصيل حول القطاعات التي يُتوقع أن تكون ذات أعلى مستوى من الطلب على خدمات مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع مستقبلًا، وحول الأماكن التي يتنبأ المكتب بأن يكون بها أكبر قدر من إمكاناته للعمل مع القطاع الخاص في مجال البنية التحتية المستدامة.

78 - أقرت مجموعة من الوفود بجهود مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في تنفيذ العناصر الجامعة، مثل: حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين والبيئة ومكافحة الفساد. كما أقروا بعمل مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع والتحديات التي يواجهها في حالات الأزمات من خلال مجموعة أدوات المشاركة المجتمعية والعمل مع فئات السكان الأصليين. وشددوا على ضرورة تعزيز التعاون بين مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ومنظمات الأمم المتّحدة، ورحبوا بقرار إنشاء مجلس عملاء مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. وعلى الرغم من ذلك، طالبوا بإجراء مزيد من المشاورات مع المجلس في هذا الشأن. رحبوا كذلك بعمل المكتب لزيادة الكفاءة والفعالية وسعوا للحصول على تفاصيل بشأن مراجعة الوصف الوظيفي لمديري المكاتب القُطرية التابعين لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. تطلع الأعضاء للحصول على توضيح من مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بشأن التزاماته المتعلقة باتفاق التمويل والتقدم الذي أحرزه المكتب مقارنةً بأهداف مكتب الدعم الإداري المشترك.

79 - سلطت مجموعتان من الوفود الضوء على الدور الرئيسي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في مساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية على تنفيذ خطة 2030 وتحقيق الأهداف وإجراءات العمل المعجَّل للدول الجزرية الصغيرة النامية. وقد شجعهم استعداد مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لدعم الدول الجزرية الصغيرة النامية في تحقيق الأهداف. وحثوا المكتب على إبرام اتفاقات التعاون مع الدول الجزرية الصغيرة النامية والنظر في تبني نهج مصمم لمعالجة أوجه الضعف التي تنفرد بها الدول الجزرية الصغيرة النامية. رحبوا كذلك بعمل المكتب مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة بشأن الأسواق الآمنة، وشجعوا المنظمتين على إعادة إطلاق هذه المشاريع في الدول الجزرية الصغيرة النامية. يتعين أن يواصل مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع العمل مع الدول الجزرية الصغيرة النامية بشأن البنية التحتية للمناخ ومجال المشتريات الفعالة والمستدامة في قطاع الصحة وفي فترات ما بعد الكوارث. وتطلب إصلاح الأمم المتّحدة أن يواصل المكتب التعاون مع منظومة الأمم المتّحدة الإنمائية، وأن يحسن خدماته المقدمة على جميع المستويات. ونظرًا لنموذج التمويل الفريد لديه، كان على مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع إيلاء الأولوية لإعادة الاستثمار، مع مراعاة أولويات التنمية للدول الساعية للتنمية. وتطلعت المجموعتان لعمل خطط إعادة استثمار مواتية للدول الجزرية الصغيرة النامية لزيادة الطاقة الإنتاجية ورفع مستويات الخدمات للحد من الفقر وتحقيق التنمية المستدامة.

80 - وللرد على ذلك، قالت المديرة التنفيذية إن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ملتزم بتوسيع نطاق عمله وتواجده في الدول الجزرية الصغيرة النامية، بعدة طرق من بينها التعاون فيما بين بلدان الجنوب

وتبني مبادرة الأثر الاجتماعي. سعى مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع للعمل من خلال إجراءات العمل المعجَّل للدول الجزرية الصغيرة النامية، وذلك لمكافحة تغير المناخ، واستكشاف طرق جديدة لخدمة منظومة الأمم المتّحدة بشكل أفضل من خلال زيادة الجودة والفعالية من حيث التكلفة. قدم مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع الدعم لعملية تصحيح مسار منظومة الأمم المتحدة، وكان مستعدًّا للاضطلاع بدور أكبر في الفرق القُطرية. وناشدت المديرة التنفيذية المنسقين المقيمين لمشاركة العمل مع المديرين القُطريين لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، الذين يتعاملون في كثير من الأحيان مع بلدان متعددة. بفضل زيادة تواجده على المستوى القطري زيادة طفيفة، تمكن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع من الانخراط بشكل أفضل في "الخدمات المشتركة" بناءً على "معايير الجودة". سعى مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع إلى عرض مبادرات فعالة من حيث التكلفة على مستوى المنظومة، مثل مصرف التكنولوجيا في تركيا ومراكز الاتصال المعنية باللاجئين في العراق وأفغانستان. ركز مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع على الجودة والشفافية، دون المساس بهيكل الحوكمة لديه، وعلى الابتكار لتنفيذ الأهداف من خلال الاستثمار في الأثر الاجتماعي. وكان مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع عاملًا محفزًا لبناء الشراكات مع القطاع الخاص لتنفيذ هذا العمل. وتناول المكتب توصيات مراجعة الحسابات وسيواصل استخدام التكنولوجيا لمتابعة التقدم المحرز وقت حدوثه، بما في ذلك في مجال الاستغلال والاعتداء الجنسيين.

81 - اتخذ المجلس التنفيذي القرار 12/2019 بشأن التقرير السنوي المقدم من المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

الجزء المشترك

ثاني عشر - تقارير مكاتب الأخلاقيات التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

تقارير مكاتب الأخلاقيات التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

82 - عرض مدير مكتب الأخلاقيات، التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، التقرير عن أنشطة مكتب الأخلاقيات التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام 2018 (DP/2019/20)، وقدم مدير مكتب خدمات الإدارة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي رد الإدارة. وقدم مدير مكتب الأخلاقيات التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان تقرير صندوق الأمم المتحدة للسكان عن مكتب الأخلاقيات لعام 2018 (DP/FPA/2019/7)، وقدم نائب المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان (بالإدارة) رد الإدارة. وعرض المستشار القانوني لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بنيويورك التقرير عن أنشطة مكتب الأخلاقيات التابع لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في عام 2018 (DP/OPS/2019/3) ورد الإدارة عليها.

83 - رحبت مجموعة من الوفود بمساهمة مكتب الأخلاقيات في تعزيز ثقافة الأخلاقيات والنزاهة والمساءلة. وأثنت المجموعة على الإدارة لالتزامها بتعزيز ثقافة الأخلاقيات داخل منظماتها ولمشاركتها التنظيمية البناءة مع مكاتب الأخلاقيات. كما أثنوا على مكاتب الأخلاقيات لإسهامها في تحسين السياسات

التنظيمية، بما في ذلك منع الاستغلال والاعتداء الجنسيين والتحرش الجنسي، وأحاطوا علمًا بالعمل المستمر في مجال التدريب والتوعية ورفع الوعي. وسعت المجموعة للحصول على تفاصيل بشأن الجهود التنظيمية لتعزيز التعاون بين الأخلاقيات ومهام التدقيق. وسعت المجموعة التي لاحظت نموًّا في طلبات الحصول على خدمات مكتب الأخلاقيات التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى الحصول على تفاصيل بشأن مكان نشوء هذه الطلبات. وأبدت مجموعة الوفود سعادتها لمعرفة الجهود المبذولة لتعزيز قدرة مكتب الأخلاقيات ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام 2019 على التعامل مع عبء العمل المتزايد. وسعت المجموعة التي لاحظت انخفاضًا في طلبات الحصول على خدمات مكتب الأخلاقيات التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان في عام 2018 إلى الحصول على تفاصيل بشأن خطوات صندوق الأمم المتحدة للسكان للتعامل مع الأمر من خلال التوعية. وشجعت الوفود من هذه المجموعة إدارة صندوق الأمم المتحدة للسكان على النظر في طلب مستشار الأخلاقيات بزيادة عدد الموظفين بإضافة موظف مهني من المبتدئين.

84 - رحب أحد الوفود بمشاركة مدير مكتب الأخلاقيات التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في فرقة العمل رفيعة المستوى لمدير البرنامج، والمعنية بمنع التحرش الجنسي، ودورها في مراجعة سياسة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المعنية بالتحرش بغرض جعلها أكثر تركيزًا على الضحايا. كما رحبت المجموعة بتعديلات مكتب الأخلاقيات التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على سياسة الحماية من الانتقام. وطلبت المجموعة من إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقديم رد مفصل في عام 2020 بشأن استعراض وحدة التفتيش المشتركة للسياسات والممارسات المتعلقة بالمبلغين عن المخالفات في منظمات الأمم المتحدة. وأيدت الوفد الممارسة المنقحة لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بشأن الانتقام، بما يتسق مع نشرة الأمين العام بشأن الحماية من الانتقام للإبلاغ عن سوء السلوك والتعاون مع عمليات مراجعة الحسابات أو التحقيقات المأذون بها (ST/SGB/2017/2/Rev.1).

85 - وللرد على ذلك، أكد مدير مكتب الأخلاقيات التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان ازدياد عدد الطلبات الاستشارية المقدمة للمكتب من 237 طلبًا في عام 2016 إلى 280 طلبًا في عام 2017، ثم انخفاضه مرة أخرى إلى 237 طلبًا في عام 2018، وهو ما يشير إلى وجود تقلب في عدد الطلبات وعدم وجود اتجاه لانخفاضها. بالإضافة إلى ذلك، كانت الزيادة الطفيفة في الأنشطة المتعلقة بتحقيق الاتساق من 61 حتى 64 السببَ الرئيسي في تسجيل انخفاض في الطلبات بلغ 10 بالمائة. وسيقدم صندوق الأمم المتحدة للسكان تقريرًا للمجلس بشأن أي تغييرات رئيسية فور حدوثها.

86 - قال مدير مكتب الأخلاقيات التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إنه لم يكن من الممكن تحديد أصل طلبات الحصول على الخدمات، التي تخرج، على وجه العموم، من المكاتب القطرية. راجع المكتب عدد الموظفين في كل مكتب ودرجات الأخلاقيات المسجلة في استطلاعات الموظفين التي تتم كل عامين، إلى جانب نتائج التدقيق والتحقيق، بهدف تحديد التدريبات المقدمة للمكاتب القطرية والتي تسجل أعلى معدل مخاطر. نتج عن هذه التدريبات المزيد من استفسارات السكان المُدرَّبين. لدى مكتب الأخلاقيات علاقات عمل ودية مع مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات ومكتب التقييم المستقل، التابعين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومع ذلك تجنبوا مناقشة المعلومات السرية التي قد تعرّض التحقيقات الجارية للخطر. سيعمل المكتب مع الإدارة لتجهيز رد مُفصَّل على توصيات وحدة التفتيش المشتركة.

استعراض مستقل لسياسات وإجراءات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع المعنية بمجابهة الاستغلال والاعتداء الجنسيين والتحرش الجنسي

87 - قدم ممثل من شركة تدقيق الحسابات "ديلويت" عرضًا توضيحيًّا للاستعراض الخارجي المستقل لسياسات وإجراءات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع المعنية بمجابهة الاستغلال والاعتداء الجنسيين والتحرش الجنسي (DP/FPA/OPS/2019/1). قدم نائب المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان (الإدارة) رد الإدارة على الاستعراض المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (DP/FPA/OPS/2019/2)، وقدم مدير مكتب الخدمات الإدارية ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمستشار والمدير العام لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في نيويورك تفاصيل خاصة بمنظماتهما.

88 - رحبت مجموعة من الوفود بالمبادرة المشتركة بين القطاعات لضمان تطبيق نهج مرتكز على الضحية في مواجهة الاستغلال والاعتداء الجنسيين والتحرش الجنسي. وأبدوا دعمهم للتوصيات الرئيسية من أجل العمل، ودعمهم لرد الإدارة. وشجعت هذه المجموعة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع على تنفيذ استراتيجيات شاملة على مستوى المنظومة لمعالجة الاستغلال والاعتداء الجنسيين والتحرش الجنسي، والجمع بين الإجراءات على جميع المستويات، بما يتسق مع الجهود المبذولة على مستوى المنظومة على أن توجد متابعة واضحة وتقييم مباشر. ورحبوا بالدعوة إلى تحسن الاتصالات لتسهيل عمليات رفع الوعي والامتثال والشفافية وتغير الثقافة. وأعربوا عن تقديرهم للجهود المبذولة من أجل تعزيز الإبلاغ عن الادعاءات والمتابعة والمساءلة، وشجعوا تعزيز عملية الإبلاغ عن التحرش الجنسي، بما في ذلك الحالات التي تنطوي كذلك على الإبلاغ عن الاستغلال والاعتداء الجنسيين. أعربت المجموعة عن سعادتها بالجهود المبذولة لمشاركة الممارسات الجيدة وتنفيذها، وهو ما يضمن تنفيذ محاسبة الشركاء. كما أعربوا عن دعمهم لإجراء عمليات رصد وتقييم أوثق لقدرة وحدات التحقيق على تلبية التوقعات المتزايدة في وقت إدارة المخاطر التشغيلية نفسه.

89 - أكد أحد الوفود على أن ضمان حقوق الضحايا كان ضروريًّا لاتخاذ إجراء وقائي ومعالجة القضايا. كما أكد على أهمية المحققين المهرة لمواجهة الاستغلال والاعتداء الجنسيين والتحرش الجنسي: وأعرب الوفد عن أسفه لأن التقرير لم يعكس بشكل أوضح وجهات نظر الضحايا. وحث على الشفافية فيما يخص ادعاءات الاستغلال والاعتداء الجنسيين والتحرش الجنسي، وطلب الكشف عن عدد حالات الإبلاغ والتحقيقات التي بدأت وتوقيتها.

90 - وللرد على ذلك، قال نائب المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان (الإدارة) إن المنظمات ستعالج مخاوف الوفود. وشغلت الوقاية موقع الصدارة في جهود صندوق الأمم المتحدة للسكان، وكانت محورية في تحقيق مبدأ عدم التسامح إطلاقًا. وبالنسبة للتحقيقات، كان صندوق الأمم المتحدة للسكان يدرس خيارات تحسين الكفاءة والفعالية، بعدة أمور من بينها تجميع الموارد. وبالنسبة للموارد، عيَّن صندوق الأمم المتحدة للسكان في عام 2018 منسقًا متفرغًا للعمل مع المكتب التنفيذي في المقر الرئيسي وكان هذا المنسق مدعومًا من نقاط الاتصال في البلد المعني.

91 - واعتمد المجلس التنفيذي القرار 13/2019 بشأن تقارير مكاتب الأخلاقيات التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

ثالث عشر - الحسابات والرقابة الداخليتان

92 - قدم مدير مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات، في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، التقرير السنوي عن أنشطة المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات التي أجريت في عام 2018 (DP/2019/23)، وقدم مدير مكتب الخدمات الإدارية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي رد الإدارة. وقدم مدير مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق، في صندوق الأمم المتحدة للسكان، تقريرًا عن أنشطة المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات التي قام بها صندوق الأمم المتحدة للسكان في عام 2018 (DP/FPA/2019/6) والرأي بشأن مدى كفاية وفعالية إطار صندوق الأمم المتحدة للسكان للحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة (DP/FPA/2019/6/Add.1) وذكر التقرير السنوي للجنة الاستشارية المعنية بالإشراف التابعة لصندوق الأمم المتحدة للسكان (DP/FPA/2019/6/Add.2)، وقدم نائب المدير التنفيذي للصندوق (الإدارة) رد الإدارة (DP/FPA/2018/6/CRP.5). وقدم مدير فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات، في مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، تقريرًا عن أنشطة المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات في عام 2018 (DP/OPS/2019/4)، وقدم المستشار القانوني والمدير لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بنيويورك رد الإدارة.

93 - أقرت مجموعة من الوفود أن السبب على الأرجح وراء ازدياد عدد ادعاءات الاستغلال والاعتداء الجنسيين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ولصندوق الأمم المتحدة للسكان، بالإضافة إلى إدعاءات الاحتيال أو الفساد أو غيره من أشكال سوء المعاملة وسوء السلوك، هو تطبيق إجراءات أفضل فيما يتعلق بالإبلاغ عن سوء السلوك المعني والجاهزية لإفشاء الأمر. وأثنوا على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان على التحسينات المستحدثة في تطبيق النهج المنسق المعني بالتحويلات النقدية، كما شجعوا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان على مواصلة تعزيز الرقابة والإدارة للشركاء المنفذين واتخاذ نهج قائم على المخاطر.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

94 - أعربت المجموعة عن قلقها من تغيرات مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات للتصنيف العام من "مُرضٍ" إلى "مُرضٍ إلى حدٍّ ما/يتطلب إدخال بعض التحسينات"، ومن نتائج تقارير مراجعة حسابات المنظمات غير الحكومية/المشاريع المنفذة على المستوى الوطني، حيث تلقى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أربعة تقارير، بالإضافة إلى مقرونة برأي مشفوع بتحفظ. وسعت المجموعة للحصول على توضيحات حول ما إذا كان لدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي اتفاقيات خاصة بإدارة المخاطر في بيئات التشغيل الصعبة. كما أعربوا عن تقديرهم لجهود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في استثمار الوقت والموارد لمعالجة قضايا مراجعة الحسابات، وحثوا البرنامج على إيلاء الأولوية لقضايا مراجعة الحسابات الأكثر تكرارًا في المكاتب القُطرية. وأثنوا كذلك على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بسبب معدل التنفيذ المرتفع لتوصيات مراجعة الحسابات والتحقيقات، والتحسن الكبير في تنفيذ التوصيات المُعلَّقة منذ وقت طويل. ورحبت المجموعة بتحرك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام 2018 لتقديم معلومات سنوية أفضل بغرض استخدامها في

المقارنة وتوضيح مكان ووقت تكبد الخسائر ومكان ووقت استرداد الأموال. وشجعوا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على مواصلة زيادة إمكانية استرداد الأموال في مرحلة مبكرة وأبدوا تأييدهم لتعيين كبير مسؤولي مخاطر في المكتب التنفيذي.

صندوق الأمم المتحدة للسكان

95 - أحاطت المجموعة علمًا برأي مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق بشأن "تطلب بعض التحسينات". رحبت المجموعة بأدوات إدارة الإمدادات ومتطلبات البضائع التابعة لصندوق الأمم المتحدة للسكان. وفيما يتعلق بحالات عدم الامتثال لإجراءات الشراء التي تم الإبلاغ عنها، شددت المجموعة على ضرورة تعزيز ممارسات وإجراءات الصندوق المتعلقة بالمشتريات على المستوى القُطري، وأبدوا ترحيبهم بورش العمل والمنصة الإلكترونية المقرر تنظيمهما في 2019. حثت المجموعة صندوق الأمم المتحدة للسكان على الاستجابة للتوصيات المتكررة بشأن عدم كفاية الضوابط الرقابية وعدم كفاية امتثال المكاتب القُطرية. ورحبوا بخطة الصندوق لمعالجة الاتجاه السلبي فيما يتعلق بتوصيات التدقيق المُعلَّقة منذ زمن طويل.

مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

96 - أحاطت مجموعة أخرى من الوفود علمًا بأن تصنيف فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات العام لضوابط الحوكمة والمخاطر والإدارة في مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع كان "مُرضيًا إلى حدٍّ ما" ويحتاج إلى التحسين. ورحبوا بالانخفاض الكبير في توصيات التدقيق، وأثنوا على المكتب لجهوده الرامية لإنهاء توصيات التدقيق. أحاطت المجموعة علمًا بتزايد الشكاوى المقدمة إلى فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات، وأعادوا التأكيد على ضرورة توفير قدرة تدقيق وتحقيقات كافية. وسعت المجموعة للحصول على توضيح بشأن ماهية مجالات التدقيق التي يتعين إيلاؤها اهتمام الإدارة.

97 - اعتمد المجلس التنفيذي القرار 14/2019 بشأن تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بشأن المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات وردود الإدارة.

رابع عشر - آخر مستجدات تنفيذ قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 279/72 المعني بتغيير وضعية منظومة الأمم المتحدة الإنمائية

98 - قدم مدير مكتب العلاقات الخارجية والتوعية ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والقائم بأعمال مدير مكتب الخدمات الإدارية بصندوق الأمم المتحدة للسكان ونائب المدير التنفيذي بصندوق الأمم المتحدة للسكان (الإدارة) والمستشار والمدير العام لمكتب مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في نيويورك تحديثات بشأن المنظمة التي يتبعها كلٌّ منهم. وبدورهم، قدم ممثلو المكتب القطري لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في نيروبي والمكاتب القطرية لصندوق الأمم المتحدة للسكان في جمهورية مولدوفا وألبانيا والمكتب القطري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في بنما عروضًا تفصيلية عبر تقنية رابط الفيديو حول كيفية تنفيذ عملية تغيير وضع الأمم المتّحدة وكيفية تأثير هذه العملية في البرامج على المستوى القُطري.

99 - أعرب أعضاء المجلس مجددًا عن دعمهم للقرار 279/72، وشددوا على دور الإصلاح في جعل منظومة الأمم المتّحدة الإنمائية ملائمة لغرض تنفيذ خطة 2030 وأهدافها. رحب الأعضاء بالتدخلات على المستوى القطري وطالبوا باستمرار المنظمات في إشراك المجلس في الحوارات التفاعلية المستقبلية مع الزملاء الميدانيين.

100 - كررت الوفود التأكيد على أن الهدف الشامل لإصلاح الأمم المتحدة هو القضاء على الفقر وبناء القدرات الوطنية لتنفيذ الأهداف. وطلبت الوفود الحصول على تفاصيل حول كيفية استخدام المنظمات للتقنيات الجديدة لتحريك عملية تنفيذ تصحيح المسار، ودعوا لتبني استراتيجية اتصال أكثر تنظيمًا على نطاق المنظومة لدعم العملية. وسعوا كذلك للحصول على معلومات حول دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المعني بالتكامل، وحول الوصف الوظيفي للممثلين المقيمين، وحول كيفية تصميم إطار الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة بما يتسق مع السياقات القُطرية. وتساءلت الوفود عن الدور الذي يمكن أن يؤديه إطار الإدارة والمساءلة في منظومة الأمم المتّحدة بعد تصحيح المسار. وشددوا على الحاجة إلى مساعدة المنسقين المقيمين على التواصل مع الحكومات، وطلبوا الحصول على تفاصيل حول كيفية إفادة تصحيح المسار الأمم المتحدة للبلدان ذات الدخل المتوسط. وسعت الوفود للحصول على معلومات بشأن كيفية تأثير اتفاق التمويل في الأنشطة على المستوى القطري، وكيفية إبرام المنظمات شراكات مع البنك الدولي والمؤسسات المالية الدولية، ومدى ميل المنظمات لمواجهة التحديات المعنية بحالات الإبلاغ الجماعي. وطلبوا كذلك الحصول على تفاصيل بشأن التقدم المحرز في تنفيذ ضريبة 1 بالمائة لتمويل نظام المنسقين المقيمين.

101 - أكدت مجموعة من الوفود أن إطار الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة هو الأداة الأكثر أهمية في تخطيط أنشطة الأمم المتحدة الإنمائية على المستوى القطري وتنفيذها. وشددت المجموعة على أهمية تعزيز التقييمات القطرية المشتركة وعلى أهمية التشاور مع جميع الأطراف المعنيين. وتطلعت الوفود لتلقي مقترحات بشأن إعادة تشكيل الأصول الإقليمية وإعادة هيكلتها، مع إيلاء الاهتمام لدور المكاتب الإقليمية لمنظومة الأمم المتحدة وعلاقتها بالمكاتب الإقليمية لمكتب التعاون الإنمائي ومكاتب المنسقين المقيمين. وتوقعوا أن المنظمات ستجعل هيكل المكاتب متعددة البلدان أكثر فاعلية وكفاءة. وطالبوا بتبني وثيقة استراتيجية على نطاق المنظومة لتوضيح الفجوات في منظومة الأمم المتّحدة الإنمائية وحالات التداخل فيها والمزايا النسبية بها.

102 - شجعت المجموعة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع على مراجعة أطر المساءلة والإبلاغ الخاصة بها لضمان التوافق مع إطار الإدارة والمساءلة. كما تطلعت الوفود للاطلاع على المجموعة الأولى من تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بشأن متابعة الالتزامات بموجب اتفاق التمويل. وشجعوا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان على المضي قدمًا في الإصلاحات في استعراضات منتصف المدة المعنية بخططهما الاستراتيجية، وشددوا على الحاجة إلى وجود تكامل أعمق بين السلام والأمن وركيزة التنمية. ودعت الوفود المنظمات لإطلاع المجلس على النتائج الأولية لعمل اللجنة التوجيهية المشتركة للأمين العام، وذلك لتعزيز التعاون الإنساني والإنمائي وخطط التحسين. وتوقعوا أن يقود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التكامل على المستويين الإقليمي والقطري، وذلك باستخدام إصلاحات السلام والأمن لإدماج الوقاية في الركائز.

103 - وللرد على ذلك، قال مدير مكتب العلاقات الخارجية والتوعية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إن البرنامج سيواصل إشراك المجلس في عملية تغيير الوضعية وسيقدم تحديثات منتظمة. وشمل ذلك الاتساق والتنسيق بين الوكالات من خلال نظام المنسقين المقيمين. سيقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعم الكامل لممثليه المقيمين والمديرين القطريين بطريقة منسقة مع مكتب التعاون الإنمائي. واصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تطوير دوره المعني بالتكامل، وسيستمر في إطلاع المجلس على التقدم المحرز.

104 - قالت القائمة بأعمال مدير مكتب الخدمات الإدارية ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إن البوابة الإلكترونية المشتركة بين الوكالات التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي استجابت سريعًا للطلبات، وأتاحت UN-INFO لمنظمات الأمم المتّحدة ربط تقارير النتائج لديها بتقارير نتائج الأمم المتّحدة. وأكدت أن القضاء على الفقر يظل في صميم خطة 2030 ويتطلب تعاونًا وثيقًا مع السلطات الوطنية بما يتسق مع المشاريع الوطنية. عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع المؤسسات الوطنية لبناء القدرات الوطنية بغية تقديم الخدمات وتنفيذ الأهداف. وكان دور الحكومات المضيفة اتخاذ قرار بشأن تواجد منظمات الأمم المتحدة على المستوى القطري. كان برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يستعرض عنصرين من عناصر الوصف الوظيفي الجديد للمنسقين المقيمين: أهداف الأداء المتعلقة بالنظام الأوسع والمسؤوليات تجاه المنسقين المقيمين. كان برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ينظر في دليل برنامجه القطري مقارنةً بإطار الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة، ثم فعَّل 60 مختبرًا من مختبرات التعجيل والمنصات القُطرية.

105 - قال نائب المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان (الإدارة) إن الصندوق يعمل على الاستفادة من التكنولوجيا في إعداد التقارير، من خلال الاستعدادات لإطلاق نظام تخطيط موارد المؤسسة الخاص بالصندوق والذي دمج تخطيط البرامج والرصد والتقييم اللحظي وإعداد التقارير، وهو ما مكّن من وجود متابعة لحظية لتنفيذ البرنامج ووجود وضوح في أداء البرنامج والنتائج. تدعم المنصات تحليل فجوات التمويل وتقاريرها. ستكون منصة صندوق الأمم المتحدة للسكان الجديدة والمعنية ببيانات السكان متاحة للفرق القُطرية في أثناء إجراء التحليل القطري الموحد وتطوير إطار الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة.

106 - قال المستشار العام ومدير مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في نيويورك إن المكتب يتبنى دور التكنولوجيا ولديه عمليات تدقيق عززت قدرته على تقديم المزيد من الجودة والكفاءة. وطور المكتب نظام المشتريات لدفع منظومة الأمم المتّحدة نحو بوابة "السوق العالمية". أصبحت أداة التوريد الجديدة لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع منصة لمنظمات الأمم المتحدة فيما يتعلق بالمشتريات، وقد طور المكتب معامل ابتكار على المستوى القطري لتحديد حلول التنمية. ونظرًا لتواجده المحدود على المستوى القُطري، واجه مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع تحديًا تمثل في التعاون على الصعيدين الوطني والمحلي. وكان التحدي الأكبر هو إقناع الشركاء المحتملين بسبب كون مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع اختيارًا جيدًا على المستوى القُطري.

107 - اتخذ المجلس التنفيذي القرار 15/2019 بشأن آخر مستجدات تنفيذ قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 279/72 بتاريخ 31 أيار/مايو 2018، والمعني بتغيير وضعية منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في سياق استعراض السياسات الشامل الذي يجري كل أربع سنوات للأنشطة التنفيذية لتطوير منظومة الأمم المتحدة.

خامس عشر – طرق عمل المجلس التنفيذي

108 – قال نائب الرئيس، الممثل الدائم لأنتيغوا وبربودا، الذي كان يترأس البند، إنه نظرًا لعدم مقاطعة أي عضو من أعضاء المجلس لإجراء الموافقة الصامتة على مشروع القرار بشأن البند 14 المعني بطرق العمل ولم يطلب أي عضو إبداء تعليقات إضافية، تم إغلاق البند دون عرضه لمزيد من المناقشة.

109 – واتخذ المجلس التنفيذي القرار 16/2019 بشأن طرق عمل المجلس التنفيذي.

الجزء الثالث
الدورة العادية الثانية لعام 2019

المعقودة بمقر الأمم المتحدة في نيويورك

في الفترة من 3 إلى 6 أيلول/سبتمبر 2019

أولا - المسائل التنظيمية

1 - عُقدت الدورة العادية الثانية لعام 2019 للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بمقر الأمم المتحدة في نيويورك في الفترة من 3 إلى 6 أيلول/سبتمبر 2019.

2 - وأقر المجلس التنفيذي جدول الأعمال وخطة العمل لدورته العادية الثانية لعام 2019 (DP/2019/L.3)، واعتمد تقرير الدورة السنوية لعام 2019 (DP/2019/24). واعتمد المجلس مشروع خطة العمل السنوية لعام 2020 (DP/2019/CRP.2) وخطةَ العمل المؤقتة للدورة العادية الأولى لعام 2020.

3 - وترد القرارات التي اتخذها المجلس التنفيذي خلال دورته العادية الثانية لعام 2019 في الوثيقة DP/2020/2 المتاحة في الموقع الشبكي للمجلس التنفيذي.

4 - ووافق المجلس التنفيذي في القرار 23/2019 على الجدول الزمني التالي للدورات المقبلة للمجلس التنفيذي في عام 2020:

الدورة العادية الأولى:	3-6 شباط/فبراير 2020
الدورة السنوية:	1-5 حزيران/يونيه 2020
الدورة العادية الثانية:	31 آب/أغسطس - 4 أيلول/سبتمبر 2020

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

بيان مدير البرنامج

5 - ركز مدير البرنامج الإنمائي في كلمته أمام المجلس التنفيذي (متاحة في الموقع الشبكي للمجلس التنفيذي) على أربعة مجالات عامة هي: (أ) الكيفية التي يقود من خلالها البرنامجُ الإنمائي تغييرا تحويليا عن طريق التكامل؛ و (ب) تزايد الدور الذي يضطلع به البرنامج الإنمائي في مساعدة البلدان على المواءمة بين رأس المال العام والخاص لتمويل أهداف التنمية المستدامة؛ و (ج) الكيفية التي يواصل من خلالها البرنامج الإنمائي تعزيز وزيادة فعالية دعامته المؤسسية - الشؤون المالية، والموارد البشرية، ونموذج الأعمال؛ و (د) تركيز البرنامج الإنمائي على مساعدة البلدان في الاستفادة من الثورة الرقمية.

6 - وأضاف قائلا إن البرنامج الإنمائي كان يعمل على نحو أكثر تكاملا لتنفيذ الأهداف والعلاقة الوثيقة التي تربط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام. وشمل ذلك اتّباع نهج قائم على "النظم" يربط المسائل على نطاق القطاعات والمجالات المواضيعية، ويستفيد من الإبداع والمعارف لدى كل فئات المجتمع من أجل بناء الحلول. وشملت جهود التكامل تلك أربعة مسارات للعمل هي: (أ) إعداد برامج "الجيل القادم للبرنامج الإنمائي"؛ و (ب) البيانات والتحليلات؛ و (ج) التمويل؛ و (د) الابتكار والتعلم. وهي تمثل الأجزاء المفقودة التي مكنت من وضع نهج يشمل خطة عام 2030 بأسرها، وذلك بالجمع بين الأدوات والنهج، مثل استراتيجية التعميم والتسريع ودعم السياسات، ودليل الفقر المتعدد الأبعاد، ودليل التنمية البشرية، ومركز قطاعات التمويل الجديد، والقوة الجماعية للمبادرات الرئيسية ومختبرات التسريع التابعة للبرنامج الإنمائي.

7 - ومضى يقول إن مركز قطاعات التمويل التابع للبرنامج الإنمائي ساعد الحكومات في توسيع نطاق التمويل ورؤوس الأموال الخاصة من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقد شملت مبادرات البرنامج الإنمائي مساعدة البلدان على إجراء تقييمات التمويل الإنمائي، وزيادة تحصيل الضرائب، وجمع الأموال لحفظ الحيوانات البرية وحماية الموائل بسبل منها، على سبيل المثال، مبادرة "حصة الأسد". وأضاف أن البرنامج الإنمائي عزز "معايير الممارسة" في إطار مبادرته "أثر أهداف التنمية المستدامة" بشأن كيفية قيام المستثمرين والمؤسسات بإدارة وقياس الأثر المحقق بالمقارنة مع أهداف التنمية المستدامة، وأتاح خرائط المستثمرين التي تحدد بدقةٍ الفرصَ والظروف الاستثمارية التي تمكن من تحقيق تلك الأهداف في الأسواق والقطاعات المستهدفة. وتعد مبادرة "أثر أهداف التنمية المستدامة" مثالا على كيفية زيادة البرنامج الإنمائي مشاركته مع القطاع الخاص لمواءمة أولويات هذا الأخير مع خطط الحكومات الرامية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

8 - وأكد أن تعزيز الدعامة المؤسسية للبرنامج الإنمائي لا يزال يمثل أولوية. وقد أعاد البرنامج الإنمائي الاستقرار المالي، وحقق التوازن في الميزانية المؤسسية للعام الثاني على التوالي، وأصبح أكثر كفاءة، ووجه 87 في المائة من مجموع المصروفات للأنشطة البرنامجية. وفي عام 2018، وللعام الرابع عشر على التوالي، منح مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة البرنامج الإنمائي رأيا غير مشفوع بتحفظ. ومضى يقول إن البرنامج الإنمائي يتخذ خطوات لتحسين أدائه في مجال مراجعة الحسابات والرقابة فيما يتعلق بالنتائج المتكررة لمراجعة الحسابات ويسعى إلى تحقيق الشفافية والمساءلة من خلال تعزيز وظيفة التقييم. وفي الوقت نفسه، جعلت استراتيجية "موظفون لعام 2030" البرنامج الإنمائي مكانَ عملٍ أكثر ملاءمة للعائلة، تتسم فيه المساواة بين الجنسين بأولوية قصوى. وتهدف استراتيجية "موظفون لعام 2030" إلى جعل مكان العمل في البرنامج الإنمائي شاملا للجميع ومحترما وخاليا من التحيز أو المضايقة. وأحرز البرنامج الإنمائي تقدما هاما في التصدي للتحرش الجنسي، وأعد بالتعاون مع مكتب أمين المظالم برنامجا تجريبيا جديدا لتعيين "ميسرين لضمان الاحترام في مكان العمل" في 25 مكتبا قطريا.

9 - وأردف قائلا إنه في عام 2018، ازدادت المساهمات المقدمة للبرنامج الإنمائي في جميع فئات التمويل. ومع ذلك، استمر اختلال التوازن بين الموارد العادية (الأساسية) والموارد الأخرى (غير الأساسية). وناشد مدير البرنامج أعضاء المجلس التنفيذي والمراقبين زيادة المساهمات المتعددة السنوات والتي يمكن التنبؤ بها على صعيد الموارد الأساسية بوصفها أنجع السبل لضمان قدرة البرنامج على الإنجاز. وواصل البرنامج الإنمائي توسيع نطاق شبكته من الشركاء وتنويع قاعدته التمويلية، بسبل منها المؤسسات المالية الدولية بطرق مالية وغير مالية. وبالمثل، يكتسي التمويل الجماعي أهمية متزايدة. وأكد أن البرنامج الإنمائي لا يزال ملتزما باستخدام الموارد على نحو يتسم بالكفاءة والفعالية، بسبل منها توسيع نطاق وحجم الخدمات التنفيذية على الصعيد القطري واتباع أفضل ممارسات الأعمال التجارية، بما في ذلك من خلال فريق الأمم المتحدة للابتكار في مجال الأعمال التجارية.

10 - وختم قائلا إن البرنامج الإنمائي بدأ تنفيذ استراتيجيته الرقمية، وعين موظفا جديد لمنصب كبير موظفي الشؤون الرقمية. ويعمل البرنامج على تحويل نظمه وبرامجه الإدارية بهدف تحسين الاستجابة للتحديات الحالية والفرص المستقبلية. وستتاح الفرصة للمجلس التنفيذي والبرنامج الإنمائي لاستعراض التقدم المحرز وأوجه القصور وسبل المضي قدما، في استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية للفترة 2018-2021، الذي سيجري خلال الدورة السنوية لعام 2020.

البيانات الإقليمية والوطنية

11 - رحب أعضاء المجلس التنفيذي بالدور الذي يضطلع به البرنامج الإنمائي في دعم الجهود الوطنية المبذولة في سبيل التنمية المستدامة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما يتواءم مع أولويات البلدان. وحثوا البرنامج الإنمائي ومنظومة الأمم المتحدة الإنمائية على مواصلة السعي إلى تحقيق الشفافية والمساءلة في تنفيذ قراري الجمعية العامة 243/71 و 279/72 ومواصلة تعزيز الحوار بين الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة الإنمائية، بسبل منها مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

12 - وأكدت مجموعة من الوفود أن القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده يظل الأولوية القصوى، التي لا غنى عنها من أجل تحقيق خطة عام 2030. وشددت على أن تأمين التمويل الأساسي أمر بالغ الأهمية من أجل تنفيذ الخطة الاستراتيجية للفترة 2018-2021. وفي هذا الصدد، دعت الدولَ الأعضاء إلى الوفاء بالتزاماتها المتصلة بالمساعدة الإنمائية الرسمية لدفع عجلة التقدم نحو خطة عام 2030. وأشارت تلك المجموعة إلى أن مساهمات البلدان النامية في عام 2018 في البرنامج الإنمائي تجاوزت مبلغ بليون دولار؛ وحثت البرنامج الإنمائي على زيادة إبراز التمويل المقدم من البلدان النامية.

13 - وشددت مجموعة أخرى من الوفود على ضرورة أن يظل البرنامج الإنمائي في طليعة الجهات الباذلة للجهود الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وعلى الرغم من التقدم المحرز، لا تزال العديد من البلدان متخلفة عن الركب، ولا سيما أكثرها ضعفا، بما في ذلك الدول الجزرية الصغيرة النامية. وفي هذا الصدد، سلَّطت بعض الوفود الضوء على أهمية استعراض المكاتب المتعددة الأقطار. وناشدت تلك المجموعة المجتمع الدولي أن يضاعف جهوده من أجل التصدي للكوارث الطبيعية ومساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية في التأهب للكوارث قبل وقوعها. وبالإشارة إلى أن تمويل أهداف التنمية المستدامة أمر أساسي لنجاح خطة عام 2030، دعت المجموعة البرنامج الإنمائي ومؤسسات الأمم المتحدة إلى المشاركة بنشاط في استعراض منتصف المدة الرفيع المستوى لمسار ساموا لعام 2019. وأثنت على التقدم الذي أحرزه البرنامج الإنمائي على طريق تنفيذ خطته الاستراتيجية، وشجعته على استخدام استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية من أجل الوقوف على الثغرات والتحديات والفرص.

14 - وشجع أعضاء آخرون في المجلس التنفيذي البرنامجَ الإنمائي على مواصلة الجهود الرامية إلى توسيع قاعدته من الجهات المانحة سعيا إلى توفير تمويل مستدام طويل الأجل، وحذروا من الإفراط في الاعتماد على التمويل غير الأساسي والتمويل المقدم من القطاع الخاص والتنافس بين مؤسسات الأمم المتحدة على اجتذاب الموارد. بيد أنهم اعتبروا أن القطاع الخاص يقوم بدور هام في تمويل أهداف التنمية المستدامة، بسبل منها مبادرة "أثر أهداف التنمية المستدامة"، التي ينبغي للبرنامج الإنمائي أن يواصل العمل من خلالها من أجل تهيئة البيئة المؤاتية للتمويل المقدم من القطاع الخاص. وأعربوا عن ترحيبهم بتخصيص نسبة 87 في المائة من نفقات البرنامج الإنمائي للبرمجة في عام 2018، وشجعوا البرنامج الإنمائي على مواصلة تحسين وترشيد النفقات المؤسسية. ورأوا على وجه العموم، أن اختلال توازن الموارد الأساسية/غير الأساسية لا يزال يشكل مصدر قلق بالغ فيما بين أعضاء المجلس التنفيذي الذين أكدوا على أهمية وجود مخصصات من الموارد الأساسية متعددة السنوات يمكن التنبؤ بها، وذلك لتمكين البرنامج الإنمائي من الاضطلاع بولايته.

جلسة تحاوُر مع مدير البرنامج الإنمائي

تمويل أهداف التنمية المستدامة

15 - عقد المجلس التنفيذي جلسته التحاورية الثالثة لعام 2019 التي أتاحت لأعضاء المجلس المشاركة في مناقشات مع مدير البرنامج والإدارة العليا وضيوف من القطاع الخاص بشأن عرض التنمية للبرنامج الإنمائي مقارنةً بأهداف خطته الاستراتيجية للفترة 2018-2021. وكان الموضوع الرئيسي تمويل أهداف التنمية المستدامة. واسترشدت المناقشات بسؤالين يتسمان بأهمية مركزية بالنسبة للخطة الاستراتيجية للفترة 2018-2021 - *ما الذي نرغب في تحقيقه؟ وماذا نريد للبرنامج الإنمائي أن يكون؟* - فيما يتعلق بدور البرنامج الإنمائي في تمويل أهداف التنمية المستدامة.

16 - وانضم رئيس المجلس التنفيذي، الممثل الدائم لجمهورية كوريا، إلى مدير البرنامج الإنمائي ومديري المكتب الإقليمي لأفريقيا ومكتب العلاقات الخارجية والتوعية للمشاركة في جلسة التحاور مع ضيوف من القطاع الخاص، من بينهم المدير التنفيذي لشركة EcoCash (زمبابوي)، والرئيس التنفيذي لشركة iKure (الهند)، ورئيس مجلس الإدارة لشركة Summa Equity (السويد).

17 - وذكر أعضاء المجلس أن لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية والبرنامج الإنمائي دورا رئيسيا في تعبئة التمويل من أجل أهداف التنمية المستدامة. ومن الأمور الأساسية الشراكات، مع الحكومات والمؤسسات المالية الدولية ومؤسسات التمويل الإنمائي والقطاع الخاص. ولا يمكن تحقيق أهداف التنمية المستدامة من دون إسهام القطاع الخاص. وللبرنامج الإنمائي سجل حافل في العمل مع القطاع الخاص وفي مساعدة الحكومات على تهيئة البيئة المؤاتية التي تتيح للأعمال التجارية إدراك القيمة الكائنة في السعي إلى استغلال الفرص المربحة للاستثمار في أهداف التنمية المستدامة. وتمثل مبادرة "أثر أهداف التنمية المستدامة" ومختبرات التسريع التابعة للبرنامج الإنمائي النوع اللازم من الأدوات لتسريع تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وتعبئة التمويل من القطاع الخاص. وهناك حاجة إلى مؤسسات قوية وشفافة، وهياكل أساسية تدعم التحول المستدام، واستثمارات القطاع الخاص، والابتكار. ويكتسي الابتكار أهمية قصوى، ويتعين على البرنامج الإنمائي مواصلة بحث سبل الاستفادة من قوة التكنولوجيا والثورة الرقمية من أجل التوعية بأهداف التنمية المستدامة، وتعبئة الموارد، سواء في حالات الأزمات أو خارجها وعلى كل من الصعد العالمي والإقليمي والوطني. وقد تعيَّنَ على فرقة العمل التابعة للأمين العام المعنية بالتمويل الرقمي لأهداف التنمية المستدامة مواصلة استكشاف الحلول القائمة على التكنولوجيا من أجل التنمية المستدامة.

18 - وتقوم المرأة بدور بالغ الأهمية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وهناك صلة واضحة بين المساواة بين الجنسين والتنوع والربحية والاستدامة. وبالمثل، لا يمكن التفكير في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من دون معالجة مسألة تغير المناخ التي تلوح في الأفق. وينبغي النظر في أي استراتيجية لتحقيق هذه الأهداف، بما في ذلك إيجاد التمويل والسعي للحصول عليه، أولا من خلال عدستي الاعتبارات الجنسانية وتغير المناخ، وكلاهما على صلة وثيقة ببعضهما البعض. وينبغي للبرنامج الإنمائي العمل مع الشركات الخاصة على وضع استراتيجيات للاستثمار مراعية للفوارق بين الجنسين، ومواصلة التعاون مع شركات التأمين الخاصة من أجل التصدي للمخاطر، ولا سيما تلك التي تواجهها المرأة والفئات الضعيفة من السكان والدول الجزرية الصغيرة النامية، بما في ذلك ما كان ناتجا عن تغير المناخ. وينبغي للبرنامج الإنمائي العمل مع القطاع الخاص لمساعدة الشركات على مواءمة حافظات مشاريعها مع اتفاق باريس بشأن

تغير المناخ، والعمل مع القطاع العام لوضع قوانين وسياسات تمكن المرأة من المشاركة والعمل. وينبغي للبرنامج الإنمائي، في سعيه لتعبئة التمويل من أجل أهداف التنمية المستدامة، أن يحدد الموضع المناسب له وأن يأخذ في الاعتبار الدروس المستفادة من الآليات القائمة لضمان التكامل، بما في ذلك الآليات التابعة لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية والاتفاق العالمي، وأن يكون قادرا على إثبات وجود صلة واضحة بين الموارد والنتائج في المستقبل.

ثانيا - الحوار المنظم بشأن التمويل لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

19 - قدمت مديرة مكتب العلاقات الخارجية والدعوة بالبرنامج الإنمائي والمدير بالوكالة لمكتب الخدمات الإدارية بالبرنامج الإنمائي الاستعراض السنوي للحالة المالية لعام 2018 (DP/2019/26)، والمعلومات المفصلة المتصلة بالاستعراض السنوي للحالة المالية لعام 2018 (DP/2019/26/Add.1) والحوار المنظم بشأن تمويل نتائج الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة 2018-2021 (DP/2019/27).

20 - وأعرب أعضاء المجلس عن تقديرهم لاستمرار التحسينات التي أدخلت على عرض وهيكل تقارير الحوار المنظم بشأن التمويل، وشجعوا البرنامج على إدراج المزيد من التحليلات النوعية في المستقبل. ورحبوا بزيادة الشفافية والفرص لاستعراض توزيع التمويل في الإطار المتكامل للنتائج والموارد على مستوى النواتج. كما رحبوا بالفرصة المتاحة لمناقشة التحديات المالية التي يواجهها البرنامج في عمله في مجال منع نشوب النزاعات. وطلبوا تفاصيل عن المناطق والبرامج التي يركز عليها البرنامج الإنمائي لمواجهة ذلك التحدي في التمويل، وكيفية ارتباط الاستراتيجية الشاملة لتمويل منع نشوب النزاعات بالالتزامات المتبادلة الواردة في اتفاق التمويل، وذلك لتوجيه التمويل الجيد النوعية نحو المجالات الناقصة التمويل في الأطر المؤسسية. وأقروا بأهمية التمويل المقدم من القطاع الخاص والمؤسسات المالية الدولية وبضرورة إنشاء شراكات مبتكرة من أجل التنمية المستدامة والتمويل. وأعربوا عن تقديرهم للخطوات الواضحة والموضوعية التي اتخذها البرنامج الإنمائي لتحسين المناقشات مع المجلس بشأن نتائج الخطة الاستراتيجية وتحديات التمويل، وطلبوا تفاصيل عن التغييرات الأخرى المتوقعة، بما في ذلك تقديم نظرة أكثر استراتيجيةً وتفصيلا بشأن استراتيجية التمويل من القطاع الخاص بما يتجاوز الموارد الأساسية، بما يعكس أمثلة عن التمويل الجماعي والشراكات مع المؤسسات المالية الدولية، ومنها البنك الدولي. وينبغي للتقارير المقبلة أن تشمل تحليلا للأسباب الكامنة وراء النفقات البرنامجية الإجمالية ونتائجها، وتنفيذ التزامات اتفاق التمويل الجماعية وتلك الخاصة بكل كيان. وطُلب إلى البرنامج الإنمائي إبلاغ المجلس عن ضريبة التنسيق البالغة 1 في المائة في تقاريره السنوية وبيان كيفية تأثيرها على التمويل الإجمالي. ولوحظ أن تكلفة تعاون البرنامج الإنمائي في عام 2018 بلغت 97 مليون دولار، مولت الحكوماتُ الوطنية نسبةَ 60 في المائة منها؛ ومن المهم توجيه موارد من مصادر أخرى وتكثيف الجهود الرامية إلى تعزيز القدرات المؤسسية المحلية.

21 - وأعادت مديرة مكتب العلاقات الخارجية والدعوة التأكيد على التزام البرنامج الإنمائي بتنفيذ اتفاق التمويل. ومضت تقول إن البرنامج الإنمائي كان يطبق نسبة 1 في المائة كضريبة تنسيق وهو سيقدم تقريرا عن نتائجها على مجمل حافظة التمويل. وفيما يتعلق بالإبلاغ عن اتفاق التمويل، قالت إن البرنامج الإنمائي سيعمل مع مؤسسات أخرى تابعة للأمم المتحدة على نهج ومنهجية أكثر اتساقا لتقديم تقارير عن التقدم المحرز إلى المجلس. وأشافت تقول إن البرنامج الإنمائي سيواصل توسيع نطاق عمله بشأن تمويل أهداف التنمية المستدامة، بسبل منها اجتذاب استثمارات القطاع الخاص للقطاعات المتعلقة بتلك الأهداف. واستطردت قائلة

إن البرنامج الإنمائي يسعى لأن يكون منصة قوية لتمويل أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك مع شركاء مثل صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية. وفيما يتعلق بمنع نشوب النزاعات، ختمت بالقول إن التشكيل الجديد لمكتب شؤون الأزمات سيتيح للبرنامج الإنمائي القيام بدورٍ بارز أكثر في إطار الجهود الجماعية لمنظومة الأمم المتحدة بأسرها وفيما يتجاوز ذلك سعيا للحفاظ على السلام.

22 - وذكرت مديرة مكتب شؤون الأزمات بالبرنامج الإنمائي أن رؤساء الأفرقة المعينين حديثا في مكتب شؤون الأزمات/الشبكة العالمية للسياسات العامة كانوا قد بدأوا بتولي زمام الحافظات الخاصة بهم، وأن البرنامج الإنمائي على استعداد لتقديم معلومات محدَّثة إلى المجلس في الأشهر اللاحقة عن أعماله في منع نشوب النزاعات، بما في ذلك المجالات الناقصة التمويل.

23 - واتخذ المجلس القرار 2018/2019 المتعلق بالحوار المنظم بشأن التمويل للبرنامج الإنمائي.

ثالثا - البرامج القطرية للبرنامج الإنمائي والمسائل ذات الصلة

24 - قدم المدير المعاون بالوكالة للبرنامج الإنمائي البرامج القطرية الثلاثة للمجلس للحصول على موافقته عليها، بالإضافة إلى التمديد لبرنامجين قطريين. وتولى كل من مديرة المكتب الإقليمي لأفريقيا ومدير المكتب الإقليمي للدول العربية عرض وتوضيح البرامج القطرية الخاصة بأنغولا وسيراليون وليبريا، فضلا عن التمديد الأول لمدة سنة واحدة للبرنامج القطري لمدغشقر، والتمديد الرابع للبرنامج القطري لليمن لمدة سنة واحدة.

25 - واستعرض المجلس التنفيذي وأقر، وفقا لقرار المجلس التنفيذي 7/2014، وثائق البرامج القطرية لكل من: أنغولا (DP/DCP/AGO/4) وسيراليون (DP/DCP/SLE/4) وليبريا (DP/DCP/LBR/3)،.

26 - وأحاط المجلس علما بالتمديد الأول لمدة سنة واحدة للبرنامج القطري لمدغشقر من 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2020، ووافق على التمديد الرابع للبرنامج القطري لليمن لمدة سنة واحدة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2020، على النحو الوارد في الوثيقة DP/2019/28/Rev.1.

رابعا - التقييم

27 - عرض مدير مكتب التقييم المستقل بالبرنامج الإنمائي سياسة التقييم المنقحة في البرنامج الإنمائي (DP/2019/29)، وقدم مدير مكتب السياسات ودعم البرامج في البرنامج الإنمائي رد الإدارة على سياسة التقييم المنقحة في البرنامج الإنمائي.

28 - وأقر أعضاء المجلس بأهمية العمل الذي يضطلع به مكتب التقييم المستقل، ورحبوا بتنقيح سياسة التقييم في البرنامج الإنمائي. وأكدوا أنه ينبغي للبرنامج الإنمائي ومكتب التقييم المستقل اتخاذ تدابير قوية تكون على مستوى سياسة التقييم الطموحة. وأعربوا عن دعمهم القوي لعمل المكتب على كل من الصعد العالمي والإقليمي والوطني، لا سيما فيما يتعلق بالتقييمات على نطاق المنظومة، تمشيا مع إصلاح الأمم المتحدة، وثمَّنوا الدور الذي يضطلع به المكتب في خطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للقيادة الفكرية. كما رحبوا بالمعلومات المفصلة التي قدمها مكتب التقييم المستقل بشأن التقييمات اللامركزية. ودعوا المكتب لمواصلة تحسين حواره وتواصله مع أعضاء المجلس والبرنامج الإنمائي، وشجعوه على مواصلة تحسين عمله

التقييمي، مع مراعاة مقترحات أعضاء المجلس الرامية إلى تهيئة حلقة إيجابية من المناقشات بهدف بناء القوة والمساءلة المؤسسيتين. ورغم إعراب الوفود عن تقديرها لاتباع سياسة تقييم قوية وحسنة الصياغة، فهي لا تزال تشعر بالقلق إزاء تنفيذها. وكما ذُكر سابقا، بلغ الاستثمار في التقييم نصف ما نصت عليه السياسة، وبلغت معدلات الإنجاز للتقييمات المقررة 56 في المائة فقط، واعتُبرت نسبة 55 في المائة فقط من التقييمات اللامركزية "مرضية تماما".

29 - وأكد مدير مكتب التقييم المستقل للوفود أن المكتب سيقدم معلومات محدَّثة عن خطة التنفيذ لتحسين جودة التقييمات اللامركزية. وقد اتخذ المكتب بالفعل عدة خطوات وبدأ بإعداد تقارير شاملة عن التقييمات اللامركزية. ومن شأن نشر موظفي التقييم في جميع أنحاء العالم، إلى جانب زيادة الميزانية وسياسة التقييم الجديدة المنقحة والمبادئ التوجيهية، كفالة زيادة الرصيد المستقبل. ويشارك المكتب، بصفته نائبا لرئيس فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم، مشاركة فعالة في المناقشات لدعم التقييمات على نطاق المنظومة. ويسعى المكتب بنشاط لتحسين حلقة المناقشات الإيجابية مع أعضاء المجلس؛ وأشار ميثاق التقييم وعملياته إلى زيادة مشاركة المكتب مع جميع الشركاء المنخرطين في التقييمات، بما في ذلك من خلال جلسات استخلاص المعلومات المنتظمة، لكفالة استمرار حلقة الاتصالات. ويواصل المكتب بذل الجهود، من خلال المؤتمر المعني بقدرات التقييم الوطنية، لإجراء عمليات التقييم التي تدعم البلدان في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

30 - وأشار مدير مكتب السياسات ودعم البرامج بالبرنامج الإنمائي إلى أنه رغم التحسن التدريجي في التقييمات، فإنه لا يزال هناك مجال للتحسين، وبالأخص لضمان تحول من تصنيف "مرضٍ جزئيا" إلى تصنيف "مرضٍ تماما". ولذا يعمل البرنامج الإنمائي مع المكاتب القطرية لتصميم خطط تقييم واقعية. وأضاف قائلا إنه على الرغم من أن التنقيحات المدخلة على السياسة متواضعة، فقد تضمنت سياسة التقييم التغييرات الأساسية التالية: (أ) إنشاء قدرات تقييم على الصعيد الإقليمي لضمان جودة التقييمات اللامركزية؛ (ب) زيادة انخراط الإدارة على الصعيد القطري من أجل دعم ضمان الجودة وكفالة قدر أكبر من المسؤولية الإدارية؛ و (ج) استحداث استعراض سنوي لسياسة التقييم يُجرى على مستوى نائب المدير.

31 - واتخذ المجلس التنفيذي القرار 19/2019 بشأن سياسة التقييم المنقحة.

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

بيان المديرة التنفيذية

32 - شكرت المديرة التنفيذية، في البيان الذي أدلت به أمام المجلس التنفيذي (متاح عبر بوابة الخدمات الموفرة للورق)، أعضاءَ المجلس على ما قدموه من دعم وتوجيه على مدى السنوات الخمسين التي انقضت على تأسيس الصندوق، وأكدت من جديد التزام الصندوق بمبادئ المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والشراكات التي تقوم عليها. وأضافت أن الصندوق يتطلع إلى إعادة تأكيد مبادئ المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في مؤتمر قمة نيروبي بمناسبة مرور 25 سنة على انعقاد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

33 - ومضت تقول إن الصندوق يعمل على إعادة تنظيم نفسه ليصبح أكثر فعالية وتوجها نحو تحقيق النتائج وأكثر استعدادا لتحقيق التغيير التحويلي المطلوب في خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة والاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم

المتحدة من أجل التنمية (قرار الجمعية العامة 243/71). وقالت إن الجهود المبذولة شملت المواءمة بين أكثر من 60 مكتباً قطرياً لضمان توفر موارد بشرية ومالية كافية، ووجودا مبسطا للمقر، وتعزيزا للصلة الوثيقة بين الدعم الحكومي الدولي وتنفيذ البرامج على المستوى الوطني. وسلطت الضوء على الجهود التي يبذلها الصندوق للتقيد بالتكلفة المطلوبة لتحقيق النتائج التحويلية الثلاثة، ولإشراك الشركاء الاستراتيجيين، وتحسين الخدمات التقنية التي تركز على الميدان، وإعادة مواءمة العمليات الإنسانية بما يتيح لها الاستجابة بسرعة في حالات الطوارئ، وكل ذلك هو جزء لا يتجزأ من بناء القدرات والقيادة المؤسسية. وأردفت قائلة إن التزام الصندوق بعدم ترك أي أحد خلف الركب يشمل بناء القدرة على تحمل تغير المناخ وتعزيز التغطية الصحية الشاملة للجميع. وعلى الصعيد الداخلي، ذكرت أن الصندوق أطلق مبادرة مخصصة لفهم ثقافته التنظيمية الراهنة وأنه يعمل على بناء بيئة عمل مدنية وشاملة للجميع، خالية من الانتهاكات بما في ذلك التحرش والاستغلال الجنسيان، وداعمة لرفاه الموظفين وصحتهم النفسية.

34 - وتناولت المديرة التنفيذية لاحقا عددا من المواضيع. وقالت إن الصندوق سيستخدم استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية للفترة 2018-2021 للبناء على إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة لتحقيق نتائج أفضل، وليصبح أكثر فعالية وكفاءة. وبالإضافة إلى إصلاحات الأمم المتحدة، سيركز استعراض منتصف المدة على التنفيذ والتقدم المتراكم المحرز صوب تحقيق نتائج الخطة الاستراتيجية، بما في ذلك فيما يتعلق بالفصل المشترك ونتائج المبادرة العالمية والإقليمية. ومضت تقول إن الصندوق سيقدم نتائج استعراض منتصف المدة إلى المجلس في الدورة السنوية لعام 2020، وسيتم تحديد موعد جلسات الإحاطة غير الرسمية قبل عرض التقرير النهائي. وفيما يتعلق بالابتكار، قالت إن مكاتب قطرية مختارة تستفيد من البيانات الضخمة للبحث عن رؤى جديدة ودحض المفاهيم الخاطئة المتعلقة بمنع الحمل. وأكدت أن تلك المكاتب تستفيد من الحلول ذات المستوى التكنولوجي المنخفض والعالي لتتبع السلع المتعلقة بتنظيم الأسرة والحد من هدر تلك السلع وانقطاعها، وتعمل على استكشاف سبل حصول الشباب على التثقيف والخدمات الجنسية الشاملة، وعلى توحيد الجهود مع برنامج "مُعجِّل الابتكار" التابع لبرنامج الأغذية العالمي لتحليل التحديات والحلول على الصعيد الميداني.

35 - وأفادت المديرة التنفيذية بأن الصندوق قد تجاوز في عام 2018، للسنة الثانية على التوالي، عتبة البليون دولار في مجموع إيرادات المساهمات (1,3 بليون دولار). وحتى 1 آب/أغسطس 2019، كان قد سُجل مبلغ 706 ملايين دولار في شكل التزامات (252 مليون دولار للموارد الأساسية و 454 مليون دولار لموارد التمويل المشترك)، وهو أقل مما كان عليه في السنة السابقة في ذلك الوقت. وأكدت أن الموارد الأساسية لا تزال تمثل أفضل استثمار يمكن أن يُقدم إلى الصندوق. وأعربت عن أسفها لأنه نسبة 67 في المائة فقط من الحكومات ساهمت حتى الآن في الموارد الأساسية لعام 2019. ورأت أنه لكي يتمكن الصندوق من الوفاء بولايته، فإنه يتطلب قدرا كافيا من الموارد المالية الثابتة التي يمكن التنبؤ بها. وأضافت قائلة إنه تمشيا مع إصلاح الأمم المتحدة، يتعاون الصندوق مع مؤسسات أخرى تابعة للأمم المتحدة في تصميم البرامج المشتركة وتعبئة الموارد.

36 - وأردفت قائلة إن مؤتمر قمة نيروبي سيركز على خمسة موضوعات: تحقيق استفادة الجميع من خدمات الصحة الجنسية والإنجابية كجزء من التغطية الصحية الشاملة؛ وتعبئة التمويل لإنجاز برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية؛ والاعتماد على التنوع الديمغرافي من أجل دفع عجلة النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة؛ وإنهاء العنف الجنساني والممارسات الضارة؛ والمحافظة على الحق في الصحة الجنسية

والإنجابية في السياقات الهشة والإنسانية. إن جدول أعمال المؤتمر الدولي للسكان والتنمية مُلك للجميع، وحري بهذا الائتلاف المتنوع أن ينضم إليه عدد أكبر بكثير من الشركاء وأن يساعدوا في إنجاح مؤتمر القمة. لقد سجل أكثر من 000 3 شخص من جميع أنحاء العالم أسماءهم لحضور القمة حتى الآن؛ وسينضمون إلى العديد من رؤساء الدول والحكومات الذين أكدوا بالفعل مشاركتهم. وتهدف استراتيجية الصندوق الجديدة في مجال المساواة بين الجنسين إلى تعزيز المساءلة المؤسسية ودعم اتباع نهج متكامل قائم على الحقوق، بينما تسعى استراتيجية المراهقين والشباب الجديدة– جسدي، حياتي، عالمي! – إلى إبراز احتياجات الشباب وتطلعاتهم ومُثُلهم بحيث تحتل مركز الصدارة في جدول أعمال المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والأهداف، تمشيا مع استراتيجية الشباب لعام 2030. وتُظهر النتائج الأولية لعملية لتقدير التكاليف قام بها صندوق الأمم المتحدة للسكان أن تلبية الحاجة إلى تنظيم الأسرة في البلدان ذات الأولوية بحلول عام 2030 ستكلف في حدود 40 بليون دولار.

37 - وأثنى أعضاء المجلس على صندوق الأمم المتحدة للسكان لمناصرته مبادئ المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وأعربوا عن تطلعهم إلى مؤتمر قمة نيروبي بمناسبة مرور 25 سنة على انعقاد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وأعربوا عن تقديرهم للعمل الجاري الذي يقوم به الصندوق في إطار الخطة الاستراتيجية للفترة 2018-2021، لمساعدة البلدان على تحقيق الأهداف. وشددوا على أهمية التوصل إلى وثيقة ختامية طموحة لمؤتمر قمة نيروبي تركز على إنهاء أعمال المؤتمر الدولي للسكان والتنمية غير المنجزة – بتشجيع البلدان والجهات صاحبة المصلحة على التعهد بالتزامات محددة لإحقاق حقوق النساء والفتيات والشباب. ودعوا إلى توخي الحرص عند صياغة الوثيقة الختامية نيروبي للتأكد من عدم تقويضها برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ومن احتوائها على إجراءات رئيسية لمواصلة تنفيذه. وينبغي للوثيقة الختامية أن تؤكد من جديد على جميع العناصر دون استثناء، بما في ذلك الأهداف بأكملها. وأكدت الوفود على أن مؤتمر القمة، بالرغم من أهميته، ينبغي ألا يكون الهدف منه إعادة النظر في برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، الذي حقق توافقا كاملاً في الآراء في القاهرة عام 1994، وينبغي ألا تترتب عليه التزامات جديدة. وشجعت الصندوقَ على الاضطلاع بدورٍ قيادي في تحقيق الرؤية الطموحة لمؤتمر القمة وأعربت عن تطلعها إلى تلقي آخر المستجدات بانتظام، بما في ذلك توفير التوجيه بشأن الكيفية التي يمكن أن تسهم بها الدول الأعضاء في إنجاحه.

38 - ورحبت الوفود بالاستراتيجية الجديدة للصندوق بشأن المراهقين والشباب، وطلبت توضيحا بشأن القيمة المضافة التي تحققها بالنسبة لاستراتيجية الشباب لعام 2030؛ وقرار مجلس الأمن 2250 (2015) المتعلق بالشباب والسلام والأمن؛ والتثقيف بالصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية في المدارس وخارجها؛ وعمل الصندوق مع المجتمع المدني. وحثت الصندوق على مواصلة الأخذ بنهجه التحويلي تجاه المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وخطة عام 2030، الذي يستند إلى المساواة بين الجنسين والنهج القائم على حقوق الإنسان. وشجعت الوفود مؤسسات الأمم المتحدة على تنسيق أعمالها في مجال الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية، وفي وضع الاستراتيجيات السكانية والإنمائية، تحقيقا لمواءمة تامة مع مبدأ الملكية الوطنية فيما يتعلق بجميع أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة بالسكان. ورحبت بإنشاء صندوق مواضيعي للسكان والبيانات، من المقرر إطلاقه في عام 2019، ولكنها لاحظت أن هناك حاجة إلى مزيد من المعلومات حتى يتسنى للدول الأعضاء حشد الدعم لهذا الصندوق. وطلبت توضيحات بشأن الجهود التي يبذلها الصندوق لإشراك القيادات الدينية في معالجة مسائل الصحة الجنسية والإنجابية وحقوق الإنجاب، وتعويض الأثر البيئي

لمؤتمر قمة نيروبي، ومواجهة الجهود السياسية الرامية إلى إبطال التشريعات المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية في البلدان.

39 - وأثنى أعضاء المجلس على الصندوق لما يبذله من جهود، من خلال مبادرة تقدير التكاليف، لتحسين التخطيط القائم على الأدلة. وفي ضوء استمرار اختلال التوازن بين الموارد الأساسية وغير الأساسية، شددوا على أهمية تعبئة موارد أساسية مستقرة متعددة السنوات يمكن التنبؤ بها، ودعوا الدول الأعضاء إلى زيادة مساهماتها في الموارد الأساسية لضمان قدرة الصندوق على الوفاء بولايته. وشجعوا الصندوق على تعزيز التعاون مع البرنامج الإنمائي واليونيسيف وهيئة الأمم المتحدة للمرأة من خلال تبادل أفضل الممارسات وتعزيز الشراكات الاستراتيجية مع القطاع الخاص. ودعوا الصندوق إلى مواصلة تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي باعتباره عنصراً أساسياً في خطته الاستراتيجية للفترة 2018-2021، وإلى تعزيز شراكاته، لا سيما مع البرلمانات والحكومة المحلية والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية ومن خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص، لتعبئة الموارد المالية اللازمة لبناء القدرات لتحقيق خطة عام 2030 وضمان التمويل المستدام لإصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، بطرق من بينها اشتراكه في قيادة الفريق المعني بنتائج التمويل الاستراتيجي.

40 - وشددت الوفود على الأهمية المحورية لتنسيق أنشطة منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، بما في ذلك تنسيقها في السياقات الإنسانية وحالات النزاع، على النحو المنصوص عليه في قرار الجمعية العامة 243/71 بشأن الاستعراض الذي يجري كل أربع سنوات، والقرار 279/72 بشأن عملية إعادة التنظيم، ومن خلال تجديد نظام المنسقين المقيمين. وأثنت على الصندوق لما قدمه من مساعدة حيوية للاجئين في حالات النزاع، ولا سيما فيما يتعلق بالأزمة السورية، ورحبت بتركيزه المتزايد على الكفاءة التنظيمية ومبادرة الإدارة الرامية إلى استعراض هيكل الاستجابة الإنسانية، التي أرست الأساس لمكتب الاستجابة الإنسانية الجديد. وطلبت الوفود تفاصيل عما إذا كان الصندوق يهدف إلى الوصول بنسبة الأماكن المشتركة إلى 100 في المائة بحلول عام 2021 وما إذا كان استعراض الخطة الاستراتيجية الرامية إلى "عدم ترك أحد خلف الركب" سيشمل دمج الاستراتيجية المعتمدة على نطاق المنظومة بشأن الأشخاص ذوي الإعاقة.

41 - وأقرت مجموعة من الوفود بنتيجة استعراض المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لمنطقة البحر الكاريبي - ومفادها أن الصندوق قدم مساهمات هائلة للمنطقة في جميع المجالات المشمولة بولايته. وشجعت الصندوقَ على إدراج تغير المناخ وجهود مواجهة الكوارث الطبيعية في حافظ برامجه وعلى الاستجابة السريعة عند وقوع مثل هذه الأحداث. وحثت مكتبَ الاستجابة الإنسانية على مواصلة تعزيز قدرة الصندوق على الاستجابة للحالات الإنسانية. وشددت على أهمية الاستعراض المقبل لإجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا) وشجعت الصندوق على أن يكون نشطًا خلال الاستعراض، الذي سيوجه عملَه في الدول الجزرية الصغيرة النامية. وأشادت مجموعة الوفود بتنفيذ الصندوق لعملية إصلاح الأمم المتحدة، لكنها حثته وسائر مؤسسات الأمم المتحدة على معالجة مسألة المكاتب المتعددة الأقطار التي لم يبت فيها بعد ومسألة الإنجاز في أصغر البلدان.

42 - ورداً على ذلك، قالت المديرة التنفيذية إن الحكومات والمجتمع المدني يسرت قدرة الصندوق على التنشيط والاستجابة وتعبئة الموارد مسبقا لمواجهة الكوارث الطبيعية. وسيشارك الصندوق في مؤتمر مسار ساموا لعام 2019 للتخطيط لتحقيق النتائج وفقًا لخطته الاستراتيجية. وأضافت قائلة إنه فيما يتعلق بالمناخ وأوجه الضعف التي تعاني منها النساء، عمل الصندوق مع منظمات أخرى، تمشياً مع جهود إصلاح الأمم

المتحدة، وتعاون معها في وضع أطر جديدة. وسيعمل الصندوق بلا كلل حتى تحتل النساء والفتيات مركز الصدارة في جهود الاستجابة. وعالج الصندوق أوجه الضعف بين النساء وكبار السن وذوي الإعاقة، بما في ذلك القضايا المتعلقة بتدني معدلات الخصوبة وشيخوخة المجتمعات، وعمل على إشراك رابطات نشطة معنية بالشباب ذوي الإعاقة في مؤتمر قمة نيروبي. وسيتعامل الصندوق مع مؤتمر قمة نيروبي بمستوى عال من الطموح يركز على إنجاز أعمال المؤتمر الدولي للسكان والتنمية غير المنجزة. وعمل الصندوق بشكل وثيق مع المؤسسات الوطنية في تعزيز توفير الخدمات والمعلومات المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية، لا سيما للشباب، دون تمييز أو تثبيط أو أحكام مسبقة. وأكدت أنه في مواجهة التحديات المتبقية على صعيد الحد من وفيات الأمهات، كان مؤتمر قمة نيروبي بمثابة خطوة إلى الأمام نحو التحقيق الكامل لهذا الهدف من أهداف التنمية المستدامة. وقالت إن الصندوق كان ملتزما برصد التزامات مؤتمر قمة نيروبي ونشر جميع المعلومات عبر موقعه الشبكي. ومضت تقول إن الصندوق، رغم دعمه التام لتطلعات مؤتمر القمة، حرص على أن يكون وسيطًا نزيهًا، بما يضمن أكبر مشاركة ممكنة في أنشطة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وفيما يتعلق بمسألة التمييز، أفادت بأن الصندوق عملَ بنشاط على ألا يتخلف أحد عن الركب من خلال استراتيجيته المعنية بالمراهقين والشباب ودورة الحياة الممتدة حتى سن الشيخوخة، وذلك باستخدام التكنولوجيات الجديدة لإحراز تقدم والوصول إلى الفئات المحتاجة، بطرق من بينها الاستفادة من أوجه التقدم في جمع البيانات والتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وأضافت أن الصندوق سيطلق في أواخر عام 2019 صندوقه المواضيعي الجديد للسكان والبيانات، المصمم لتحديث التعدادات تمهيدا لإعداد تحليلات شاملة تهدف إلى عدم ترك أي شخص خلف الركب ومساعدة البلدان على قياس مسار سكانها. وشددت على أن وجود قاعدة قوية من الموارد الأساسية يتيح للصندوق معالجة القضايا الأوسع نطاقاً للنساء والفتيات، ويوفر للصندوق المرونة اللازمة للاستجابة متى وحيثما دعت الحاجة.

43 - وأبرزت نائبة المديرة التنفيذية (لشؤون الإدارة)، في معرض تناولها استعراض المكاتب المتعددة الأقطار، أن الصندوق يواصل المشاركة في مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لضمان التعاون والتغطية الشاملة على نحو يتسم بالاتساق والفعالية والكفاءة في بيئات متعددة الأقطار. وعملاً بتوصيات الأمين العام، دُعي فريق عامل مشترك بين الوكالات إلى الانعقاد تحت القيادة المشتركة للبرنامج الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة لتحريك مسار هذه القضية إلى الأمام، بما في ذلك إيجاد مسار للدول الأعضاء، بقيادة الأمانة العامة للأمم المتحدة. ورأت أن نموذج أعمال الصندوق كان متمايزًا بالفعل، مما سمح له بتكييف دعمه وفقا لاحتياجات البلدان. وختمت قائلة إنه فيما يتعلق بإصلاح الأمم المتحدة، فإن نسبة 68 في المائة من المكاتب القطرية للصندوق موجودة في أماكن عمل مشتركة؛ وأن الصندوق يعمل على رفع تلك النسبة وهو عضو نشط في المجموعة المعنية بالابتكارات في مجال الأعمال التي تبحث في تنسيق مهام المكتب الخلفي وتوحيدها.

خامسا - الحوار المنظَّم بشأن التمويل لصندوق الأمم المتحدة للسكان

44 - عرض مدير شعبة الاتصالات والشراكات الاستراتيجية التابعة لصندوق الأمم المتحدة للسكان (الصندوق)، تقريرا عن الحوارات المنظَّمة بشأن التمويل للفترة 2018-2019 (DP/FPA/2019/8).

45 - ورحب أعضاء المجلس بالدور القيادي للصندوق في ترتيب الحوارات المنظَّمة بشأن التمويل على مدار العام، بما يضمن إجراء حوار تفاعلي موجه نحو التوصل إلى آلية مع الدول الأعضاء وفيما بينها

بشأن تمويل الخطة الاستراتيجية للفترة 2018-2021. وأعربوا عن تقديرهم للنجاحات التي حققها الصندوق في تعبئة الموارد في عام 2018، والتي ساعدت في سد فجوات التمويل، ولنجاحه في الالتزام بأهداف اتفاق التمويل، بالرغم من عدم التوازن المتزايد بين الموارد الأساسية/غير الأساسية. وشددت الوفود على أن القطاع الخاص يتعين عليه القيام بدور أكبر، وأثنت على الصندوق لما يضطلع به من جهود تهدف إلى تنويع الشراكات وأساليب العمل. ورحبوا بخطة تعبئة 100 مليون دولار سنويا في شكل هِبات بحلول عام 2030 من خلال استراتيجية التبرع الفردي الجديدة، وطلبوا معلومات محدَّثة عن إطلاق مرحلتي بدء تنفيذ استراتيجية التبرع الخاص ودخولها إلى السوق، وعن إنشاء الهياكل الأساسية الداعمة لاستقطاب الجهات المانحة واضطلاعها بأدوار خاصة بها.

46 - ورحبت الوفود بتطوير وتكامل نظُم التنبؤ بالطلب التي أدت إلى زيادة وفورات التكاليف واستجابة إمدادات الصندوق لتلبية الاحتياجات السنوية. وأعربت عن القلق إزاء الزيادة المتفاوتة في الموارد الأساسية وغير الأساسية وأشارت إلى انخفاض الموارد الأساسية، مما يهدد قدرة الصندوق على أداء ولايته ودوره المعياري - لا سيما فيما يتعلق بالهيكل المؤسسي الذي يعمل على زيادة تعبئة التمويل بنسبة 40 في المائة. ودعت الدولَ الأعضاء إلى توفير تمويل أكثر مرونة وزيادة عدد المساهمين في الموارد الأساسية، لاسيما بالنظر إلى أن الصندوق أصبح يعتمد بشكل متزايد على الإرادة السياسية لعدد قليل جدا من البلدان. ودعت الدولَ الأعضاء إلى الالتزام بمعدل عام منسق لاسترداد التكاليف لضمان عدم استخدام الموارد الأساسية لتوفير إعانة مالية لتنفيذ البرامج غير الأساسية على حساب التمويل الأساسي.

47 - وأكد أعضاء المجلس على الحاجة المستمرة لتحسين الإبلاغ المالي كأساس للحوار المنظَّم بشأن التمويل، حيث مازال يصعب فهم الاحتياجات المالية للصندوق والفجوات القائمة في تنفيذ خطته الاستراتيجية - وينبغي للتقارير أن تتضمن في المستقبل نتائج الإبلاغ السنوية على مستوى النتائج والنواتج. وطلبوا توضيحات بشأن ما إذا كانت هناك فجوات مالية تتعلق بالتنفيذ الكامل للخطة الاستراتيجية. وأعربوا عن توقعهم لتعزيز آليات الإبلاغ القائم على الأدلة بشأن الجهود المشتركة لتعبئة الموارد خلال الدورة السنوية لعام 2020، من قبيل التمويل الجماعي والفصل المشترك من الخطة الاستراتيجية. وطلبوا توضيحات بشأن ما إذا كان الإبلاغ عن أنشطة البرنامج الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، واليونيسيف، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة يقدم صورة كاملة عما أنجز من أهداف اتفاق التمويل. ورحبوا بالإطلاق الوشيك لصندوق مواضيعي بشأن السكان والبيانات، وشجعوا الصندوق على تفعيله لدعم التعدادات القطرية بحلول الفترة 2020-2021.

48 - وردا على ذلك، قال مدير شعبة الاتصالات والشراكات الاستراتيجية التابعة للصندوق إن الصندوق أطلق مبادرة التبرعات الفردية بشكلٍ تجريبي في عامي 2018 و 2019، وجمع مبلغا يفوق الهدف الأصلي بثلاثة أضعاف. وتتطلع الإدارة العليا إلى زيادة التبرعات الفردية. وأعرب عن أمل الصندوق في إنشاء صندوق مواضيعي للبيانات والسكان واجتذاب عدد كبير من الجهات المانحة من أجل دعم البلدان لإجراء جولات تعداداتها لعام 2020. وقال إن القلق لا يزال يساور الصندوق إزاء استمرار اختلال التوازن بين الموارد الأساسية/غير الأساسية، وإن الصندوق يواصل البحث عن سبل جديدة من أجل زيادة التمويل الأساسي. وفيما يتصل بالثغرات المالية، لم يستطع الصندوق، بوصفه منظمة تموَّل بالتبرعات، أن يحدد خلال السنة مقدار ما سيجمعه من أموال بحلول نهاية العام. وعلاوة على ذلك، تلقى الصندوق 40 في المائة من إيراداته في النصف الثاني من العام. وللمستقبل، قرر الصندوق إنشاء نظام لتحديد الثغرات المالية على

نحو أفضل، ولكن الطابع الطوعي لتمويل الصندوق يمثل تحديا مستمرا لذلك. وفيما يتعلق باتفاق التمويل، أعطت المؤشرات انطباعا جيدا عن كيفية أداء كلٍ من المنظمات الأربع، على الرغم من أنه كان من الصعب تكوين صورة كاملة عن كيفية أدائها كمنظومة لأن طبيعتها الطوعية تجعل من الصعب التنبؤ بمظاريف التمويل في نهاية العام.

49 - وأشار رئيس فرع إدارة المعلومات والمعارف الاستراتيجية التابع للصندوق إلى أن البرنامج الإنمائي والصندوق واليونيسيف وهيئة الأمم المتحدة للمرأة نظمت سلسلة من الاجتماعات لمناقشة سبل تحسين الإبلاغ عن الفصل المشترك. وستظل المناقشات بشأن هذا الفصل موضوعا محوريا في جدول أعمالها.

50 - ونظرا لعدم التوصل إلى توافق في الآراء بين جميع أعضاء المجلس على مشروع القرار، طلب المكتب منح وقت إضافي لأعضاء المجلس حتى يواصلوا مناقشة مشروع القرار المتعلق بالحوار المنظم بشأن تمويل الصندوق.

سادسا - البرامج القطرية لصندوق السكان والمسائل ذات الصلة

51 - قام نائب المديرة التنفيذية (للبرامج) بالتعريف بهذا البند ثم قدم موجزاً عن خمسة برامج قطرية مطروحة لموافقة المجلس إلى جانب التمديد لسبعة برامج قطرية. وقدم المديرون الإقليميون للصندوق بدورهم عرضاً للبرامج القطرية لمناطق أفريقيا الشرقية والجنوبية، وأفريقيا الغربية والوسطى، وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي.

52 - واستعرض المجلس التنفيذي، وفقا لقراره 7/2014، وثائق البرامج القطرية وأقرّها لكل من البلدان التالية: أنغولا (DP/FPA/CPD/AGO/8)؛ وسيراليون (DP/FPA/CPD/SLE/7)؛ والكونغو (DP/FPA/CPD/COG/6)؛ وليبريا (DP/FPA/CPD/LBR/5)؛ والمكسيك (DP/FPA/CPD/MEX/7).

53 - وأحاط المجلس التنفيذي علما بالتمديد الأول لمدة سنة واحدة للبرامج القطرية لكل من البوسنة والهرسك، وتونس، وتيمور - ليشتي، ومدغشقر؛ ووافق على التمديد الأول للبرنامج القطري لأفغانستان لمدة سنتين، وعلى التمديد الثاني للبرنامج القطري لجزر القمر لمدة سنتين، وعلى التمديد الرابع للبرنامج القطري لليمن لمدة سنة واحدة، على النحو الوارد في الوثيقة (DP/FPA/2019/9).

الجزء المتعلق بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

سابعا - مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

بيان المديرة التنفيذية

54 - أبرزت المديرة التنفيذية لمكتب خدمات المشاريع (المكتب) في البيان الذي أدلت به، دورَ تلك المنظمة في حماية سبل المعيشة وإعادة بنائها من خلال الاستثمارات ذات الأثر الاجتماعي، والهياكل الأساسية الجيدة النوعية، والتنمية ذات التركيز الجنساني والمشتريات، في الوقت الذي تدفع فيه المنظمة عجلة إصلاح الأمم المتحدة إلى الأمام. بيد أنه أضاف قائلا إن التمويل اللازم لتلبية احتياجات الناس تجاوزَ إلى حد كبير ما يمكن أن يوفره القطاع العام؛ لذا اضطلع المكتب بالترويج لمبادرات تمويل ابتكارية

وبتنظيمها. ومضـــى يقول إن المكتب أقام، في الفترة من عام 2017 إلى عام 2019، من خلال مبادرته المتعلقة بالاستثمارات ذات الأثر الاجتماعي، مجموعة مشاريع مع شركاء من القطاع الخاص من أجل تشييد مسـاكن ميسـورة التكلفة في جميع أنحاء العالم. وأضـافت قائلة إن المكتب عمل على تعزيز الشـراكات بين القطاعين العام والخاص، وهي شراكات ولدت سيلا من مصادر التمويل المستدام وأتاحت مساحةً أحدث فيها المسـتثمرون أثرًا اجتماعيا وبيئيا واقتصـاديا محققين في الوقت نفسـه عائدات مالية، وهي مسـاحة تقوم على مبادئ الأمم المتحدة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وساعدت إضافة المكتب لموارده الخاصة على إزالة المخاطر التي تحف بالمشـاريع لجذب الاسـتثمارات. وأفادت بأن المكتب، المنوطة به ولاية محدَّدة في مجال الهياكل الأساسية، ساعد في عام 2019 على رسم صورة مبادئ مجموعة العشرين المتعلقة بالاستثمار في الهياكل الأساسية الجيدة النوعية.

55 - وأردفت قائلة إن المسـائل الجنسـانية تمثل أولوية عليا بالنسـبة إلى المكتب، بما في ذلك تحقيق التكافؤ بين الجنسين داخل المنظمة. وحتى أيلول/سبتمبر 2019، شكلت النساء نسبة 41 في المائة من قوة العمل في المكتب بينما مثلت النساء نسبة 60 في المائة من الموظفين الجدد. ومضت تقول إن المكتب عقد العزم على تجاوز الغايات المحددة في ما يتعلق بموظفي الأمم المتحدة لتشـمل جميع الموظفين في الأهداف الجنسـانية، وشـجع جميعَ مؤسسـات الأمم المتحدة على توسيع نطاق المبادئ الجنسـانية بحيث تشمل جميع أفراد القوى العاملة. وقالت إن المكتب ملتزم بإصـــلاح الأمم المتحدة. و أشـــارت المديرة التنفيذية إلى أنها، بوصفها الرئيسة الجديدة للجنة الإدارية الرفيعة المستوى، تعمل على تحسين نهج الإدارة على نطاق المنظومة لضـــمان التقليل من البيروقراطية والحث على المزيد من الابتكار. وأكدت أن تقديرات ميزانية المكتب لفترة السـنتين 2020-2021 (DP/OPS/2019/5) وتقرير اللجنة الاسـتشـارية لشـؤون الإدارة والميزانية عن تقديرات الميزانية لفترة السـنتين 2020-2021 (DP/OPS/2019/6) أظهرت أن الوضـــع المالي للمكتب جيد. ورأت أن توقعات الفترة 2020-2021 تبين أن المصروفات الإدارية لن تزداد إلا بمقدار معدل التضخم المتوقع. وفي الوقت نفسه، من المتوقع أن تزداد الإيرادات بمعدل أسرع من المصروفات الإدارية. وأكدت أن المكتب حريص على مراقبة مصروفاته وسيواصل تحسين أوجه الكفاءة بازدياد الطلب على الخدمات.

56 - وفي معرض تقديم التقرير الإحصـــائي السـنوي عن مشـــتريات الأمم المتحدة لعام 2018 (DP/OPS/2019/7)، سلطت المديرة التنفيذية الضوء على أن مؤسسات الأمم المتحدة أظهرت أنها تحرز تقدما مستمرا في دمج الاستدامة في أنشطتها المتعلقة بالمشتريات. وفي عام 2019، ولأول مرة، قدمت جميع المنظمات المشاركة الـــ 39 تقارير عن ممارساتها المستدامة في مجال المشتريات. وأدرج عدد قياسي يبلغ 95 في المائة منها الاسـتدامة البيئية بوصـفها اعتبارا رئيسـيا في عمليات الشـراء التي تقوم بها في وقتٍ لا تزال الاعتبارات الاجتماعية والاقتصـــادية تؤدي دورا هاما. ورأت أن التقرير أتاح لمنظومة الأمم المتحدة الفرصة للتفكير مليا في ما يمكن القيام به على نحو مختلف لتحقيق مكاسب ناتجة عن زيادة الكفاءة وتعزيز قيمة مشـــتريات الأمم المتحدة. وقالت إن المكتب خطا خطوات كبيرة في تقديم المشـــورة للحكومات بشـــأن مشتريات القطاع العام التي يستفيد منها المجتمع بأسره، وفي توفير الحلول للتصدي للغش والفساد.

57 - وشـــدد أعضـــاء المجلس على ما يقدمه المكتب من خدمات فريدة لا مثيل لها إلى البلدان النامية ومنظومة الأمم المتحدة، ولخدمة إصلاح الأمم المتحدة، بما في ذلك فيما يتعلق بالهياكل الأساسية المستدامة وإدارة المشـاريع والمشـتريات والإدارة المالية. ورحبوا بالدور المتزايد الذي يقوم به المكتب في دعم الحكومات، كما يتبين من إقبال الحكومات المتزايد على خدماته. وأشـاروا إلى الدور المحوري الذي تضـطلع به الهياكل

الأساسية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأعربوا عن ترحيبهم القوي بمبادرة المكتب في مجال الاستثمارات ذات الأثر الاجتماعي وتركيزه على الطاقة المتجددة وبناء المساكن الميسورة التكلفة في البلدان النامية. وأعربوا عن بالغ تقديرهم لتركيز المكتب المتواصل وزيادة الاستثمار في المعرفة والابتكار، وبميزته النسبية في كفالة شفافية استخدام الموارد العامة والمشتريات وإدارة المشاريع، بما في ذلك تقديم الخدمات واللوازم الطبية بكفاءة. ودعوا المكتب إلى توثيق شراكته مع البرنامج الإنمائي لتحسين أثر النتائج على النحو الأمثل.

58 - وأشادت الوفود، اعترافا منها بضرورة الاعتماد على استثمارات القطاع الخاص لاستكمال المساعدة الإنمائية الرسمية، بمبادرة المكتب في مجال الاستثمارات ذات الأثر الاجتماعي لكسر الحواجز التي حالت دون قيام المستثمرين من القطاع الخاص بتمويل التنمية الطويلة الأجل في البلدان النامية. وبالنظر إلى خبرة المكتب الفنية وسجله الحافل، بما في ذلك في حالات الأزمات، فإنه في وضع فريد يتيح له جذب رأس المال من القطاع الخاص للاستثمار ذي الأثر الاجتماعي. وطلبت الوفود الحصول على تفاصيل عن كيفية استخدام المكتب للتكنولوجيا من أجل جذب استثمارات القطاع الخاص. وسلمت بالدور الخاص الذي يضطلع به المكتب في إصلاح الأمم المتحدة، ولا سيما هيكله المالي والإداري المتسم بالفعالية والكفاءة وذو الأهمية البالغة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. والتمست توضيحات بشأن الطريقة التي استخدم بها المكتب منظورا جنسانيا عند التخطيط لمشاريعه وتنفيذها.

59 - ولفتت مجموعة من الوفود الانتباه إلى الخدمات الفريدة التي يقدمها المكتب من خلال مركزه للابتكار ومنبر الإسكان المستدام ومشاريع الطاقة المتجددة وممارسات الشراء المستدامة والخدمات الطبية. ومع ذلك شددت المجموعة على أهمية أن يواصل المكتب تكييف الخدمات مع الاحتياجات الخاصة للبلدان، مثل الدول الجزرية الصغيرة النامية، حيث لا يزال تحقيق كلٍ من الوفورات في التكاليف والفعالية من حيث التكلفة يطرح تحديات. وطلبت توضيحات بشأن خطط المكتب لمساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية على مواجهة آثار تغير المناخ قبل وقوع الكوارث وبعدها. والتمست مساعدة المكتب في مجالات بناء الهياكل الأساسية المستدامة وإدارة المشاريع المستدامة والمشتريات المستدامة من خلال إقامة شراكة فعالة من حيث التكلفة ومحايدة من حيث التكلفة وغير هادفة للربح، تشكل جزءا لا يتجزأ من تحقيق خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة ومسار ساموا.

60 - وردا على ذلك، ذكرت المديرة التنفيذية أن المكتب عمل لفترة طويلة على تحديد أفضل السبل للتعاون مع الدول الجزرية الصغيرة النامية فرديا وجماعيا من خلال منظومة الأمم المتحدة، بالعمل مع القطاعين العام والخاص. وأضافت أن المكتب يعمل في الدول الجزرية الصغيرة النامية لبناء مساكن ميسورة التكلفة من خلال مبادرة الاستثمارات ذات الأثر الاجتماعي، بجذب التمويل من القطاعين العام والخاص. وأكدت، فيما يتعلق برسوم المكتب المرتفعة، أن للجودة ثمنا بينما تكون الرسوم في حد ذاتها تنافسية؛ وهذا ينتج عن اتباع أفضل معايير الممارسات العالمية ويكون حاسما لإعادة البناء على نحو أفضل. ومضت تقول إنه فيما يتعلق بالعمل مع الحكومات، قدم المكتب تخفيضات عززت قيمة التمويل من أجل تحقيق أثر أكبر؛ وتُكتسب التخفيضات من خلال اتباع إجراءات شفافة في مجال المشتريات العامة تفسح المجال للمنافسة العادلة وتقوم فيها الجهات المزوِّدة المحلية بدور هام. وأردفت قائلة إن المكتب يسعى ليصبح حافزا وميسرا وشريكا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وخطة عام 2030. وقد أدرج الأمين العام في استراتيجية الأمم المتحدة لتمويل التنمية مبادرةَ المكتب في مجال الاستثمارات ذات الأثر الاجتماعي، في حين شجعت

مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة جميعَ الأعضاء على العمل مع المكتب بشأن هذه المبادرة. وختمت بالقول إن المبادرة وخطة الإسكان الميسور التكلفة طبقت تقنيات مستدامة معتمدة ومثبتة جرى اختبار مدى صمودها أمام الزلازل وغيرها من الكوارث الطبيعية.

61 - واتخذ المجلس التنفيذي القرار 20/2019 بشأن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

الجزء المشترك

ثامنا - الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة

الاستعراض المشترك لتعاريف التكاليف الحالية وتصنيفات الأنشطة والتكاليف المرتبطة بها

62 - قدم كل من المديرة بالوكالة لمكتب الخدمات الإدارية التابع للبرنامج الإنمائي، ونائب المديرة التنفيذية (الإدارة) للصندوق عرضاً مشتركاً عن الاستعراض المشترك لتعاريف التكاليف الحالية وتصنيفات الأنشطة والتكاليف المرتبطة بها (DP/FPA-ICEF-UNW/2019/1).

63 - ورحب أعضاء المجلس بالجهود المشتركة الرامية إلى تنسيق استرداد التكاليف وإصدار تقرير مشترك. ورحبوا أيضا باستعراض/تحليل وإدراج وجهات نظر الوكالات المتخصصة وشجعوا المنظمات على مواصلة التعاون مع الوكالات المتخصصة لكفالة توجيه رسالة متناسقة بشأن استرداد التكاليف على نطاق منظومة الأمم المتحدة بأسرها. وطلبت الوفود مزيدا من التفاصيل عما يلي: (أ) الأساس المنطقي لإنشاء بنود منفصلة لتصنيف التكاليف في خطة الموارد المتكاملة، للإبلاغ عنها والحصول على اعتمادات منفصلة لها فيما يتعلق بأنشطة الرقابة والضمان المستقلة، والمساهمات في اقتسام تكاليف نظام المنسقين المقيمين؛ (ب) آثار ونتائج التنفيذ الكامل للتوصيات وسبب اعتبار التنسيق الكامل للتكاليف غير واقعي؛ (ج) فيما يتعلق بالبند المنفصل في الميزانية للمساهمة في تقاسم تكاليف نظام المنسقين المقيمين، كيفية اتباع عملية التخصيص في الممارسة العملية وما إذا كان سيوفَّر هذا التمويل بالإضافة إلى التمويل العام للمنظمات؛ (د) الجهود الرامية إلى وضع إطار لاسترداد التكاليف على نطاق المنظومة؛ (هـ) أثر تنسيق استرداد التكاليف على ربحية البرامج المختلفة؛ (و) كيفية تأثير توحيد فئات التكاليف في معايير سياسة النفقات.

64 - ورداً على ذلك، قال كبير الموظفين الماليين في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إن استحداث بندين منفصلين في الميزانية للتنسيق والرقابة يضمن اعتمادين منفصلين عن الميزانية المؤسسية. فالميزانيتان تتبعان تشريعات مختلفة: التنسيق في إطار الجمعية العامة، والرقابة في إطار المجلس التنفيذي. واعتبر أن التنسيق يتيح توزيعا أفضل للتكاليف ودرجة أعلى من المقاربة بين المنظمات، بما في ذلك تقدير تكاليف النتائج المتماثلة تقديرا أفضل. وقال إن الجهود المبذولة المبذولة على نطاق المنظومة تتزايد من أجل تنسيق أكبر، بيد أن تحقيق المزيد منه سيتطلب سن تشريعات على مستوى الجمعية العامة وغيرها من الهيئات الإدارية. ورأى أن صعوبة التنسيق الكامل تكمن في اختلاف تمويل المنظمات ونماذج تصريف الأعمال والولايات. واستطرد قائلا إن الاستعراض الذي يجري كل أربع سنوات يسعى إلى تفادي منح الإعانات غير المباشرة وحماية الموارد الأساسية، مع توجيه غالبية هذه الموارد إلى البرامج. واعتبر أن التنسيق الكامل قد يفضي إلى خطر منح الإعانات غير المباشرة. وفيما يتعلق بمسألة الموارد الأساسية/غير الأساسية المخصصة لكل منظمة، اعتبر أن تنسيق تصنيف التكاليف ليس سوى مرحلة واحدة من العملية؛ وتتمثل

المرحلة الأكثر أهمية في تحديد الغرض من الموارد الأساسية ومواضع إنفاقها. وختم قائلا إنه للمضي قدماً، ستعيد المنظمات تصنيف التكاليف بحيث تعكس على نحو أفضل الوجهة التي ستُرصَد لها الأموال.

65 - وقال مدير شعبة الخدمات الإدارية التابعة للصندوق إن المنظمات الأربع كانت محكومة بالتقيد بتشريعات الجمعية العامة والمجلس عند تقديم بندي الميزانية المتعلقين بالتنسيق والرقابة. ورأى أنه في حال طلبت التشريعات المستقبلية زيادةً في الإنفاق على الرقابة والتنسيق، فإن أي تمويل متأتٍ من أي بند من بنود الميزانية الأخرى داخل الصندوق لن يتأتى إلا من البنود المخصصة للرقابة والتنسيق. ومضى يقول إن الصندوق والمنظمات الأخرى اتخذت كل الخطوات الممكنة لضمان مواءمة فوائدها وتوضيحها لمنظمات الأمم المتحدة الأخرى. ورأى أن تصنيف التكاليف الإضافية لضمان الرقابة في ما يتعلق بنظام المنسقين المقيمين يمثل اعتمادات أخرى في اقتراح الميزانية المتكاملة، ستُدرَج في الميزانية المتكاملة إلى جانب بنود الاعتمادات المماثلة.

66 - وشدد المدير بالوكالة لمكتب الخدمات الإدارية في البرنامج الإنمائي على الصعوبات التي واجهتها المنظمات في مواءمة استرداد التكاليف على الصعيد القطري. وأعربت المنظمات عن الأمل في أن تستخدم مواءمة استرداد التكاليف من أجل اجتذاب منظمات أخرى تابعة للأمم المتحدة كي تحذو حذوها. وقال إن المواءمة منحت المنظمات نهجا عملي المنحى في تحديد التكلفة الفعلية للمنتجات والخدمات والنتائج، الأمر الذي أدى إلى زيادة شفافية عملية مواءمة تصنيف التكاليف. ورأى أن تقدير تكاليف الخدمات والمنتجات أبرزَ الحاجة إلى اتباع نهج منسق في استرداد التكاليف. واعتبر أنه سواء أكانت الميزانيات المؤسسية للمنظمات لا تزال هي نفسها، أم طُلبت موارد إضافية، فينبغي ألا تنتفي الحاجة إلى بند اعتمادات منفصل. وختم قائلا إن الاختلافات الكبيرة في نماذج تسيير الأعمال بالمؤسسات قيدت إمكانيات المواءمة التامة، التي لن تكون تتحقق على النحو الأمثل لأن التنوع هو أحد أكبر نقاط قوة الأمم المتحدة.

67 - واتخذ المجلس التنفيذي القرار 21/2019 المتعلق بالاستعراض المشترك لتعاريف التكاليف الحالية وتصنيفات الأنشطة والتكاليف المرتبطة بها.

تقرير البرنامج الإنمائي وصندوق السكان ومكتب خدمات المشاريع عن أنشطة الشراء المشتركة

68 - قدم المستشار العام ومدير مكتب نيويورك بمكتب خدمات المشاريع، ورئيس خدمات فرع الشراء بصندوق السكان، والموظف المسؤول عن الشراء بالبرنامج الإنمائي، تقريرَ البرنامج الإنمائي وصندوق السكان ومكتب خدمات المشاريع عن أنشطة الشراء المشتركة (DP/FPA/OPS/2019/3).

69 - وفي المداخلة الوحيدة التي جرت، رحب أحد الوفود بالجهود المبذولة حتى تاريخه، وشجع المنظمات على مواصلة السعي نحو القيام بعمليات الشراء المشتركة.

70 - وأحاط المجلس التنفيذي علما بتقرير البرنامج الإنمائي وصندوق السكان ومكتب خدمات المشاريع عن أنشطة المشتريات المشتركة (DP/FPA/OPS/2019/3).

تاسعا - متابعة اجتماع مجلس تنسيق البرنامج التابع لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

71 - اشترك نائب المديرة التنفيذية لشؤون البرامج بصندوق السكان، ومديرُ مكتب دعم البرامج والسياسات بالبرنامج الإنمائي، في تقديم عرض للتقرير المتعلق بتنفيذ قرارات وتوصيات مجلس تنسيق البرنامج التابع لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز (DP/2019/30 – DP/FPA/2019/10).

72 - وأشارت مجموعة من أعضاء بالمجلس إلى أن الاستجابة العالمية للإيدز تمر بمرحلة دقيقة. ورأت أن أوجه عدم المساواة وغير ذلك من العوامل الاجتماعية لا تزال تقوض الجهود الرامية إلى تحقيق غايات أهداف التنمية المستدامة المتصلة بفيروس نقص المناعة البشرية. واعتبرت البرنامجَ المشترك عاملا رئيسيا في دعم البلدان من أجل توسيع نطاق الاستجابات المتعددة القطاعات لفيروس نقص المناعة البشرية. ورحبت بتعيين المديرة التنفيذية الجديدة للبرنامج المشترك، وأعربت عن تطلعها إلى العمل معها ومع فريقها. وشددت على أنه إذا تم تنفيذ خطة العمل المتعلقة بالإدارة بالكامل، في ظل إبداء المديرة التنفيذية قيادة قوية، فستوفر الخطة أساسا صلبا لتناول مسائل المضايقات المبلغ عنها، بما في ذلك التحرش الجنسي والتنمر وإساءة استخدام السلطة، داخل أمانة البرنامج المشترك. ورحبت بالتعليقات المقدمة من خلال التقرير المشترك للبرنامج الإنمائي وصندوق السكان المتعلق بتنفيذ خطة عمل البرنامج المشترك والنتائج التحويلية عبر مجالات النتائج الاستراتيجية الخاصة بكل منهما. ورحبت بالمساهمات التي قدمتها المنظمتان، وأعربت عن تقديرها لجهود البرنامج الإنمائي وصندوق السكان في معالجة الوصم والعنف والتمييز ضد المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية وغيره من العوامل الهيكلية المسببة لفيروس نقص المناعة البشرية. وشددت الوفود على دور البرنامج الإنمائي وصندوق السكان في الحد من عدم المساواة بين الجنسين، ومكافحة الأعراف الذكورية الضارة، وتحقيق تغيير سلوكي/ثقافي إيجابي. ورحبت بتركيز التقرير على تكامل خدمات فيروس نقص المناعة البشرية والخدمات الصحية، وبعمل صندوق السكان على نشر التوعية والالتزام بزيادة استخدام الخدمات المتكاملة للصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية. ورحبت بالمناقشة التي دارت في اجتماع مجلس تنسيق البرنامج في حزيران/يونيه 2019 حول تعزيز وإدماج الاستجابات الشاملة لفيروس نقص المناعة البشرية في النظم الصحية المستدامة من أجل التغطية الصحية الشاملة.

73 - وشدد أحد الوفود على حاجة البرنامج الإنمائي وصندوق السكان إلى إشراك القطاع الخاص والمجتمع المدني بشكل أكبر في التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية. ورحب الوفد بالاستراتيجية الجديدة للشباب والمراهقين التي يُستخدَم فيها نهجٌ شامل للصحة الجنسية والإنجابية وفي ضمان الحصول على الخدمات.

74 - وردا على ذلك، شدد نائب المديرة التنفيذية (لشؤون البرامج) بصندوق السكان على أن الجهود التعاونية بين برنامج الأمم المتحدة المشترك والبرنامج الإنمائي وصندوق السكان تكفل تحقيق تأثير أكبر للحيلولة دون انتشار فيروس نقص المناعة البشرية ولتوسيع إمكانية الحصول على علاج فيروس نقص المناعة البشرية. وقالت إن استراتيجية صندوق السكان الجديدة وفرت للمراهقين والشباب خريطة طريق لإشراك المراهقين والشباب، تركز على العناصر الثلاثة لشعار "جسدي، حياتي، عالمي!". ورأت أن الاستراتيجية تعكس نهجا يتكامل فيه فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية، وتزيد من قدرات المراهقين والشباب عن طريق الإعلام والتثقيف بما يمكِّنهم من اتخاذ قرارات مستنيرة. واعتبرت أنه في هذا النهج المتكامل، تشكل الاستدامة والنطاق أمرين أساسيين، وكذلك

كيفية إدخال الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية في مواضيع من قبيل تعميم تغطية الرعاية الصحية والمساواة في الوصول، وجودة الرعاية والمساءلة.

75 - وأحاط المجلس التنفيذي علما بالتقرير عن تنفيذ قرارات وتوصيات مجلس تنسيق البرنامج التابع لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز (DP/2019/30 – DP/FPA/2019/10).

عاشرا - مستجدات تنفيذ قرار الجمعية العامة 279/72 المتعلق بإعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية

76 - قدمت نائبة المديرة التنفيذية (لشؤون الإدارة) بصندوق السكان ومديرُ مكتب العلاقات الخارجية والدعوة بالبرنامج الإنمائي والمستشارُ العام والمدير بمكتب نيويورك لمكتب خدمات المشاريع معلوماتٍ محدثة إلى المجلس عن تنفيذ تلك المنظمات لقرار الجمعية العامة 279/72 المتعلق بإعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، والتزامات اتفاق التمويل.

77 - ورحب أعضاء المجلس بالخطوات الهامة التي اتخذتها المنظمات الثلاث منذ انعقاد الدورة السنوية لعام 2019 من أجل مواصلة تنفيذ إصلاحات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، بما في ذلك استكمال التوجيهات الجديدة لقيام فريق الأمم المتحدة القطري بوضع إطار الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة (إطار الأمم المتحدة للتعاون) والتقييم القطري المشترك.

78 - وطلبت مجموعة من الوفود الحصول على تفاصيل عن كيفية تخطيط البرنامج الإنمائي وصندوق السكان لضمان تعديل الوثائق القطرية (بما في ذلك دورات الإبلاغ) وتوحيدها لكفالة امتثالها لتوجيهات إطار الأمم المتحدة للتعاون، واسترشادها بالتقييم القطري المشترك، على النحو المتوقع من جميع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، بما في ذلك الوكالات المتخصصة. ورحبت مجموعة الوفود بالخطوات التي يتخذها البرنامج الإنمائي وصندوق السكان ومكتب خدمات المشاريع، وغيرها من أعضاء مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، من أجل متابعة التزامات اتفاق التمويل، وشجعت جميع المنظمات على مواصلة الجهود الرامية إلى بلوغ أهداف اتفاق التمويل. وأثنت مجموعة الوفود على البرنامج الإنمائي وصندوق السكان للإبلاغ عن التزامات اتفاق التمويل في إطار الحوار المنظم بشأن التمويل، وهو أساس جيد لتقارير المجلس السنوية، ولكنها أعربت عن القلق إزاء التفسيرات المختلفة بين منظمات مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في ما يتعلق بـ "الالتزامات الخاصة بكل كيان" وبكيفية الإبلاغ عنها. واقترحت أن تحدد المنظمات، في إطار الحوارات المنظمة بشأن التمويل، جدولا زمنيا لإجراء استعراض سنوي لمتابعة اتفاق التمويل مرة في كل دورتين عاديتين، وللتفكير مليا في الالتزامات الجماعية، ولسرد كيفية إسهام كل كيان.

79 - وأعربت وفود أخرى عن القلق من أن التقدم المحرز في وضع توجيهات إطار الأمم المتحدة للتعاون لا يزال محدودا، وأن المنظمات ما زال يتعين عليها إظهار "استعراض أولي كامل للمبادئ" لمتطلبات إعداد التقارير وعمليات موافقة المجلس على الصعيد القطري. ولوحظ أنه ينبغي لإطار الأمم المتحدة للتعاون أن يطلق استعراضا حقيقيا لتشكيلة فريق الأمم المتحدة القطري، بما في ذلك فهم أكبر لدور الأمم المتحدة، بالمقارنة مع الجهات الفاعلة الإنمائية الأخرى. وطُلبت تفاصيل عن الكيفية التي يعتزم بها البرنامج الإنمائي وصندوق السكان إظهار التقدم المحرز في الإصلاحات الرئيسية المبينة في توجيهات إطار الأمم المتحدة للتعاون.

80 - واعترفت الوفود بالتقدم المحرز في تنفيذ إطار الإدارة والمساءلة، وطلبت تفاصيل عن مجموعة التحديات التي تواجهها المنظمات في جهودها الرامية إلى الامتثال لهذا الإطار وعن الخطوات المتخذة لمعالجتها. وشددت على ضرورة ضم الركائز الثلاث للإصلاح (الشؤون الإنسانية والتنمية والأمن) معا، وهو ما لن يتم إلا من خلال تحسين أداء البرنامج الإنمائي في منع نشوب النزاعات. وطُلبت تفاصيل عن كيفية عمل البرنامج الإنمائي مع مكتب تنسيق العمليات الإنمائية للأمم المتحدة وبعثات حفظ السلام والجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني لضمان الاتساق والتنفيذ في التحليل والتخطيط والتنسيق المشترك في الدول الهشة والمتأثرة بالنزاعات.

81 - وقال أعضاء المجلس إن نجاح إصلاح الأمم المتحدة يتوقف على النقل السلس للمهام إلى نظام المنسقين المقيمين الجديد (الذي ينبغي ألا يؤثر في الأنشطة البرنامجية)، ومن خلال مواصلة توفير البرنامج الإنمائي الخدمات الاستشارية للمنسقين المقيمين. وطلبوا الحصول على تفاصيل عن إيرادات البرنامج الإنمائي المتأتية من تقديم خدمات إلى نظام المنسقين المقيمين، بما في ذلك تعزيز مكاتب الدعم الإداري المشتركة و "مدى أهمية" الزيادات في التكاليف. وتوقعت الوفود موافاة البرنامج الإنمائي المجلس بآخر المستجدات في عام 2020. وشجعت البرنامج الإنمائي وصندوق السكان على الاستفادة من النماذج الإقليمية، من قبيل اللجان الاقتصادية الإقليمية، من أجل تعزيز التعاون الإقليمي. ورحبت بمقترح صندوق السكان أن تُرفع رتبة ممثلي الصندوق إلى مستوى رؤساء المكاتب القطرية في الأماكن التي ليس للصندوق فيها وجود قطري، وطلبت الاطلاع على الآثار المترتبة على ذلك في الميزانية. ورحبت بوفورات التكاليف على نطاق مكتب خدمات المشاريع، وبعمل مجموعة ابتكار الأعمال التابعة لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة على جمع أفضل الممارسات في مجال المشتريات لما فيه صالح منظومة الأمم المتحدة.

82 - ورحبت الوفود بالصيغة المنسقة لتقديم التقارير على نطاق المنظومة، وشجعت المنظمات الأربع على اتباع النموذج الذي وضعه مكتب تنسيق العمليات الإنمائية. وطُلبت تفاصيل عن مدى سير المنظمات على المسار الصحيح نحو تحقيق أهداف اتفاق التمويل. والتمست إيضاحات بشأن ما إذا كانت ستظل الدراسة الاستقصائية السابقة لنظام المنسقين المقيمين للبرنامج الإنمائي تُستخدم كوسيلة للإبلاغ. وسلَّمت بالطابع الجماعي لاتفاق التمويل، والتمست توضيحات بشأن الكيفية التي تعتزم بها المنظمات الإنمائية بالأمم المتحدة الإبلاغ عن المساعدات التي يقدمها بعضها إلى البعض الآخر في ضوء النتائج الجماعية.

83 - وردت مديرة مكتب العلاقات الخارجية والدعوة بالبرنامج الإنمائي، فقالت إن المنظمات تتعاون في مجالات تخطيط أطر التعاون ورصدها وتقييمها على الصعيد القطري. وأضافت قائلة إن البرنامج الإنمائي شارك في وضع المبادئ التوجيهية لإطار الأمم المتحدة للتعاون، بالتعاون مع مكتب تنسيق العمليات الإنمائية، الذي جرت مواءمة خططه واستراتيجياته وسياساته معه. وقالت إن هذا كان أيضا الحال بالنسبة لمواءمة عملية وضع التقارير واتفاق التمويل. ومضت تقول إن البرنامج الإنمائي لم يسترد بعد جميع الإيرادات المتأتية من خدمات نظام المنسقين المقيمين، وإنه لا يزال يعكف على تحديد تلك التكاليف. وشددت على أهمية توفر قاعدة موارد أساسية متينة للبرنامج الإنمائي من أجل الوفاء بولايته. وأردفت قائلة إن البرنامج الإنمائي تعاون مع الفريق العامل المعني بتسيير الأعمال لاستكشاف سبل زيادة الكفاءة، وقد حول عجزا إلى فائض باستثماره بشكل أكبر في البرامج القطرية مع دعم إصلاح الأمم المتحدة. وختمت بالقول إنه بالنسبة للدراسة الاستقصائية لنظام المنسقين المقيمين، كرر البرنامج الإنمائي تأكيد التزامه بمواصلة استكشاف سبل الحصول على تعليقات من الشركاء بشأن كيفية أداء منظومة الأمم المتحدة على صعيد قطري.

84 - وقالت نائبة المديرة التنفيذية (لشؤون الإدارة) في صندوق السكان إن النتائج التي جرى التوصل إليها إطار الأمم المتحدة للتعاون ستصبح النتائج المعتمدة في وثائق البرنامج القطري، التي تساعد على توسيع إطار الأمم المتحدة للتعاون باعتبارها خططا للتنفيذ. وأضافت قائلة إنه فيما يتعلق بالإبلاغ، جرت مواءمة نظم صندوق السكان مع نظام UN-INFO، وسيؤدي نهجه الجديد في التخطيط المركزي للموارد إلى مواصلة تحقيق التكامل في الإبلاغ السلس بين النظامين. وسيظل الفريق القطري يضم الوكالات المقيمة وغير المقيمة، مما يتيح لمنظومة الأمم المتحدة الفرصة للنظر في نماذج جديدة لتسيير الأعمال. واعتبرت أن الجزء المصاحب للتوجيهات المتعلقة بإطار الأمم المتحدة للتعاون أتاح خيارات فيما يتعلق بتشكيل الفريق القطري، للوكالات المقيمة وغير المقيمة على حد سواء. ومضت تقول إن تنفيذ إطار الإدارة والمساءلة على الصعيد القطري جرى بشكل تدريجي بالنظر إلى أن المكاتب القطرية كانت تتكيف تدريجيا مع طريقة العمل الجديدة، التي تشمل تنفيذ أداة التقييم الجديدة للمنسق المقيم. وأردفت قائلة إن صندوق السكان يقوم ببناء قدرات ممثليه المساعدين (غير الموجودين في البلد) للاضطلاع بدور فني أكبر في إطار الأفرقة القطرية ورؤساء المكاتب. وأكدت أن التكاليف المترتبة على ذلك الجهد كانت ضئيلة. واستطردت بالقول إن تركيز صندوق السكان على منظور 'العميل'، في إطار المجموعة المعنية بالابتكارات في مجال الأعمال، أظهر أنه يلزم زيادة الاستثمارات في النظم والمباني والخدمات لتعزيز أوجه الكفاءة وتحقيق المزيد من الوفورات في التكاليف. وختمت قائلة إن الدراسة التجريبية التي أجراها صندوق السكان في جنوب أفريقيا تشكل نموذجا للجهود الرامية إلى توحيد الخدمات المقدمة إلى المكاتب الصغيرة وتحقيق المزيد من الوفورات في التكاليف وتعزيز أوجه الكفاءة.

85 - وأشار المستشار والمدير العام لمكتب نيويورك التابع لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، إلى أن إطار الإدارة والمساءلة كان عملا قيد التنفيذ ويسير في الاتجاه الصحيح. وذكر أنه لا تزال هناك بعض المسائل التي يتعين إيجاد تسوية لها على كل من الصعد القطري والإقليمي ودون الإقليمي فيما يتصل بالطرائق التعاقدية. ورأى أن أحد الجوانب المهمة يتمثل في الشمول الذي يشكل عاملا رئيسيا لمكتب خدمات المشاريع باعتباره وكالة غير مقيمة. ومضى يقول إنه فيما يتعلق بالعمليات على نطاق المنظومة والمجموعة المعنية بالابتكارات في مجال الأعمال، هناك الكثير مما يمكن أن يقدمه مكتب خدمات المشاريع من خلال عمليات الشراء والشراء الإلكتروني، وبشأن نوعية الهياكل الأساسية. أما فيما يتعلق بالتقدم المحرز في الوفاء بالالتزامات المتعهد بها في اتفاق التمويل، فقال إن مكتب خدمات المشاريع قد أوضح أن تصنيف النفقات حسب الأهداف هو مؤشر لا تزال المنظمة تعمل على تحقيقه.

86 - وأحاط المجلس التنفيذي علما بآخر المستجدات المتعلقة بتنفيذ قرار الجمعية العامة 279/72 بشأن إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية.

حادي عشر - أساليب عمل المجلس التنفيذي

87 - أشار نائب رئيس المجلس التنفيذي إلى أنه وفقا للقرار 6/2019، قامت أمانات مجالس البرنامج الإنمائي/صندوق السكان/مكتب خدمات المشاريع واليونيسف وهيئة الأمم المتحدة للمرأة بصياغة اقتراح مشترك لتحسين أساليب عمل الاجتماعات المشتركة للمجالس. وقد وافق مكتب المجلس على أنه، بدلا من إجراء مناقشات عامة في الجلسة بشأن هذا البند، سيستخدم المجلس الوقت المخصص للتفاوض بشأن قرار من القرارات المتخذة في جلسات غير رسمية.

88 - ولم تبد الوفود أي تعليقات على هذا البند.

89 - واتخذ المجلس التنفيذي القرار 22/2019 بشأن أساليب عمل المجلس التنفيذي.

ثاني عشر - الزيارات الميدانية

90 - قدم المقرر التقرير عن الزيارة الميدانية المشتركة إلى كولومبيا التي قامت بها المجالس التنفيذية للبرنامج الإنمائي/صندوق السكان/مكتب خدمات المشاريع واليونيسف وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأغذية العالمي (DP/FPA/OPS-ICEF-UNW-WFP/2018/CRP.1) والتي جرت في الفترة من 11 إلى 18 أيار/مايو 2019، أعقبه عرض فيلم قصير عن الزيارة الميدانية المشتركة. وتضمنت الزيارة عقد عدة اجتماعات مع السلطات الكولومبية، مثل وزارة الخارجية والوكالة الرئاسية الكولومبية للتعاون، وإدارة التخطيط الوطنية، واللجنة القانونية لإنصاف المرأة التابعة لكونغرس الجمهورية، وبعض المستشارين الرئاسيين الرفيعي المستوى، والسلطات الوطنية الأخرى التي تعمل مع مؤسسات الأمم المتحدة.

91 - وقال إن حكومة كولومبيا أبدت اهتماما خاصا بتعزيز تعاونها مع منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، مع الأخذ في الاعتبار ضرورة التخطيط لعملها وفقا لمطالب واحتياجات البلد المستفيد في المجالات البالغة الأهمية حيث يكون للأمم المتحدة قيمة مضافة فيها. وأضاف أن من المهم النظر في الحاجة إلى تركيز عمل عناصر منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على المزايا النسبية لكل من مؤسساتها، مع الأخذ في الاعتبار أنه من المهم تعزيز العمل المشترك بين الوكالات باعتباره ميزة أساسية. واعتبر أن من المهم أيضا النظر في أن تركز منظومة الأمم المتحدة الإنمائية عملها في هذا المجال على تنفيذ الإجراءات التي من شأنها أن تعزز القدرات الوطنية والمحلية على نحو مستدام. وختم أخيرا بالقول إن من الضروري إنعاش الاعتمادات وتكرار الممارسات الجيدة والنتائج التي حققتها المؤسسات والمجتمعات المحلية.

92 - وشدد أحد الوفود على الدور الرئيسي الذي يضطلع به فريق الأمم المتحدة القطري في كولومبيا في دفع عجلة إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وتجديد نظام المنسقين المقيمين، في إطار الجهود الرامية إلى تنفيذ خطة عام 2030. وقال إن هذه الجهود أسفرت عن تحسين الاتساق مع الخطط الإنمائية الوطنية وزيادة مرونة الاتصالات، مما يساعد على تحديد المجالات التي يمكن فيها لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن تساعد على أفضل وجهٍ الحكومةً بطريقة متكاملة ومتسقة.

93 - وأحاط المجلس التنفيذي علما بالتقرير المتعلق بالزيارات الميدانية المشتركة إلى كولومبيا التي قامت بها المجالس التنفيذية للبرنامج الإنمائي/صندوق السكان/مكتب خدمات المشاريع واليونيسف وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأغذية العالمي (DP/FPA/OPS-ICEF-UNW-WFP/2018/CRP.1).

ثالث عشر - مسائل أخرى

كلمة رئيسة مجلس موظفي البرنامج الإنمائي/صندوق السكان/مكتب خدمات المشاريع وهيئة الأمم المتحدة للمرأة

94 - سلطت الرئيسة المعيَّنة حديثا لمجلس موظفي البرنامج الإنمائي/صندوق السكان/مكتب خدمات المشاريع وهيئة الأمم المتحدة للمرأة الضوء، في البيان الذي أدلت به، على تفعيل عمل المجلس مع الإدارة العليا والموظفين. ووجهت الانتباه إلى الثقافة السائدة في مكان العمل والطرائق التعاقدية والمهارات القيادية

ودور الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة. ورحبت بخطة صندوق السكان لإقامة مكان عمل يكفل الاحترام وباستراتيجية البرنامج الإنمائي "موظفون لعام 2030". بيد أنه، على الرغم من كل ذلك، رأت أنه لا يزال الموظفون يترددون في الافصاح عن آرائهم، ويسود تصور سلبي عام مؤداه أن ممارسات التوظيف لم توفر تكافؤ الفرص، في حين لا يزال يشكل النقص في الإبلاغ عن سوء السلوك وإساءة استعمال السلطة والتحرش الجنسي تحديا. ومضت تقول إن اجتذاب الموظفين واستبقاءهم مسألتان أساسيتان؛ وشجعت البرنامج الإنمائي وصندوق السكان على اتباع الممارسات الجيدة التي اعتمدتها اليونيسف ومكتب خدمات المشاريع. واعتبرت أنه ينبغي للمنظمات أن تعطي الأولوية لتوظيف القادة ذوي الكفاءات العالية واستبقائهم، وهما عاملان أساسيان لاجتذاب الموظفين ذوي الكفاءات العالية واستبقائهم. وقالت إن المجلس يؤيد الاستعراض الذي أجراه مكتب البرنامج الإنمائي للموارد البشرية لأداء السياسات، وكان يعمل مع مؤسسات الأمم المتحدة من أجل تنسيق الأساليب التي تحكم شروط الخدمة ومراجعة المرتبات المحلية؛ كما أنه يعمل مع الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة في معالجة القضايا المتراكمة.

95 - وأثنت مجموعة من الوفود على اليونيسف لنشرها تقرير فرقة العمل المستقلة المعنية بالتمييز بين الجنسين والتحرش الجنسي والمضايقة وإساءة استعمال السلطة في مكان العمل، وأقرت بالجهود التي تبذلها فرقة العمل المعنية بمكافحة التحرش الجنسي التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين. وشجعت الصناديقَ والبرامج الأخرى على أن تحذو حذو اليونيسف وأن تقوم بمراجعات مماثلة. واعتبرت مشاركة جميع أصحاب المصلحة أساسية لتعزيز ثقافة التغيير. وقالت إنه يجب أن يشعر الموظفون بالأمان كي يفصحوا عن آرائهم ويبلغوا عن سوء السلوك ويجب أن تتاح لهم إمكانية الوصول إلى آليات حيادية وسرية للإبلاغ والتحقيق والوساطة. وأشارت المجموعة إلى ثلاثة عناصر للتغيير في الثقافة: (أ) اعتماد سياسات وإجراءات تنظيمية مناسبة بشأن المضايقة، وتضارب المصالح، وإساءة استعمال السلطة؛ (ب) تشغيل المؤسسات وتوفير القدر الكافي من الموظفين؛ (ج) مواصلة تعزيز الثقافة الأخلاقية في مكان العمل. وختمت بالقول إن من المهم إقامة نظام قضائي قوي داخل منظومة الأمم المتحدة، يضطلع بمهام من ضمنها تسوية النزاعات بحزم والقيام بوساطة أكثر فعالية من حيث التكلفة، يستتبعها إجراء تحقيقات وتنفيذ النتائج في الوقت المناسب.

96 - وردا على ذلك، أكدت المديرة بالوكالة لمكتب الخدمات الإدارية في البرنامج الإنمائي، أن استراتيجية البرنامج الإنمائي "موظفون لعام 2030" عالجت المسائل الرئيسية المطروحة. وقالت إنه تعيَّن على المنظمات أن تكفل مواءمة الطرائق التعاقدية، بغض النظر عن نوعها، مع الوظائف المطلوبة، والتركيز على قدرة المشرفين على المشاركة بشكل عادل في جميع مراحل دورات الأداء. وأكدت أن البرنامج الإنمائي اتخذ تدابير، بما في ذلك اعتماد شهادات في إدارة الأفراد، في إطار تدابيره الوقائية من أجل التغيير في الثقافة. وبالمثل، اعتبرت أن التحرش الجنسي يرتبط بالتحديات القائمة في مكان العمل، بما في ذلك المساواة بين الجنسين والاستبعاد وتسلط الأقران وإدارة الأفراد. وأضافت أن اتخذ البرنامج الإنمائي اتخذ إجراءات للقيام مع مكتب أمين المظالم بتجربة إنشاء شبكة من 'ميسري إقامة أماكن عمل تكفل الاحترام' لدعم الموظفين، وسوف يستخدم القدرات الإضافية التي تحظى بتأييد اليونيسف في مجال الوساطة. وأردفت تقول إن البرنامج الإنمائي وسع خطوطه المستقلة للمساعدة على التصدي لجميع أنواع المضايقة والتمييز وإساءة المعاملة. وسيواصل البرنامج الإنمائي إجراء الاستقصاء السنوي العالمي للموظفين، الذي يضبط تلك المسائل. وفيما يتعلق بالتوظيف، أكدت أن البرنامج الإنمائي سيكفل اعتماد سياسات جديدة بشأن التخطيط الوظيفي، وسياسة محدثة للتنقل، اعتبارا من عام 2020، وسيتبع الممارسات التي تعتمدها اليونيسف ومكتب خدمات المشاريع لإنهاء برامج التدريب الداخلي غير المدفوعة الأجر.

97 - وقال مدير شعبة الموارد البشرية في صندوق السكان، إن الصندوق يراعي المساواة بين الجنسين في توزيع الوظائف بين الموظفين، على الرغم من أن الإدارة العليا لا تعكس تلك المساواة - وهي مسألة يواصل صندوق السكان معالجتها. وقال إن سياسة صندوق السكان المعنية بالإعاقة ستتناول مسائل تتعلق باستيعاب الجميع في مكان العمل، بينما تركز المبادرة الثقافية على الكياسة في مكان العمل. وفيما يتعلق بالتحرش الجنسي والاستغلال والانتهاك الجنسيين، أوضح أن صندوق السكان وضع سياسات تكفل للموظفين شعورا بالراحة للإبلاغ. واعتبر أن الاستقصاء العالمي للموظفين لعام 2018 أشار إلى شعور الموظفين بالثقة لدى الإبلاغ عن حالات سوء السلوك، بما في ذلك التحرش الجنسي. وأكد التزام صندوق السكان بإجراء دراسة استقصائية مماثلة للدراسة التي أجرتها اليونيسف. وفيما يتعلق بالصحة العقلية والرفاه، قال إن صندوق السكان اتخذ موقفا وقائيا واستباقيا يشمل تدريب المسعفين في مجال الصحة العقلية. وأكد أن صندوق السكان سيوفد 'مستشارين معنيين بكفالة الاحترام في أماكن العمل' على الصعيد القطري، إضافة إلى برنامجه لمساعدة الموظفين، لدعم التصدي لأشكال أخرى من المضايقة أو العنف في مكان العمل. وفيما يتعلق بالتوظيف، ختم بالقول إن صندوق السكان سيعالج الشواغل المتعلقة بالشفافية وأن صندوق السكان يعمل مع المديرين كي يدركوا دورهم في ضمان تهيئة بيئة عمل صحية وآمنة وقائمة على المشاركة.

98 - وقال المستشار والمدير العام لمكتب نيويورك التابع لمكتب خدمات المشاريع، إن مكتب خدمات المشاريع أجرى دراسة استقصائية سنوية لآراء الموظفين ودراسة استقصائية منفصلة بشأن السلوك في مكان العمل، وجمعهما في عام 2019. ورأى أن نتائج الدراسة الاستقصائية حددت سياسات مكتب خدمات المشاريع وأظهرت أن التطوير الوظيفي والتنوع والتوظيف مسائل مهمة للموظفين. وأقر برنامج مكتب خدمات المشاريع السنوي لمنح مكافآت الجدارة بأداء الموظفين في جميع مستويات العقود. وأردف يقول إن مكتب خدمات المشاريع عمل مع مجلس الموظفين في قيادة الطرائق التعاقدية الجديدة، ولا سيما فيما يتعلق بالمنظمات الميدانية. أما فيما يتعلق بتسوية النزاعات، فقد أنشأ مكتب خدمات المشاريع شبكة من الأقران قام من خلالها بتدريب الأفراد لإنشاء كادر من الموظفين يكون قادرا على التصدي في غضون مهلة قصيرة للنزاعات على المستوى الميداني. وفيما يتعلق بالقيادة، قال إن مكتب خدمات المشاريع يستكشف سبل إدارة ثقافة مكان العمل وتحسينها، باستخدام نتائج الدراسة الاستقصائية لآراء الموظفين كأهداف في خطط الأداء التي يضعها المديرون.

99 - وأحاط المجلس التنفيذي علما ببيان رئيسة مجلس موظفي البرنامج الإنمائي/صندوق السكان/مكتب خدمات المشاريع وهيئة الأمم المتحدة للمرأة.

اتخاذ القرارات

الحوار المتعلق بالتمويل المنظم لصندوق الأمم المتحدة للسكان

100 - لاحظت مجموعة من الوفود أنه، على الرغم من قبولها بالقرار الصادر عن مكتب المجلس بمواصلة المفاوضات بشأن القرار المتعلق بالحوار الذي يتناول التمويل المنظم لصندوق السكان، جرى مع الأسف تسييس المناقشة دون داع لذلك. وقالت إن المجموعة كانت واضحة في موقفها بشأن الحفاظ على ولاية صندوق السكان المتمثلة في حماية الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية والنهوض بها. واعتبرت أن أي جهد يبذل للعودة إلى ما كان سائدا عام 1994 يشكل تعديا مباشرا على النهوض بالصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية وحقوق الإنسان والتقدم المحرز في جدول الأعمال حتى الآن - وهذه المسألة غير مقبولة

بشكل خاص خلال الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لمؤتمر القاهرة واعتماد برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والذكرى السنوية الخمسين لإنشاء صندوق السكان. وذكرت مجموعة الوفود أن المسائل المطروحة تتجاوز نطاق الحوار المتعلق بالتمويل المنظم، الذي يهدف إلى تخصيص التمويل من الجهات المانحة في المجالات التي تشتد فيها الحاجة إلى التمويل من أجل تحقيق الأهداف الثلاثة المؤدية إلى التحول في الخطة الاستراتيجية لصندوق السكان 2018-2021، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ولاحظت المجموعة أن نص القرار كان قد وضع تحت إجراء الموافقة الصامتة، وأن الدول الأعضاء التي تؤيد هذا البيان لم تتلق إشعارا بأن إجراء الموافقة الصامتة قد توقف. ونوهت المجموعة بقرار أعضاء المكتب التوصية بالإحالة مع إيلاء الاعتبار الواجب لها، غير أنها لم تتمكن من دعم هذا النهج. وختمت بالقول إن نص القرار الذي عرضه الميسِّر وردَ في تعديل طفيف على الصياغة المتفق عليها سابقا، أي في القرارات الصادرة بشأن الحوار المتعلق بالتمويل المنظم في الأعوام 2016 و 2017 و 2018. وأعربت المجموعة عن مساندتها لولاية الصندوق بشكل تام، وطلبت تقديم إيضاحات بشأن السبل التي جرى التوصل فيها إلى تلك القرارات، سواء في المكتب أو في المجلس.

المرفق الأول

القرارات التي اتخذها المجلس التنفيذي في عام 2019

المحتويات

الرقم		الصفحة
	الدورة العادية الأولى لعام 2019	
	(من 21 إلى 25 كانون الثاني/يناير 2019)	
1/2019	سياسة التقييم المنقحة لصندوق الأمم المتحدة للسكان	87
2/2019	تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع عن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات لعام 2017	88
3/2019	أساليب عمل المجلس التنفيذي	90
4/2019	تنفيذ قرار الجمعية العامة 279/72 المؤرخ 31 أيار/مايو 2018 المتعلق بإعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في سياق الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية لعام 2018	90
5/2019	عرض عام للقرارات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى لعام 2019	92
	الدورة السنوية لعام 2019	
	(30 أيار/مايو، و 3-4 و 6 -7 حزيران/يونيه 2019)	
6/2019	التقرير السنوي لمدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	94
7/2019	تقييم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	95
8/2019	تقرير عن النتائج التي حققها صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية في عام 2018	97
9/2019	متطوعو الأمم المتحدة: تقرير مدير البرنامج	98
10/2019	التقرير السنوي للمديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان	99
11/2019	تقييم صندوق الأمم المتحدة للسكان	99
12/2019	التقرير السنوي للمديرة التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	100
13/2019	تقارير مكاتب الأخلاقيات التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	101
14/2019	تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع عن المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات وردود الإدارة	102

15/2019 معلومات مستكملة عن تنفيذ قرار الجمعية العامة 279/72 المؤرخ 31 أيار/مايو 2018 بشأن إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في سياق الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية 104

16/2019 أساليب عمل المجلس التنفيذي 106

17/2019 استعراض عام للقرارات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام 2019 109

الدورة العادية الثانية لعام 2019
(من 3 إلى 6 أيلول/سبتمبر 2019)

18/2019 الحوار المنظم بشأن التمويل لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي 111

19/2019 سياسة التقييم المنقحة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي 113

20/2019 مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع 114

21/2019 الاستعراض المشترك لتعاريف التكاليف الحالية وتصنيفات الأنشطة والتكاليف المرتبطة بها 115

22/2019 أساليب عمل المجلس التنفيذي 115

23/2019 عرض عام للقرارات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية لعام 2019 116

1/2019

سياسة التقييم المنقحة لصندوق الأمم المتحدة للسكان

إن المجلس التنفيذي

1 - ***يرحب*** بسياسة التقييم المنقحة (DP/FPA/2019/1)؛

2 - ***يؤيد*** سياسة التقييم المنقحة لعام 2019؛

3 - ***يؤكد من جديد*** دور مهمّة التقييم في صندوق الأمم المتحدة للسكان، ويشدد على أهمّية وجود أدلّة تقييم مُستقلّة عالية الجودة لدعم الخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة 2018-2021، من أجل التعجيل في تنفيذ خطة التنمية المُستدامة لعام 2030؛

4 - ***يطلب*** إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب التقييم المستقل التماس الفرص دوماً مع سائر وكالات الأمم المتحدة لإجراء تقييمات مشتركة للبرمجة المشتركة، وكذلك للفصل المشترك من الخطة الاستراتيجية؛

5 - ***يشجع*** إدارة صندوق الأمم المتحدة للسكان على العمل مع مكتب التقييم لمواصلة جهوده الرامية إلى زيادة معدل تنفيذ التقييمات اللامركزية وكفالة أن تستخدم الإدارة على جميع المستويات نتائج التقييم بوصفها مصدرا رئيسيا للأدلة لاتخاذ قرارات بشأن تعزيز البرامج، وكذلك لنشر نتائج التقييم وأنشطة تنفيذها والإبلاغ عنها على النحو الواجب؛

6 - ***يطلب*** من صندوق الأمم المتحدة للسكان أن يقدم إلى المجلس التنفيذي في إطار التقرير السنوي عن وظيفة التقييم، ابتداء من عام 2019، تقريرا بشأن جميع الإجراءات المتخذة على جميع المستويات لزيادة الإنفاق على التقييمات إلى نسبة 1,4 في المائة كحد أدنى و 3 في المائة كحد أقصى، على أن يشمل ذلك تفاصيل عن كيفية تخصيص الأموال للتقييم وفقا لما تنص عليه السياسة؛

7 - ***يشجع*** صندوق الأمم المتحدة للسكان على أن يقدم إلى المجلس التنفيذي في عام 2020، في إطار التقرير السنوي عن وظيفة التقييم، تقريرا يشرح فيه كيف تنتِج التقييمات المعارفَ والأدلةَ المحددة التي يحتاج إليها الصندوق من أجل تنفيذ خطة عام 2030، وكيف يتم نشر تلك المعارف والأدلة والإبلاغ عنها على النحو الواجب؛

8 - ***يطلب*** من صندوق الأمم المتحدة للسكان أن يقدم إليه في إطار التقرير السنوي عن وظيفة التقييم تقريراً بشأن التقدم المحرز في تنفيذ ردود الإدارة المتعلقة بالتقييمات وما ينتج عن ذلك من تغيرات في السياسات والبرامج والممارسات.

25 كانون الثاني/يناير 2019

2/2019

تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع عن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات لعام 2017

إن المجلس التنفيذي

فيما يتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية:

1 - ***يحيط علما*** بالتقرير (DP/2019/7) المتعلق بالإجراءات التي اتخذها كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية والإجراءات الأخرى التي يُعتزم اتخاذها لتنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات عن الفترة المالية المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2017؛

2 - ***يلاحظ*** الآراء غير المشفوعة بتحفظات الصادرة عن مجلس مراجعي الحسابات لعام 2017؛

3 - ***يلاحظ*** التقدم الذي أحرزه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية في معالجة الأولويات السبع العليا المتصلة بمراجعة الحسابات في الفترة 2016-2017؛

4 - ***يؤيد*** الأولويات الإدارية السبع العليا المقترحة المنقحة المتصلة بمراجعة حسابات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لفترة السنتين 2018-2019؛

5 - ***يذكّر*** بقراريه 3/2018 و 13/2018، ويؤكد ضرورة أن يعالج برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المسائل المتعلقة باستراتيجيات الرقابة على المشتريات والحد من الغش، والإدارة المالية للمكاتب القطرية وكفالة استدامتها، وإدارة البرامج/المشاريع وتقييمها، والشراكات وتعبئة الموارد؛

6 - ***يقرّ*** النتائج التي خلص إليها مجلس مراجعي الحسابات بشأن رصد المخاطر في المكاتب القطرية، ويطلب من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يكفل توفير القدرة اللازمة للقيام بذلك بفعالية، ويطلب إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يقدم إلى المجلس في دورته السنوية لعام 2019 تقريراً عن تنفيذ السياسة المحدثة لإدارة المخاطر المؤسسية، حسب الاقتضاء، وكذلك في إطار تقريره عن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات؛

7 - ***يلاحظ*** أن الكثير من توصيات مجلس مراجعي الحسابات هي توصيات على المستوى القطري، ويطلب من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن ينظر في اتخاذ إجراءات أكثر انتظاما في إطار الاستعراضات الجارية حاليا للعمليات المؤسسية والهيكل المؤسسي؛

8 - ***يسلّم*** بالجهود التي يبذلها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ويشجع البرنامج الإنمائي على مواصلة تحسين إجراءات استعادة الخسائر المالية، بما فيها تلك الناجمة عن الغش؛

9 - ***يدعم*** الجهود المتواصلة التي تبذلها إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2017، فضلا عن التوصيات المتبقية من سنوات سابقة؛

فيما يتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان:

10 - ***يحيط علما*** بالتقرير (DP/FPA/2019/2) المتعلق بالإجراءات التي اتخذها صندوق الأمم المتحدة للسكان والإجراءات الأخرى التي يعتزم اتخاذها من أجل تنفيذ التوصيات الصادرة عن مجلس مراجعي الحسابات عن الفترة المالية المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2017؛

11 - ***يلاحظ*** رأي المراجعين الذي أصدره مجلس مراجعي الحسابات وقرر فيه أن البيانات المالية لصندوق الأمم المتحدة للسكان تعرض بأمانة، من جميع الجوانب الجوهرية، المركز المالي للصندوق في 31 كانون الأول/ديسمبر 2017 وأداءه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام؛

12 - ***يلاحظ أيضا*** التقدم الذي أحرزه صندوق الأمم المتحدة للسكان في معالجة توصيات السنة السابقة ويدعم الجهود الجارية التي تبذلها الإدارة لتنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2017؛

13 - ***يشجع*** جهود صندوق الأمم المتحدة للسكان الرامية إلى مواصلة تحسين نضج إدارة المخاطر على جميع المستويات في المنظمة (بما يشمل تعزيز نهوج التعامل مع مخاطر الغش، ومراجعة حسابات المخزون وإدارة سلسلة الإمداد)، ويشجع صندوق الأمم المتحدة للسكان على مواصلة اعتماد نهج قائم على المخاطر حين تحديد نطاق مراجعة حسابات الشركاء المنفذين من أجل التخفيف من خطر الإفراط في الرقابة، ويطلب من صندوق الأمم المتحدة للسكان أن يقدم إلى المجلس في دورته السنوية لعام 2019 تقريرا عن تنفيذ وإنفاذ وتوفير موارد السياسة المنقحة لإدارة المخاطر المؤسسية والسياسات والإجراءات المتعلقة بإدارة إمدادات البرامج، حسب الاقتضاء، وكذلك في إطار تقريره عن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات؛

14 - ***يشجع أيضا*** صندوق الأمم المتحدة للسكان على التأكد من أن استثماره في وضع نظام جديد لتخطيط موارد المؤسسة سينتج معلومات يمكن للإدارة أن تعمل على أساسها لحفز تحسينات على صعيد تبيّن وإدارة المخاطر التي تتهدد إنجاز الاستراتيجيات وتحديد الأولويات بشأنها، بما في ذلك فيما يتعلق بالخسائر في مخزون السلع الأساسية وأداء شركائه المنفذين، والعمل مع سائر الصناديق والبرامج من أجل كفالة التوافق بين النظم المركزية لتخطيط الموارد؛

فيما يتعلق بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع:

15 - ***يحيط علما*** بالتقرير (DP/OPS/2019/1) المتعلق بالتقدم المحرز في تنفيذ مختلف التوصيات المتعلقة بالسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2017 والجهود الجارية في الوقت الحاضر لكفالة تنفيذ التوصيات المتبقية بنجاح؛

16 - ***يسلّم*** بأن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع يحتاج لمواصلة العمل حتى ما بعد السنة المالية 2018 لتنفيذ التوصيات بنجاح لأنه تلقى هذه التوصيات قرب نهاية تموز/يوليه 2018، ولأن الكثير منها يتطلب اهتماماً طويل الأجل.

25 كانون الثاني/يناير 2019

3/2019

أساليب عمل المجلس التنفيذي

إن المجلس التنفيذي

1 - ***يحيط علما*** بالنظام الداخلي للمجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع واليونيسف وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأغذية العالمي؛

2 - ***يذكر*** بالقرار 22/2018 المتعلق بأساليب عمل المجلس التنفيذي الذي طُلب فيه من مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، بالتعاون مع مكاتب اليونيسف وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأغذية العالمي إطلاق عملية تشاورية مشتركة مع الدول الأعضاء، اعتبارا من الدورة العادية الأولى لعام 2019؛

3 - ***يحيط علما مع التقدير*** بتشكيل فريق أساسي من الدول الأعضاء لقيادة العملية التشاورية المشتركة مع الدول الأعضاء، بأسلوب يتسم بالانفتاح والشفافية ويشمل الجميع، بهدف دراسة مدى كفاءة وجودة دوراتها الحالية، فضلا عن وظائف الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية، استنادا إلى الرد المشترك الذي أعدته الأمانات وبالتشاور الوثيق مع جميع الدول الأعضاء، لطلب ملاحظاتها على البيان الخطي الصادر عن الفريق الأساسي؛

4 - ***يطلب*** من أمانات المجلس التنفيذي دعم الفريق الأساسي، عند الطلب، لتحليل آثار النتائج والاقتراحات التي يخلص إليها؛

5 - ***يتطلع*** إلى تلقي البيان الخطي الذي يُنتظر أن يقدمه الفريق الأساسي في الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية في أيار/مايو 2019، لكي يتاح للأعضاء والمراقبين في المجالس التنفيذية لكل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع واليونيسف وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأغذية العالمي أن ينظروا لاحقا في ما يتضمنه من نتائج وتوصيات.

25 كانون الثاني/يناير 2019

4/2019

تنفيذ قرار الجمعية العامة 279/72 المؤرخ 31 أيار/مايو 2018 المتعلق بإعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في سياق الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية

1 - ***يرحب*** بالمعلومات المستكملة التي قدمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع عن تنفيذ قرار الجمعية العامة 279/72 المؤرخ 31 أيار/مايو 2018 المتعلق بإعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في سياق الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية؛

2 - ***ينوّه*** بالمساهمات المستمرة المقدمة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في تفعيل القرار 279/72 ويطلب منها، تمشيا مع قرار الجمعية العامة 243/71 المؤرخ 21 كانون الأول/ديسمبر 2016 المتعلق بالاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، والقرار 279/72 وخطة الأمين العام بشأن التنفيذ، أن تواصل تقديم الدعم والإسهام في التنفيذ الكامل لنظام المنسقين المقيمين المُنشَّط، بما يشمل نموذج التسلسل الإداري المزدوج والعمل في مصفوفة هياكل متعددة، بحيث يخضع أعضاء فريق الأمم المتحدة القطري للمساءلة والتسلسل الإداري كلٌ في كيانه فيما يتعلق بالولايات الفردية، ويقدمون تقارير دورية عن أنشطتهم الفردية إلى المنسق المقيم؛

3 - ***يدعو*** برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع إلى أن تقدم إلى المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام 2019 معلومات خطية ومتجانسة ومحددة بحسب الوكالات عن تنفيذ قرار الجمعية العامة 279/72، استنادا إلى المعلومات التي سبق تقديمها أثناء المشاورات غير الرسمية؛

4 - ***يسلّم*** بأهمية تحسين الكفاءة والفعالية في خدمات الدعم الإداري بوسائل تشمل في جملة أمور تعزيز التعاون فيما بين الوكالات، ويشجع الرؤساء التنفيذيين لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وصندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على مواصلة اتخاذ الإجراءات حسب الاقتضاء في هذه المجالات؛

5 - ***يرحب*** بالجهود التي يبذلها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لتفعيل الخطط الاستراتيجية الخاصة بكل منها حين تنفيذ قرار الجمعية العامة 279/72؛

6 - ***يطلب*** من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع مواصلة دعم الأمين العام من أجل القيام على نحو تعاوني بتحقيق جيل جديد من أفرقة الأمم المتحدة القطرية، يكون له وجود قطري مصمم خصيصا على أساس الاحتياجات، ويتم بناؤه استنادا إلى إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية ووضعه في صيغته النهائية من خلال حوار صريح وشامل بين الحكومة المضيفة ومنظومة الأمم المتحدة الإنمائية، ييسره المنسق المقيم، لضمان أفضل تشكيلة لتقديم الدعم في الميدان، إضافة إلى تعزيز تنسيق الأنشطة الإنمائية للأمم المتحدة وشفافيتها وكفاءتها وأثرها، وفقا للسياسات والخطط والأولويات والاحتياجات الإنمائية الوطنية؛

7 - ***يرحب*** بالالتزام القوي الذي يبديه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، في إطار مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، حيال إعادة توزيع المكاسب المتأتية عن زيادة الكفاءة نتيجة لإصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، من أجل تمويل الأنشطة الإنمائية، بما في ذلك التنسيق، ويطلب إلى الوكالات الثلاث أن تساهم في تقرير الأمين العام عن الوفورات في التكاليف والمكاسب في الكفاءة وإعادة نشرها وتقديم تقرير محدّث إلى المجلس التنفيذي من خلال آليات الإبلاغ القائمة؛

8 - ***يرحب*** بالخطوات التي اتخذها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لدعم نظام المنسقين المقيمين المنشط، بما في ذلك تحويل مساهمته المرتبطة بتقاسم التكاليف في عام 2019 إلى مكتب

الأمم المتحدة للتنسيق الإنمائي والاتفاق الموقع مع الأمانة العامة للأمم المتحدة في عام 2019 بشأن مستوى الخدمات.

25 كانون الثاني/يناير 2019

5/2019

عرض عام للقرارات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى لعام 2019

إن المجلس التنفيذي

يشير إلى أنه قام في دورته العادية الأولى لعام 2019 بما يلي:

البند 1

المسائل التنظيمية

انتخب أعضاء المكتب التالية أسماؤهم لعام 2019:

الرئيس:	سعادة السيد تشو تاي – يول (جمهورية كوريا)
نائب الرئيس:	سعادة السيد والتون ويبسون (أنتيغوا وبربودا)
نائبة الرئيس:	سعادة السيدة بيسيانا كاداري (ألبانيا)
نائبة الرئيس:	سعادة السيدة جيرالدين بيرن ناسون (أيرلندا)
نائب الرئيس:	سعادة السيد كولين ف. كيلابيلي (بوتسوانا)

وأقرّ جدول الأعمال ووافق على خطة العمل لدورته العادية الأولى لعام 2019 (DP/2019/L.1)؛

ووافق على تقرير الدورة العادية الثانية لعام 2018 (DP/2019/1)؛

واعتمد خطة العمل السنوية للمجلس التنفيذي لعام 2019 (DP/2019/CRP.1)؛

ووافق على خطة العمل المؤقتة لدورته السنوية لعام 2019؛

ووافق على الجدول الزمني التالي للدورتين المتبقيتين للمجلس التنفيذي في عام 2019:

الدورة السنوية:	من 3 إلى 4 ومن 6 إلى 7 حزيران/يونيه 2019
الدورة العادية الثانية:	من 3 إلى 6 أيلول/سبتمبر 2019.

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

البند 2

التقييم

أحاط علما بتقييم الدعم الذي يقدمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل الحد من الفقر في أقل البلدان نموا (DP/2019/4) والمذكرة المرفقة به التي أعدتها الإدارة، وبتقرير مكتب التقييم المستقل عن الدعم الذي يقدمه لتنمية قدرات التقييم (DP/2019/6)؛

البند 3

البرامج القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمسائل ذات الصلة

وافق على البرامج القطرية التالية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وفقا للقرار 7/2014:

أفريقيا: بوروندي (DP/DCP/BDI/4 و Corr.1)؛ والنيجر (DP/DCP/NER/3)؛ وتوغو (DP/DCP/TGO/3)؛

آسيا والمحيط الهادئ: كمبوديا (DP/DCP/KHM/4)؛

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: شيلي (DP/DCP/CHL/4)؛ وإكوادور (DP/DCP/ECU/3)؛

وأحاط علماً بالتمديد الأول للبرنامج القطري للبوسنة والهرسك لمدة سنة واحدة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2019 (DP/2019/3)؛

ووافق على التمديد الثاني لمدة سنة واحدة للبرامج القطرية لكل من جمهورية الكونغو الديمقراطية من 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2019 وجنوب أفريقيا من 1 نيسان/أبريل 2019 إلى 31 آذار/مارس 2020 (DP/2019/3).

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

البند 4

التقييم

اتخذ القرار 1/2019 بشأن سياسة التقييم المنقحة لصندوق الأمم المتحدة للسكان؛

البند 5

البرامج القطرية والمسائل ذات الصلة

وافق على البرنامجين القطريين التاليين لصندوق الأمم المتحدة للسكان وفقا للقرار 7/2014:

كمبوديا (DP/FPA/CPD/KHM/6)؛ والنيجر (DP/FPA/CPD/NER/9)

ووافق على التمديد الثاني للبرنامج القطري لجنوب أفريقيا لمدة سنة واحدة من 1 نيسان/أبريل 2019 إلى 31 آذار/مارس 2020 (DP/FPA/2018/11)؛

الجزء المتعلق بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

البند 6

مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

استمع إلى بيان ألقته المديرة التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع؛

الجزء المشترك

البند 7

توصيات مجلس مراجعي الحسابات

اتخذ القرار 2/2019 المتعلق بتوصيات مجلس مراجعي الحسابات المتصلة بالتقارير التالية: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية: تقرير عن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات، 2017 (DP/2019/7)؛ وصندوق الأمم المتحدة للسكان: متابعةٌ لتقرير مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة لعام 2017: حالة تنفيذ التوصيات (DP/FPA/2019/2)؛ ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع: تقرير عن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات لعام 2017 (DP/OPS/2019/1)؛

البند 8

معلومات مستكملة عن تنفيذ قرار الجمعية العامة 279/72 بشأن إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية

اعتمد القرار 3/2019 حول تنفيذ قرار الجمعية العامة 279/72 المؤرخ 31 أيار/مايو 2018 المتعلق بإعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في سياق الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية

البند 9

أساليب عمل المجلس التنفيذي

اتخذ القرار 4/2019 المتعلق بأساليب عمل المجلس التنفيذي.

25 كانون الثاني/يناير 2019

6/2019

التقرير السنوي لمدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

إن المجلس التنفيذي

1 - ***يحيط علما*** بتقرير مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن النتائج التي تحققت في عام 2018 والتقدم المحرز على صعيد الخطة الاستراتيجية للفترة 2018-2021 (DP/2019/10)

ومرفقاته؛ وبتقرير البرنامج الإنمائي عن توصيات وحدة التفتيش المشتركة في عام 2018 (DP/2019/10/Add.1) ومرفقاته؛ والمرفق الإحصائي (DP/2019/10/Add.2)؛

2 - ***يحيط علماً*** بالملاحظات العشر الواردة في التقرير، ويرحب بالتقدم المحرز نحو تحقيق نتائج الخطة الاستراتيجية في عام 2018، ويحث البرنامج الإنمائي على مراعاة الدروس المستفادة في تنفيذ الخطة مستقبلا؛

3 - ***يشير*** إلى القرار 31/2017 بشأن خطة البرنامج الإنمائي المتكاملة للموارد وميزانيته المتكاملة للفترة 2018-2021، ويقر بأهمية الموارد العادية التي يقدمها البرنامج الإنمائي لضمان مواصلة تنفيذ الإطار الاستراتيجي لكل من برنامج متطوعي الأمم المتحدة وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية؛

4 - ***يحيط علما*** بالتقرير السنوي عن تنفيذ استراتيجية البرنامج الإنمائي للمساواة بين الجنسين في عام 2018 (DP/2019/11) وإنجازات البرنامج الإنمائي من حيث النتائج الإنمائية في إطار كل نتيجة من نتائج الخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي للفترة 2018-2021، وفي الأداء المؤسسي؛

5 - ***يحيط علماً*** بالإنجازات التي تحققت بشأن الحلول المميزة الستة للخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي للفترة 2018-2021، ويطلب إدراج معلومات بهذا الشأن في التقارير السنوية لمدير البرنامج وغيرها؛

6 - ***يقر*** بالجهود المشتركة بين الوكالات لإحراز تقدم في تنفيذ ما جاء في الفصل الموحد بين الخطط الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، ويحث البرنامج الإنمائي على مواصلة العمل في شراكة وثيقة مع هذه المنظمات من أجل زيادة تعزيز فعالية النتائج وتنفيذها، بما يتماشى مع التزامها بإصلاح الأمم المتحدة؛

7 - ***يرحب مع التقدير*** بالتعاون مع المجلس التنفيذي في تنفيذ الخطة الاستراتيجية للفترة 2018-2021، ويطلب إلى البرنامج الإنمائي مواصلة الحوار مع المجلس التنفيذي.

7 حزيران/يونيه 2019

7/2019

تقييم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

إن المجلس التنفيذي

فيما يتعلق باستعراض سياسة التقييم التي وضعها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (DP/2019/13) وردود الإدارة عليه (DP/2019/14):

1 - ***يحيط علما*** بالاستعراض المستقل لسياسة التقييم التي وضعها البرنامج الإنمائي ورد الإدارة عليه؛

2 - ***يحيط علماً*** بالاستنتاج الذي خلص إليه فريق الاستعراض بأن تنقيحات عام 2016 لسياسة التقييم التي وضعها البرنامج الإنمائي كانت جيدة الصياغة وواضحة ومفيدة، وأن هذه السياسة توفر للبرنامج الإنمائي إطاراً متيناً للتقييم؛

3 - ***يحيط علماً كذلك*** برد الإدارة المشترك بين البرنامج الإنمائي ومكتب التقييم المستقل على التقرير، وبالإجراءات المزمع اتخاذها استجابة للمسائل التي أثيرت من خلال الاستعراض؛

4 - ***يطلب*** إلى مكتب التقييم المستقل أن يصوغ، بالتشاور الوثيق مع إدارة البرنامج الإنمائي، سياسة تقييم منقحة لينظر فيها المجلس التنفيذي ويوافق عليها في الدورة العادية الثانية لعام 2019؛

وفيما يتعلق بالتقرير السنوي عن التقييم لعام 2018 (DP/2019/16) وتعليقات الإدارة عليه:

5 - ***يحيط علما*** بالتقرير السنوي عن التقييم؛

6 - ***يطلب*** إلى البرنامج الإنمائي معالجة المسائل التي أثيرت؛

وفيما يتعلق بتقييم الدعم الذي يقدمه البرنامج الإنمائي للحد من الفقر في أقل البلدان نموا (DP/2019/4) ورد الإدارة عليه (DP/2019/17):

7 - ***يحيط علماً*** بتقييم الدعم الذي يقدمه البرنامج الإنمائي للحد من الفقر في أقل البلدان نمواً، الذي قُدم في الدورة العادية الأولى لعام 2019، وبرد الإدارة عليه؛ ويطلب إلى البرنامج الإنمائي أن ينظر، تمشيا مع نتائج التقييم واستنتاجاته وتوصياته، في زيادة اتساق الأنشطة البرنامجية الرامية إلى الحد من الفقر في المجالات ذات الأهمية الكبيرة لأقل البلدان نموا، وأن يحدد النهج والحلول الخاصة بأقل البلدان نموا التي يستفيد منها السكان الذين يعيشون في فقر، وخاصةً في أفريقيا؛

8 - ***يحيط علما كذلك*** بتوصية التقييم المتعلقة بالاستثمار في الموارد من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، بما في ذلك الاستنتاج الذي يفيد بأن فرص تعميم المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في تصميم البرامج وتنفيذها لم تُستخدم استخداماً كافياً في أقل البلدان نمواً؛ ويحث البرنامج الإنمائي على تعزيز الدعم الإنمائي المنهجي، بوسائل منها استهداف المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة استهدافا محددا في إطار التدخلات الرامية إلى الحد من الفقر، من أجل العمل على زيادة قوة الأثر في أقل البلدان نموا من خلال البرمجة المستنيرة الهادفة إلى انتشال المرأة من براثن الفقر؛ ويطلب إلى البرنامج الإنمائي أن يطلع المجلس التنفيذي على آخر المستجدات بشأن الخطوات المتخذة في هذا الصدد من خلال تقاريره الحالية؛

9 - ***يحيط علما أيضا*** بالنتائج التي خلص إليها التقييم فيما يتعلق بتشغيل الشباب وتمكينهم، ويطلب إلى البرنامج الإنمائي وضع نهج استراتيجي لتعميم قضايا عمالة الشباب في عمله البرنامجي بشأن الحد من الفقر، بوسائل منها التدخلات المتكاملة التي تجمع بين جوانب السياسة العامة وتدخلات العرض والطلب في المراحل النهائية؛

10 - ***يلاحظ*** أن البرنامج الإنمائي يحتاج إلى أولويات برنامجية مدروسة جيدا من أجل للعمل الهادف إلى تحقيق النمو الشامل للجميع وتوفير سبل العيش المستدامة، وأن البرامج التي يضعها البرنامج الإنمائي للحد من الفقر ولفترات ما بعد النزاع يجب أن توضع على أساس الإلمام بمواطن الضعف المتعددة والمتقاطعة؛

11 - ***يرحب*** بتنشيط الدور القيادي العالمي للبرنامج الإنمائي في وضع مؤشرات للفقر المتعدد الأبعاد واستخدامها؛

12 - ***يحيط علما أيضا*** بتوصية التقييم بشأن الحاجة إلى التمكين من إقامة روابط بين البرامج التي ينفذها البرنامج الإنمائي على مستوى المجتمعات المحلية لتوفير سبل العيش المستدامة في أقل البلدان نموا من جهة، وسياسات التخفيف من حدة الفقر في المناطق الريفية في تلك البلدان، من جهة أخرى. ويطلب إلى البرنامج الإنمائي أن يطلع المجلس التنفيذي على آخر المستجدات بشأن تحسين التدابير المتخذة في هذا الصدد من خلال تقاريره الحالية؛

13 - ***يحيط علما كذلك*** بأن هناك مجالا لتعزيز الأثر الاستراتيجي الذي يحققه البرنامج الإنمائي في مجالي الحد من الفقر والبيئة، وتعزيز أوجه التآزر بين البرامج القطرية وإسهامات الصناديق الرأسية في هذا الصدد؛

14 - ***يقر*** بالجهود التي تبذلها إدارة البرنامج الإنمائي في إجراء مشاورات موسعة مع المجلس ومكتب التقييم المستقل والجهات الأخرى صاحبة المصلحة في إعداد رد إدارته؛

15 - ***يشجع*** البرنامج الإنمائي على إنجاز ما اعتزمه من وضع إطار دعم أكثر طموحاً للبلدان بشأن الحد من الفقر استجابة للشواغل التي أثيرت في التقييم، وعلى ضمان أن يظل الحد من الفقر ركيزة أساسية في الخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي.

7 حزيران/يونيه 2019

8/2019

تقرير عن النتائج التي حققها صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية في عام 2018

إن المجلس التنفيذي

1 - ***يحيط علما*** بالتقرير السنوي لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية عن النتائج التي تحققت في عام 2018 (DP/2019/18) وبمرفقه؛

2 - ***يثني*** على جهود الصندوق لتنفيذ إطاره الاستراتيجي للفترة 2018-2021؛

3 - ***يرحب*** بالتزام الصندوق بابتكار حلول ونهج مالية لتمكين الفقراء من الاستفادة من التمويل؛

4 - ***يرحب*** بعمل الصندوق الهادف إلى إظهار قيمة الاستثمار في آخر الحاصلين على الخدمات في أقل البلدان نمواً من خلال إدارته للقروض والضمانات وتوفيرها من خلال برنامجه الاستثماري الخاص بأقل البلدان نمواً؛ ويرحب بالدروس المستفادة بشأن تحقيق الاستدامة وحشد المشاركة الجماعية للجهات الفاعلة الأخرى لجعل الأسواق أكثر شمولاً؛ ويشيد بالصندوق لإتاحة أدوات وخبرات برنامجه الاستثماري لوكالات الأمم المتحدة الأخرى الراغبة في استخدامها؛

5 - ***يرحب*** بالعمل الذي يقوم به الصندوق لتمكين الفقراء من الاستفادة من التمويل، في السياقات التي لا يعمل فيها إلا عدد قليل من الجهات الأخرى، ويلاحظ القيود المفروضة على عدد البلدان والمبادرات المشتركة بين الوكالات التي يمكن دعمها بسبب نقص الموارد مقارنةً بأهداف الإطار الاستراتيجي؛

6 - ***يثني*** على جهود الصندوق في مجال تتبع وتقييم مساهماته في تغيير الأسواق المالية والنظم المحلية وفتح آفاق التمويل للفقراء، وتبادل الدروس مع الأوساط الإنمائية بنطاقها الأوسع؛

7 - ***يقر*** بزيادة تنويع قاعدة تمويل الصندوق، بما في ذلك من أقل البلدان نموا والبلدان المتوسطة الدخل، ويتعهد مجددا بدعم الصندوق، بوسائل منها التمويل الكامل للاحتياجات من الموارد العادية البالغة 25 مليون دولار سنويا.

7 حزيران/يونيه 2019

9/2019

متطوعو الأمم المتحدة: تقرير مدير البرنامج

إن المجلس التنفيذي

1 - ***يسلّم*** بقرار الجمعية العامة 140/73 المؤرخ 17 كانون الأول/ديسمبر 2018 بشأن العمل التطوعي في سبيل خطة التنمية المستدامة لعام 2030، الذي رحبت فيه الجمعية بتعميم العمل التطوعي في جميع القضايا التي تهم الأمم المتحدة، ولا سيما خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وطلبت فيه من برنامج متطوعي الأمم المتحدة اتخاذ إجراءات للنهوض بهذه الخطة؛

2 - ***يحيط علما*** بالتقرير السنوي الذي يركز على النتائج لمدير البرنامج (DP/2019/19) وبمرفقاته؛

3 - ***يعرب عن تقديره*** لجميع متطوعي الأمم المتحدة لما قدّموه خلال عام 2018 من إسهامات متميزة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030؛

4 - ***يثني*** على برنامج متطوعي الأمم المتحدة للنتائج التي تحقّقت خلال السنة الأولى من إطاره الاستراتيجي للفترة 2018-2021 (DP/2018/6)؛

5 - ***يرحب*** بقيام برنامج متطوعي الأمم المتحدة بنشر التقرير المعنون "حالة العمل التطوعي في العالم لعام 2018: الخيط الرابط - العمل التطوعي وقدرة المجتمعات المحلية على الصمود" (*2018 State of the World's Volunteerism Report: The Thread that Binds - Volunteerism and Community Resilience*)، الذي يقدم أدلة جديدة على الأدوار التي يؤديها العمل التطوعي في تعزيز قدرة المجتمعات المحلية على الصمود وإسماع صوتها وإشراكها في خطة عام 2030؛

6 - ***يلاحظ*** أهمية الموارد العادية التي يقدمها البرنامج الإنمائي لضمان مواصلة تنفيذ الإطار الاستراتيجي لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة؛

7 - ***يعيد تأكيد*** الدور البالغ الأهمية لصندوق التبرعات الخاص بالنسبة لتنفيذ الإطار الاستراتيجي لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة للفترة 2018-2021، ويدعو جميع الجهات الشريكة في التنمية إلى المساهمة في الصندوق إذا كانت قادرة على ذلك؛

8 - ***يطلب*** أن يبني برنامج متطوعي الأمم المتحدة على التقدم المحرز في السعي إلى إيجاد حلول مبتكرة في مجال العمل التطوعي لتحسين تصدّي البرنامج للتحديات التي تعترض تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

7 حزيران/يونيه 2019

10/2019

التقرير السنوي للمديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان

إن المجلس التنفيذي

1 - ***يحيط علما*** بالوثائق التي يتألف منها تقرير المديرة التنفيذية السنوي لعام 2018: DP/FPA/2019/4 (Part I و Part I/Add.1 و Part II)؛

2 - ***يرحب*** بالتقدم الواعد المحرز في تنفيذ الخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة 2018-2021؛

3 - ***يثني*** على صندوق السكان لنجاحه في تعبئة الموارد، بما في ذلك زيادة الموارد العادية؛

4 - ***يقر*** بالجهود المشتركة بين الوكالات لإحراز تقدم في تنفيذ ما جاء في الفصل المشترك بين الخطط الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسف وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، ويحث الصندوق على مواصلة العمل في شراكة وثيقة مع هذه المنظمات من أجل زيادة تعزيز فعالية النتائج وتنفيذها، بما يتماشى مع التزامها بإصلاح الأمم المتحدة.

7 حزيران/يونيه 2019

11/2019

تقييم صندوق الأمم المتحدة للسكان

إن المجلس التنفيذي

1 - ***يحيط علما*** بالتقرير الحالي المتعلق بمهمة التقييم في صندوق الأمم المتحدة للسكان لعام 2018، وببرنامج عمل مكتب التقييم وميزانيته في عام 2019 (DP/FPA/2019/5)؛

2 - ***يرحب*** بالجهود التي يبذلها الصندوق وبالتقدم الكبير المحرز في تعزيز مهمة التقييم، وفي المساهمة بنشاط في جهود التقييم على نطاق منظومة الأمم المتحدة، وفي تعزيز تنمية القدرات الوطنية في مجال التقييم؛

3 - ***يلاحظ*** الاتجاه الواعد حاليا للاستثمار في التقييم، ولكنه يشجع على إحراز تقدم أسرع ليصل هذا الاستثمار إلى نسبة لا تقل عن 1,4 في المائة من مجموع النفقات البرنامجية بحلول عام 2021، على النحو الملتزم به في سياسة التقييم؛

4 - ***يرحب*** ببدء مكتب التقييم في وضع استراتيجية لتعزيز استخدام التقييم من خلال الاتصالات وإدارة المعارف، ويشجع مكتب التقييم على وضع الصيغة النهائية لاستراتيجية استخدام التقييم في عام 2019، والإفادة عن تنفيذها في التقرير السنوي عن التقييم لعام 2019 المقدم إلى المجلس التنفيذي؛

5 - ***يؤكد من جديد*** على الدور الذي تؤديه مهمة التقييم في صندوق السكان، ويشدد على أهمية وجود أدلة تقييم مستقلة عالية الجودة في سياق الخطة الاستراتيجية لصندوق السكان للفترة 2018-2021، وإسهام ذلك في تنفيذ خطة التنمية المُستدامة لعام 2030.

7 حزيران/يونيه 2019

12/2019

التقرير السنوي للمديرة التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

إن المجلس التنفيذي

1 - ***يعترف*** بمساهمات مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في النتائج التشغيلية لكل من الحكومات والأمم المتحدة والشركاء الآخرين في عام 2018 من خلال تقديم خدمات الدعم الإداري بكفاءة، وتوفير الخبرات التقنية المتخصصة الفعالة، وتوسيع نطاق القدرة التنفيذية لأغراض التنمية المستدامة؛

2 - ***يرحب*** بالتقدم المحرز في تنفيذ الخطة الاستراتيجية لمكتب خدمات المشاريع للفترة 2018-2021 (DP/OPS/2017/5)؛

3 - ***يحيط علما*** بالتقرير السنوي عن توصيات وحدة التفتيش المشتركة وبالتقدم المحرز في تنفيذ التوصيات المتصلة بالمكتب؛

4 - ***يحيط علما*** بالتقدم المحرز في بدء أنشطة الاستثمار ذات الأثر الاجتماعي في المجالات المكلّف بها المكتب؛

5 - ***يحيط علما*** بقرار الأمين العام إنشاء مجلس لشؤون العملاء يحل محل اللجنة الاستشارية للسياسات، عملا بمشاورات داخلية واستعراض أجرته وحدة التفتيش المشتركة، ويلاحظ أن مهام مجلس شؤون العملاء هي مهام استشارية وليست بديلا أو تكرارا لأي مهام إدارية يقوم بها المجلس التنفيذي.

7 حزيران/يونيه 2019

13/2019

تقارير مكاتب الأخلاقيات التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

إن المجلس التنفيذي

فيما يتعلق بتقارير مكاتب الأخلاقيات التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع:

1 - ***يرحب*** بتقارير مكاتب الأخلاقيات التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (DP/2019/20 و DP/FPA/2019/7 و DP/OPS/2019/3)، ويشجع إدارتها على مواصلة غرس وتحسين ثقافة الأخلاقيات في المنظمات الثلاث، بما يشمل سياسات قوية لحماية المبلغين عن المخالفات؛

2 - ***يشجع*** إدارة البرنامج الإنمائي وصندوق السكان ومكتب خدمات المشاريع على أن تقوم، في إطار إبلاغها عن الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي، بمواصلة تعزيز الشفافية بشأن الطريقة التي تكفل بها الإجراءات المنفذة اتباع نهج يركز على الضحايا، وكيف تكون هذه الإجراءات متسقة مع الجهود المبذولة على نطاق منظومة الأمم المتحدة؛

3 - ***يحيط علما*** بالتقدم الذي أحرزه مكتب الأخلاقيات التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تعزيز ثقافة الأخلاقيات في البرنامج الإنمائي؛

4 - ***يرحب*** بالتقدم المستمر في عمل مكتب الأخلاقيات التابع لصندوق السكان ويشجع الإدارة على النظر في طلبه زيادة ملاك الموظفين في مكتب الأخلاقيات؛

5 - ***يرحب*** بالتقدم المستمر في عمل مكتب الأخلاقيات التابع لمكتب خدمات المشاريع؛

وفيما يتعلق بالاستعراض المستقل للسياسات والإجراءات المتبعة في كل من البرنامج الإنمائي وصندوق السكان ومكتب خدمات المشاريع فيما يتعلق بمكافحة الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي، ورد الإدارة المشترك عليه:

6 - ***يحيط علما مع التقدير*** بالاستعراض المستقل للسياسات والإجراءات المتبعة في كل من البرنامج الإنمائي وصندوق السكان ومكتب خدمات المشاريع للتصدي للاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي (DP/FPA/OPS/2019/1) ويرحب برد الإدارة المشترك للمنظمات الثلاث (DP/FPA/OPS/2019/2)؛ ويطلب إلى البرنامج الإنمائي/صندوق السكان/مكتب خدمات المشاريع تقديم معلومات، في إطار التقارير الحالية، عن الجديد في تنفيذ الإجراءات الواردة في الاستعراض المستقل ورد الإدارة في الدورة السنوية لعام 2020؛

7 - ***يؤيد*** الالتزام المشدد المستمر بعدم التسامح مطلقاً مع التحرش الجنسي والاستغلال والانتهاك الجنسيين من جانب رؤساء البرنامج الإنمائي وصندوق السكان ومكتب خدمات المشاريع؛

8 - ***يرحب*** بالتقدم المحرز حتى الآن، ويحث إدارة البرنامج الإنمائي وصندوق السكان ومكتب خدمات المشاريع على ضمان مواصلة التركيز على جميع المسائل المتصلة بمنع التحرش الجنسي والاستغلال والانتهاك الجنسيين في المستقبل وبالتصدي لذلك، بما يشمل التحقيق فيه.

7 حزيران/يونيه 2019

14/2019

تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع عن المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات وردود الإدارة

إن المجلس التنفيذي

1 - ***يرحب*** بالتقدم الذي أحرزه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في معالجة مسائل الإدارة المتعلقة بمراجعة الحسابات في عام 2018؛

2 - ***ينوه مع التقدير*** بالجهود المبذولة لتنفيذ توصيات المراجعة التي لم يُبت فيها بعدُ المتبقية من تقارير سابقة؛

3 - ***يشجع*** إدارة البرنامج الإنمائي وصندوق السكان ومكتب خدمات المشاريع على أن تقوم، في إطار إبلاغها عن الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي، بمواصلة تعزيز الشفافية بشأن الطريقة التي تكفل بها الإجراءات المنفذة اتباع نهج يركز على الضحايا، وكيف تكون هذه الإجراءات متسقة مع الجهود المبذولة على نطاق منظومة الأمم المتحدة؛

وفيما يتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي:

4 - ***يحيط علماً*** بالتقرير السنوي لمكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات عن أنشطة المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات في عام 2018 (DP/2019/23) وبمرفقاته، وبرد الإدارة عليه؛ ويحيط علماً بالتقرير السنوي للجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات والتقييم؛

5 - ***يلاحظ مع القلق*** أن رأي المراجعة العام قد تغير من "مرض" إلى "مرض جزئيا/تلزم بعض التحسينات"، ويعرب عن تقديره لأن إدارة البرنامج الإنمائي تنظر في هذه المسألة بجدية في ردها؛ ويحث الإدارة العليا للبرنامج الإنمائي على ممارسة رقابة أكبر على المكاتب التي حصلت في الماضي القريب على تقدير "غير مرض" في تصنيفات المراجعة، وعلى المكاتب المعرضة لمخاطر عالية، على النحو الذي حدده مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات، واتخاذ إجراءات تصحيحية ووقائية لمعالجة مواطن الضعف بأنواعها؛

6 - ***يلاحظ مع القلق*** أن أكثر مسائل المراجعة تكرارا في المكاتب القطرية هي عدم كفاية رصد المشاريع وتقييمها، والتأخير في إقفال المشاريع المنجزة في نظام أطلس، وعدم كفاية الضوابط في إدارة المشتريات مثل عدم القيام بعمليات شراء تنافسية أو عدم وجود استعراضات للعقود، وعدم كفاية الرقابة على تعيين الموظفين لضمان التصفية الأولية والنهائية للمرشحين على النحو الصحيح، ووجود مواطن ضعف في

الإدارة المالية، ومواطن ضعف في إدارة الأصول؛ ويشجع إدارة البرنامج الإنمائي على معالجة هذه المسائل المتكررة؛

7 - ***يلاحظ مع التقدير*** ارتفاع مجمل معدل تنفيذ توصيات مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات، الذي تحسن منذ عام 2018، بحيث أضحت التوصيات التي لم تنفذ بالكامل على مدى 18 شهراً أو أكثر لا تزيد عن أربع توصيات؛

8 - ***يلاحظ كذلك*** التحسينات التي أدخلت على تطبيق النهج المنسق في التحويلات النقدية ويشجع البرنامج الإنمائي على مواصلة جهوده لتعزيز الوظائف الرقابية والإدارية للشركاء المنفذين؛

9 - ***يعرب عن تقديره*** لتقديم البرنامج الإنمائي معلومات عن الخسائر المالية الناجمة عن الغش وتحسينه معدل استرداد الخسائر بين عامي 2013 و 2018، على نحو ما طلبه المجلس، ويشجع إدارة البرنامج الإنمائي على مواصلة تحسين جهودها لاسترداد الخسائر وتحسين معدلاته، ومواصلة تقديم التقارير إلى المجلس سنويا؛

10 - ***يطلب*** إلى البرنامج الإنمائي أن يواصل العمل على نحو وقائي وتصحيحي لتنفيذ توصيات مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات ومعالجة المسائل التي يثيرها؛

11 - ***يلاحظ مع القلق*** أن أكثر الشكاوى شيوعا، فيما يتعلق بالتحقيقات، تشير إلى مخالفات مالية، بما في ذلك الاحتيال في المشتريات، وإبداء بيانات على غير الواقع أو الحقيقة، والغش في الاستحقاقات، والسرقة والاختلاس، وارتفاع عدد الشكاوى المقدمة من بيئات عالية المخاطر، ويشجع إدارة البرنامج الإنمائي على معالجة هذه المسائل على سبيل الأولوية العليا؛

12 - ***يعرب*** عن تأييده المتواصل لتعزيز مهام المراجعة والتحقيق الداخلية في البرنامج الإنمائي؛

وفيما يتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان:

13 - ***يحيط علما*** بتقرير مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق عن أنشطة المراجعة الداخلية والتحقيق لصندوق الأمم المتحدة للسكان في عام 2018 (DP/FPA/2019/6)، والرأي المتعلق بكفاية وفعالية إطار الصندوق للحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة، الصادر استنادا إلى نطاق الأعمال المضطلع بها (DP/FPA/2019/6/Add.1)، والتقرير السنوي للجنة الاستشارية الرقابية (DP/FPA/2019/6/Add.2)، ورد الإدارة (DP/FPA/2019/CRP.6) عليه وردها على هذا التقرير؛

14 - ***يحيط علماً*** بالتوصيات المتكررة المتعلقة بعدم كفاية الضوابط الرقابية وعدم كفاية التوجيه للمكاتب القطرية، فضلا عن عمليات الشراء، ويرحب بالإجراءات التي اتخذها الصندوق لمعالجة هذا الأمر؛

15 - ***يعرب*** عن تأييده المستمر لتعزيز مهام المراجعة والتحقيق في صندوق الأمم المتحدة للسكان، ويحث الإدارة على توفير الموارد الكافية لمكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق للاضطلاع بولايته بالكامل مع الاعتراف بأهمية مهام المراجعة والتحقيق في أنشطة المنظمة؛

16 - ***ينوه*** بمشاركة مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق في أنشطة المراجعة والتحقيق المشتركة، ويؤيد هذه المشاركة؛

وفيما يتعلق بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع:

17 - ***يحيط علماً*** بالتقرير السنوي لفريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات عن أنشطة المراجعة الداخلية والتحقيق في عام 2018 (DP/OPS/2019/4) وبمرفقاته، ورد الإدارة عليه؛ ويحيط علما بالتقرير السنوي للجنة الاستشارية للمراجعة لعام 2018 (وفقا لأحكام قرار المجلس التنفيذي 37/2008)؛

18 - ***يرحب*** بالانخفاض الكبير في توصيات المراجعة الجديدة، وكذلك بالتقدم المحرز في تنفيذ توصيات المراجعة؛

19 - ***يرحب*** بالتحسن الذي طرأ، حسبما أُعرب عنه في رأي المراجعة العام، على مدى كفاية وفعالية إطار الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة في مكتب خدمات المشاريع، وذلك استنادا إلى نطاق العمل المضطلع به في هذا الشأن (وفقا لقرار المجلس التنفيذي 13/2015)؛

20 - ***يحيط علماً*** بالالتزام الذي أبداه فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات في السعي إلى تحقيق أفضل الممارسات فيما يتعلق بكفاءة وفعالية واستخدام التكنولوجيا وغيرها من النُهج المبتكرة؛

21 - ***يحيط علماً*** بميثاق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات.

7 حزيران/يونيه 2019

15/2019

معلومات مستكملة عن تنفيذ قرار الجمعية العامة 279/72 المؤرخ 31 أيار/مايو 2018 بشأن إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في سياق الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية

إن المجلس التنفيذي

1 - ***يرحب*** بالمعلومات المستكملة التي قدمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع عن تنفيذ قرار الجمعية العامة 279/72 المؤرخ 31 أيار/مايو 2018 بشأن إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في سياق الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية؛

2 - ***يطلب*** إلى البرنامج الإنمائي وصندوق السكان ومكتب خدمات المشاريع العمل على ضمان الترتيب المناسب لوثائق البرامج القطرية الخاصة بكل كيان لكي يتم تصميم كل برنامج بالاعتماد مباشرة على إطار عمل الأمم المتحدة الجديد للمساعدة الإنمائية (الذي أصبح اسمه الآن إطار الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة)، الذي سيتم إعداده ووضعه في صيغته النهائية بالتشاور وبالاتفاق التامين مع الحكومات الوطنية وهو أهم وثيقة تخطيط في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على الصعيد القطري؛ ويطلب إلى البرنامج الإنمائي وصندوق السكان ومكتب خدمات المشاريع تقديم معلومات مستكملة في الدورة المقبلة للمجلس التنفيذي بشأن التعديلات اللازمة؛

3 - ***يطلب*** إلى البرنامج الإنمائي وصندوق السكان ومكتب خدمات المشاريع تقديم جرد مفصل لأصول تلك الكيانات وقدراتها الإقليمية إلى المجلس التنفيذي للعلم في دورته المقبلة، عملا بقرار الجمعية العامة 279/72 ومع مراعاة المناقشات الجارية بشأن تجديد النهج الإقليمي لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية؛

4 - ***يرحب*** بالمعلومات المستكملة الأولية التي قدمتها البرنامج الإنمائي وصندوق السكان ومكتب خدمات المشاريع عن أوجه الكفاءة التي تحققت، بسبل من بينها تقاسم الأعمال وأماكن العمل؛ ويطلب إلى الرئيس التنفيذي لكل من مكتب خدمات المشاريع وصندوق السكان والبرنامج الإنمائي أن يواصل اتخاذ الإجراءات اللازمة لكفالة تحقيق جميع المكاسب في الكفاءة الممكن جنيها وإعادة توزيع هذه المكاسب عملا بالولايات القائمة ذات الصلة، بما في ذلك بموجب قرار الجمعية العامة 243/71 المؤرخ 21 كانون الأول/ديسمبر 2016 بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية والقرار 279/72 بشأن إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، وأن يأخذ في الاعتبار أيضا التوصيات ذات الصلة المقدّمة من وحدة التفتيش المشتركة في تقريرها عن فرص تحسين الكفاءة والفعالية في تقديم خدمات الدعم الإداري بتعزيز التعاون بين الوكالات (JIU/REP/2018/5)؛

5 - ***يطلب*** إطلاع المجلس التنفيذي، بانتظام، على معلومات مستكملة عن المكاسب في الكفاءة وعن إعادة توزيع هذه المكاسب، من خلال آليات الإبلاغ القائمة؛

6 - ***يطلب*** إلى البرنامج الإنمائي وصندوق السكان ومكتب خدمات المشاريع مواصلة دعم الجهود التي يبذلها الأمين العام من أجل وضع نظام تتبُّعٍ يتيح رصد المكاسب في الكفاءة؛

7 - ***يلاحظ*** تدابير الاقتصاد في التكاليف التي تعين على البرنامج الإنمائي أن يتخذها للمحافظة على توازن الميزانية في سياق توفير الدعم المالي للإصلاحات، ويطلب إلى البرنامج الإنمائي أن يكفل ألا تؤثر هذه التدابير سلبا على قدراته على توفير الدعم الإنمائي الكافي إلى البلدان المستفيدة من البرامج؛

8 - ***يرحب*** بمساهمة البرنامج الإنمائي وصندوق السكان ومكتب خدمات المشاريع بضعف ما كانت تسهم به تلك الكيانات في التكاليف المشتركة للمنسقين المقيمين، ويدعو المنظمات الثلاث إلى فرض ضريبة نسبتها 1 في المائة، حسب الاقتضاء، على النحو المحدد في التوجيهات التشغيلية لتنفيذ ضريبة التنسيق (12 آذار/مارس 2019) التي أصدرها مكتب الأمم المتحدة للتنسيق الإنمائي؛

9 - ***يذكّر*** بقراراته 16/2018 و 18/2018 و 20/2018، ويشير إلى أن خيار تولي الوكالة المعنية إدارة عملية تحصيل ضريبة التنسيق يحمّل البرنامج الإنمائي وصندوق السكان ومكتب خدمات المشاريع مهام إدارية إضافية ويتطلب إدخال تعديلات على العمليات الإدارية للوكالة المعنية، ويطلب إلى البرنامج الإنمائي وصندوق السكان ومكتب خدمات المشاريع تقديم معلومات عن تلك التعديلات وإفادة المجلس التنفيذي، على وجه السرعة، بأي تكاليف معاملات وتكاليف إدارية إضافية ناجمة عن إدارة هذه الضريبة، وذلك باستخدام آليات الإبلاغ الحالية؛

10 - ***يشير*** إلى أهمية أن يكون التمويل قابلا للتنبؤ به ويحث الدول الأعضاء القادرة على إعطاء أولوية للموارد العادية والتعهدات المتعددة السنوات على أن تفعل ذلك، بالنظر إلى أن المزيد من

التخفيضات في الموارد العادية يهدد قدرة البرنامج الإنمائي وصندوق السكان على تحقيق النتائج الاستراتيجية المقررة؛

11 - ***يشجع*** البرنامج الإنمائي وصندوق السكان على التشديد بشكل خاص، بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة واليونيسف، على تنفيذ الخطط الاستراتيجية لكل منها، بما في ذلك الفصل المشترك بشأن البرمجة المشتركة، وفقا لولاية كل منها ولمزاياه النسبية والتعاونية، وعلى تقديم معلومات أثناء الدورة السنوية لعام 2020، بوسائل منها استعراضات منتصف المدة للخطط الاستراتيجية لكل منها، عن مجالات وكيفية إسهام الآلية المشتركة بين صناديق الأمم المتحدة وبرامجها في زيادة الكفاءة والفعالية.

7 حزيران/يونيه 2019

16/2019

أساليب عمل المجلس التنفيذي

إن المجلس التنفيذي

1 - ***يعيد تأكيد*** النظام الداخلي للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع؛

2 - ***يرحب*** بالسرد الخطي للمجموعة الأساسية للدول الأعضاء التي قادت العملية الاستشارية المشتركة مع الدول الأعضاء، بطريقة مفتوحة وشفافة وجامعة، بغية دراسة كفاءة ونوعية دوراتها الحالية، فضلا عن مهام الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية تمشياً مع القرارين 3/2019 و 22/2018؛

3 - ***يقر*** بالدعم التقني الذي تقدمه أمانات المجالس التنفيذية للبرنامج الإنمائي/صندوق السكان/مكتب خدمات المشاريع، واليونيسف، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبرنامج الأغذية العالمي إلى المجموعة الأساسية، ويحيط علما بمرفق السرد الخطي الذي أعدته الأمانات؛

4 - ***يشدد*** على أن المبادئ الرئيسية للمناقشة بشأن أساليب عمل المجالس التنفيذية هي الحفاظ على التوجيه والرقابة التنفيذيين للوكالات؛ وتجنب الازدواجية مع وظيفة الجزء المتعلق بالأنشطة التنفيذية لدورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمجالس التنفيذية المعنية؛ واحترام مختلف ولايات وخصائص كل وكالة وصندوق وبرنامج وكيان؛

5 - ***يطلب*** إلى البرنامج الإنمائي/صندوق السكان/مكتب خدمات المشاريع القيام، بالتعاون مع اليونيسف وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأغذية العالمي، بتنظيم جلسات إحاطة/ مشاورات غير رسمية مشتركة، ويشجع بقوة على أن يتم تحديد مواعيدها في أوقات مقبولة اجتماعيا لتمكين المجلس التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي من المشاركة في الاجتماع من روما؛

6 - ***يطلب*** إلى أمانة المجلس التنفيذي للبرنامج الإنمائي وصندوق السكان ومكتب خدمات المشاريع أن تقوم، بالتعاون مع أمانات المجالس التنفيذية لليونيسف وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأغذية العالمي، بتقديم مقترحات أولية لتحسين أساليب عمل الاجتماع المشترك للمجالس، بما في ذلك تحديد أفضل وقت لعقد الاجتماع المشترك للمجالس، لكي تنظر فيه الدول الأعضاء في الدورة العادية الثانية

لعام 2019، مع مراعاة أن الاجتماع المشترك للمجالس ليس له سلطة اتخاذ القرارات وضرورة تجنب الازدواجية والتداخل مع مهام الجزء المتعلق بالأنشطة التنفيذية لدورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي؛

7 - ***يطلب*** إلى الأمانة أن تقترح بدائل مختلفة لتعديل موعد الدورة العادية الثانية، مع مراعاة أنه لا يتداخل مع الجداول الزمنية الأخرى، وذلك لكي ينظر فيها المجلس التنفيذي في الدورة العادية الثانية لعام 2019؛

8 - ***يطلب*** عقد اجتماع غير رسمي بصفة منتظمة، دون أي تكلفة على المنظمات، لرؤساء المجالس التنفيذية للبرنامج الإنمائي/صندوق السكان/مكتب خدمات المشاريع، واليونيسف، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبرنامج الأغذية العالمي، من أجل تعزيز المواءمة بين القضايا المشتركة، وزيادة التنسيق بين الوكالات والصناديق والبرامج والكيانات والمجالس التنفيذية لكل منها، مع مراعاة أنه وفقا للنظام الداخلي للمجالس التنفيذية، يظل الرؤساء تحت سلطة المجالس التنفيذية المعنية وليس لديهم سلطة اتخاذ قرارات بشأن أي مسائل جوهرية، وإطلاع الأعضاء عموما على نتائج الاجتماعات؛

9 - ***يؤكد*** ضرورة انتخاب أعضاء المكتب في وقت مبكر لتقليل فترات عدم وجود رؤساء إلى أدنى حد وتعزيز كفاءة أداء الرئاسة والمجلس التنفيذي ككل؛

10 - ***يوصي*** ضمانا للاستمرارية وسلاسة الانتقال بين المكاتب المنتهية ولايتها والمكاتب الجديدة بأن تنظر المجموعات الإقليمية، كلما كان ذلك مناسباً ومتسقاً مع النظام الداخلي ذي الصلة، في اتخاذ التدابير المناسبة لكي يتسنى لأحد نواب رؤساء المكاتب تولي الرئاسة ومن ثم اكتساب فعالية في هذه الصفة في السنة التالية؛

11 - ***يشير*** إلى ضرورة توخي المرونة في رئاسة الاجتماعات غير الرسمية للمجلس التنفيذي من جانب رئيس المكتب أو أحد نوابه أو الأعضاء المنتدبين في وفودهم؛

12 - ***يطلب*** إلى الأمانة أن تواصل، بالتعاون مع أمانتي المجلسين التنفيذيين لليونيسف وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، عقد دورات رسمية متتابعة للمجلسين التنفيذيين بغية تجنب الفجوات بين الدورات الرسمية لمختلف المجالس التنفيذية؛

13 - ***يطلب*** إلى الأمانة أن تقدم مقترحات عملية لتحسين كفاءة دورات المجلس التنفيذي، بوسائل منها استعراض بنود جدول الأعمال ونظر المجلس فيها بكفاءة، وذلك كي يجري المجلس التنفيذي مداولات بشأنها وينظر فيها في الدورة العادية الثانية لعام 2019؛

14 - ***يطلب*** إلى المجلس التنفيذي أن يجعل دوراته تفاعلية، بدعم من الأمانة، مع تأمين الوقت المحدد للبيانات الجماعية والوطنية حسبما يكون مناسبا وضروريا؛

15 - ***يطلب*** في سياق تشجيعه المناقشات التفاعلية، أن يتضمن أي شكل من أشكال التفاعل المعزز مع رؤساء الوكالات إجراءات متابعة ضِمن الآليات القائمة؛

16 - ***يشجع*** رؤساء الوكالات والصناديق والبرامج والكيانات المشاركة في دورات المجلس على إتاحة النصوص الكاملة لبياناتهم أو ملاحظاتهم الافتتاحية (عروضهم) على الإنترنت مسبقا، والإدلاء ببيانات أقصر في دورات المجلس التنفيذي. وينبغي أن تتسم البيانات والعروض المقدمة بالإيجاز في إبراز القضايا الرئيسية، وأن تستند إلى أدلة وأن تكون عملية المنحى لدى تناول التحديات؛

17 - ***يشجع*** بقوة الرئيس على إنفاذ الحدود الزمنية المحددة للبيانات؛

18 - ***يؤكد*** مشاركة مختلف الجهات صاحبة المصلحة في دورات المجلس التنفيذي مع الاحترام الكامل للأحكام ذات الصلة من النظام الداخلي واستنادا إلى موافقة المجلس التنفيذي، ويشير إلى الفقرة 11 من القرار 22/2018، ويؤكد من جديد أهمية إيلاء الاعتبار الواجب للتكافؤ بين الجنسين في تكوين أعضاء أفرقة المناقشة المشاركين في المجالس التنفيذية؛

19 - ***يطلب*** إلى المكتب أن يقرر وجهة الزيارات الميدانية قبل حدوثها بسنتين، مع إتاحة المرونة لتغيير البلدان المضيفة إذا اقتضت الظروف ذلك، من أجل إتاحة أكبر قدر ممكن من الوقت للبلدان المضيفة والوكالات للاستعداد للزيارات؛

20 - ***يطلب*** إلى المكتب أن يتشاور، بمساعدة الأمانة، مع مكاتب المجالس التنفيذية لليونيسف وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأغذية العالمي، لتنسيق اختيار الزيارات الميدانية واقتراح معايير منسقة لكل زيارة ميدانية، لكي يقوم المجلس بتقييمها في الدورة العادية الأولى لعام 2020؛

21 - ***يطلب*** إلى أمانات البرنامج الإنمائي وصندوق السكان ومكتب خدمات المشاريع تعميم مشاريع القرارات المقترحة على الأعضاء عموما قبل كل دورة بأربعة أسابيع على الأقل، وفقا لتقدير المكتب، ويكرر تشجيعه الدول الأعضاء بقوة على تقديم تعليقاتها على مشاريع القرارات، قدر الإمكان، قبل بدء الدورة، بغية بدء مشاورات موضوعية بشأن مشاريع القرارات في اليوم الأول للمفاوضات، دون أن يشكل ذلك مانعا لتقديم مقترحات إضافية خلال المفاوضات؛

22 - ***يطلب*** إلى الأمانة أن تقوم، بالتعاون مع أمانات المجالس التنفيذية لليونيسف وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأغذية العالمي، بتتبع تنفيذ قرارات المجلس التنفيذي باستخدام مصفوفة الاستخدام المشترك بصيغتها المرفقة بالسرد الخطي للمجموعة الأساسية؛

23 - ***يطلب*** إلى الأمانة أن توزع محاضر اجتماعات المكتب على أعضاء المجلس التنفيذي ومراقبيه متى وافق المكتب على هذه المحاضر؛

24 - ***يكرر*** طلبه أن تقوم أمانة المجلس التنفيذي للبرنامج الإنمائي وصندوق السكان ومكتب خدمات المشاريع بتحديث الجدول الزمني المشترك المنشور على الإنترنت لجميع اجتماعات المجلس بصورة آنية لتجنب التداخل مع الجداول الزمنية للصناديق والبرامج الأخرى والاجتماعات الرسمية الرئيسية، بما فيها الجزء المتعلق بالأنشطة التنفيذية لدورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

7 حزيران/يونيه 2019

17/2019

استعراض عام للقرارات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام 2019

إن المجلس التنفيذي

يشير إلى أنه قام خلال دورته السنوية لعام 2019 بما يلي:

البند 1

المسائل التنظيمية

أقرّ جدول الأعمال ووافق على خطة العمل لدورته العادية الأولى لعام 2019 (DP/2019/L.2)؛

وافق على تقرير الدورة العادية الأولى لعام 2019 (DP/2019/8)؛

اعتمد خطة العمل المؤقتة للدورة العادية الثانية لعام 2019؛

وافق على الموعد التالي للدورة المتبقية للمجلس التنفيذي في عام 2019:

الدورة العادية الثانية: من 3 إلى 6 أيلول/سبتمبر 2019.

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

البند 2

جلسة تحاور مع مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والتقرير السنوي

اتخذ القرار 6/2019 بشأن التقرير السنوي لمدير البرنامج الإنمائي؛

البند 3

المساواة بين الجنسين في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

أحاط علما بالتقرير السنوي عن تنفيذ استراتيجية البرنامج الإنمائي للمساواة بين الجنسين 2018-2021 (DP/2019/11)؛

البند 4

تقرير التنمية البشرية

أحاط علما بالمعلومات المستكملة المقدمة من الأمانة عن المشاورات المتعلقة بتقرير التنمية البشرية لعام 2019؛

البند 5

البرامج القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمسائل المتصلة بها

وافق على البرنامج القطري التالي للبرنامج الإنمائي وفقا للقرار 7/2014:

جمهورية الكونغو (DP/DCP/COG/3)؛

أحاط علما بالتمديد الأول لمدة سنة واحدة للبرنامجين القطريين لتيمور – ليشتي وتونس من 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2020، بالصيغة التي وافق عليها مدير البرنامج (DP/2019/12)؛

وافق على تمديد البرنامج القطري لجزر القمر لمدة سنتين من 1 كانون الثاني/يناير 2020 إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2021 (DP/2019/12)؛

البند 6

تقييم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

اتخذ القرار 7/2019 المتعلق بتقييم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛

البند 7

صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية

اتخذ القرار 8/2019 بشأن التقرير المتعلق بالنتائج التي حققها صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية في عام 2018؛

البند 8

متطوعو الأمم المتحدة

اتخذ القرار 9/2019 بشأن تقرير مدير البرنامج عن برنامج متطوعي الأمم المتحدة؛

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

البند 9

التقرير السنوي للمديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان

اتخذ القرار 10/2019 بشأن التقرير السنوي للمديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان؛

البند 10

تقييم صندوق الأمم المتحدة للسكان

اتخذ القرار 11/2019 بشأن تقييم صندوق الأمم المتحدة للسكان؛

الجزء المتعلق بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

البند 11

مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

اتخذ القرار 12/2019 بشأن التقرير السنوي للمديرة التنفيذية لمكتب خدمات المشاريع؛

الجزء المشترك

البند 12

تقارير مكاتب الأخلاقيات التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

اتخذ القرار 13/2019 بشأن تقارير مكاتب الأخلاقيات التابعة للبرنامج الإنمائي وصندوق السكان ومكتب خدمات المشاريع؛

البند 13

مراجعة الحسابات والرقابة الداخليتان

اتخذ القرار 14/2019 بشأن تقارير البرنامج الإنمائي وصندوق السكان ومكتب خدمات المشاريع عن المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات وردود الإدارة؛

البند 14

معلومات مستكملة عن تنفيذ قرار الجمعية العامة 279/72 المتعلق بإعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية

اتخذ القرار 15/2019 عن الجديد في تنفيذ قرار الجمعية العامة 279/72 المؤرخ 31 أيار/مايو 2018 المتعلق بإعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في سياق الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية؛

البند 15

أساليب عمل المجلس التنفيذي

اتخذ القرار 16/2019 المتعلق بأساليب عمل المجلس التنفيذي.

7 حزيران/يونيه 2019

18/2019

الحوار المنظم بشأن التمويل لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

إن المجلس التنفيذي

1 - ***يحيط علما*** بالوثائق DP/2019/26 (الاستعراض السنوي للحالة المالية لعام 2018)، و DP/2019/26/Add.1 (المعلومات التفصيلية المتعلقة بالاستعراض السنوي للحالة المالية لعام 2018)، و DP/2019/27 (الحوار المنظم بشأن تمويل نتائج الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة 2018-2021)؛

2 - ***يشير*** إلى أهمية توافر الموارد العادية بالقدر الكافي وعلى نحو يمكن التنبؤ به، فهذا أمر بالغ الأهمية ليتسنى للبرنامج الإنمائي توفير الحلول الإنمائية الشاملة والمتكاملة التي تقتضيها خطة التنمية المستدامة لعام 2030؛

3 - ***يذكر*** بأهمية إمكانية التنبؤ بالتمويل، ويحث الدول الأعضاء على إعطاء الأولوية للموارد العادية وإعلانات التبرعات المتعددة السنوات لعام 2019 والسنوات المقبلة، لأن تقلص الموارد العادية قد يهدد قدرة البرنامج الإنمائي على تحقيق نتائج الخطة الاستراتيجية للفترة 2018-2021؛

4 - ***يسلم*** بأهمية القطاع الخاص كمصدر للخبرة ومساهم أساسي في النمو الاقتصادي والتنمية، وكذلك كشريك في تمويل أهداف التنمية المستدامة، ويشجع البرنامج الإنمائي على تعميق شراكته مع القطاع الخاص، وفقا لاستراتيجيته المتعلقة بالقطاع الخاص، ويطلب تقديم معلومات في هذا الصدد في الدورة العادية الأولى للمجلس التنفيذي في عام 2020؛

5 - ***يحث*** الدول الأعضاء على أن تقوم، عن طريق الحوارات المنظَّمة بشأن التمويل، بمواصلة حوارها مع البرنامج الإنمائي بشأن الانتقال من منح موارد مخصصة الأغراض بدرجة كبيرة إلى الإسهام في الموارد العادية أو موارد أخرى مرنة، تمشيا مع اتفاق التمويل، ومع الأولويات والخطط الوطنية للبلدان المستفيدة من البرامج؛

6 - ***يطلب*** إلى البرنامج الإنمائي أن يستخدم التقارير والتقييمات الموجودة كي يدرج في التقارير المقبلة عن الحوار المنظم المتعلق بالتمويل حالة التمويل المقدم من البرنامج الإنمائي إلى متطوعي الأمم المتحدة، وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، ومكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، ومكتب الصناديق الاستئمانية المتعددة الشركاء، ونتائج أعمالها؛

7 - ***يطلب*** إلى البرنامج الإنمائي أن يقوم، بالاستناد إلى المعلومات القطرية والإقليمية الواردة في المرفق الإحصائي للتقرير السنوي لمدير البرنامج والتقارير الأخرى الموجودة ذات الصلة، بتضمين التقارير المقبلة عن الحوار المنظم المتعلق بالتمويل معلومات مستكملة عن استخدام الموارد، وبالإضافة إلى ذلك، يطلب إلى البرنامج الإنمائي تقديم أمثلة نوعية عن الكيفية التي يؤدي بها هذا الاستخدام إلى دعم ملموس لبلوغ ما هو محدد في الخطة الاستراتيجية من أهداف ونتائج؛

8 - ***يرحب*** بالخطوات التي اتخذها البرنامج الإنمائي، بالتعاون مع كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية والدول الأعضاء، لمتابعة تنفيذ التزامات اتفاق التمويل؛ ويشجع البرنامج الإنمائي على مواصلة الحوار مع جميع كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية والدول الأعضاء من أجل إحراز التقدم بصورة مشتركة نحو الوفاء بالتزاماتها المتبادلة والمترابطة الواردة في اتفاق التمويل؛

9 - ***يطلب*** إلى البرنامج الإنمائي أن يقوم، في إطار التقارير التي يقدمها عن الحوارات المنظمة بشأن التمويل، بتقديم تقارير سنوية منسقة عن تنفيذ التزاماته الخاصة ومساهمته في الالتزامات الجماعية الواردة في اتفاق التمويل، بما في ذلك إضافة الإنجازات السنوية، وأمثلةٍ على التأثير المحدث على الصعيد القطري وسرد استشرافي يحدد معالم التقدم المستهدف فيما يتعلق بالإنجازات غير المحققة بعد، قبل الدورة العادية الثانية لعام 2020 للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع؛

10 - ***وإذ يشير*** إلى القرار 5/2018، يطلب إلى البرنامج الإنمائي أن يواصل استعراض شكل ومحتوى التقرير عن الحوار المنظم بشأن التمويل بهدف مواءمة الموارد، بما في ذلك الموارد المخصصة للبرامج، مع النتائج المتوقعة على النحو المبين في الخطة الاستراتيجية للفترة 2018-2021، مع مراعاة المعلومات السنوية عن الموارد العادية والموارد الأخرى، والثغرات والتوقعات المالية من حيث صلتها بالأهداف والنتائج التنظيمية أو البرنامجية المحددة وكذلك الحلول المقترحة، وأن يقدم، قبل انعقاد الدورة العادية الأولى لعام 2020، خيارات بشأن تحسين نوعية الحوارات المنظمة بشأن التمويل.

6 أيلول/سبتمبر 2019

19/2019

سياسة التقييم المنقحة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

إن المجلس التنفيذي

1 - ***يحيط علما*** بالتنقيحات التي أدخلت على سياسة التقييم (DP/2019/29)، استجابة للاستعراض المستقل لسياسة التقييم في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (DP/2019/13) ورد الإدارة عليه (DP/2019/14)، والتي قُدمت في الدورة السنوية لعام 2019؛

2 - ***يعتمد***، بصفته القيم على وظيفة التقييم، سياسة التقييم المنقحة ويطلب، تمشيا مع السياسة، أن يتم التكليف بإجراء استعراض مستقل لسياسة التقييم كي ينظر فيه المجلس التنفيذي بعد أربع سنوات، في كانون الثاني/يناير 2024؛

3 - ***يطلب*** أن يواصل البرنامج الإنمائي، في إطار سياسة التقييم المنقحة، تحسين نوعية ومصداقية تقييماته اللامركزية على الصعيد القطري، وأن يمكن التوسيعُ المقرر لوجود مكتب التقييم المستقل على الصعيد الإقليمي من ممارسة قدر أكبر من الرقابة المستقلة على هذا العمل، بما في ذلك وضع تدابير إضافية للحفاظ على استقلالية المقيّمين الذين يضطلعون بالتقييمات اللامركزية؛

4 - ***يؤكد من جديد*** على أهمية وظيفة التقييم في البرنامج الإنمائي، ويشدد على قيمة وجود أدلة تقييم مستقلة عالية الجودة في سياق الخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي للفترة 2018-2021، ومساهمة هذه الأدلة في التعلم في إطار المنظمة وفي تنفيذ خطة التنمية المُستدامة لعام 2030؛

5 - ***يقر*** بالمشاركة المتواصلة للبرنامج الإنمائي في العمل الجاري لوضع تدابير التقييم على نطاق المنظومة، ويشجع البرنامج على اعتماد أفضل الممارسات في كل من تدابير التقييم على نطاق المنظومة وسياسته المتعلقة بالتقييم؛

6 - ***يحث*** البرنامج الإنمائي على زيادة تعزيز جهوده الرامية إلى اتخاذ تدابير لضمان الوفاء بالالتزامات السياساتية، ولا سيما فيما يتعلق بنوعية التقييم والاستثمارات في مجال التقييم.

6 أيلول/سبتمبر 2019

20/2019

مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

إن المجلس التنفيذي

فيما يتعلق بتقديرات ميزانية مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لفترة السنتين 2020-2021 (DP/OPS/2019/5)، وبعد أن نظر في تقرير المديرة التنفيذية (DP/OPS/2019/5) وتعليقات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عليه في تقريرها (DP/OPS/2019/6):

1 - ***يوافق*** على الإيرادات الصافية المستهدفة؛

2 - ***يقر*** تطلعات المكتب لفترة السنتين فيما يتعلق بنتائجه الإدارية والموارد المستهدفة لدعم الأهداف التي ينشد تحقيقها فيما يتعلق بالمساهمات؛

3 - ***يطلب*** إلى المكتب أن يقدم تدابيره المالية وخططه للتعامل مع حالات الطوارئ إلى المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لاستعراضها خلال الدورة السنوية لعام 2020، وأن يقدم سنويا معلومات مستكملة إلى المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع عن خططه المتعلقة بكيفية استخدام الفائض في احتياطيه التشغيلي، وفقا للنظام المالي والقواعد المالية للمكتب؛

4 - ***يشجع*** المكتب على النظر في إدخال بنود ميزانية منفصلة ومنفردة خاصة بوظائف الرقابة والضمان في المؤسسة مثل وظيفة المراجعة الداخلية للحسابات ومكتب الأخلاقيات؛

وفيما يتعلق بالتقرير الإحصائي السنوي عن مشتريات الأمم المتحدة لعام 2018 (DP/OPS/2019/7):

5 - ***يحيط علما*** بالتقرير الإحصائي السنوي عن مشتريات الأمم المتحدة لعام 2018 (DP/OPS/2019/7)، ويشير إلى قرار المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع 20/2018؛

6 - ***يرحب*** بالبيانات والتحليلات الواردة في التقرير؛

7 - ***يرحب*** بالخطوات التي اتخذها المكتب، بالتعاون مع كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية والدول الأعضاء، لمتابعة تنفيذ التزامات اتفاق التمويل؛ ويشجع المكتب على مواصلة الحوار مع جميع كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية والدول الأعضاء من أجل إحراز التقدم بصورة مشتركة نحو الوفاء بالتزاماتها المتبادلة والمترابطة الواردة في اتفاق التمويل؛

8 - ***يطلب*** إلى المكتب تقديم تقارير سنوية منسقة عن تنفيذ التزاماته الخاصة ومساهمته في الالتزامات الجماعية الواردة في اتفاق التمويل، بما في ذلك إضافة الإنجازات السنوية، وأمثلةٍ على التأثير المحدث على الصعيد القطري وسردٍ استشرافي يحدد معالم التقدم المستهدف فيما يتعلق بالإنجازات غير المحققة بعد، قبل الدورة العادية الثانية لعام 2020 للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

6 أيلول/سبتمبر 2019

21/2019

الاستعراض المشترك لتعاريف التكاليف الحالية وتصنيفات الأنشطة والتكاليف المرتبطة بها

إن المجلس التنفيذي

1 - ***يحيط علما*** بالتحليل الوارد في الاستعراض المشترك لتعاريف التكاليف الحالية وتصنيفات الأنشطة والتكاليف المرتبطة بها (DP/FPA-ICEF-UNW/2019/1)؛

2 - ***يعيد تأكيد*** قراره 21/2018 والفقرة 35 من القرار 243/71 المتعلق بالاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية؛

3 - ***يؤيد*** التوصيتين 1 و 2 المتعلقتين بزيادة المواءمة، كما تردان في الاستعراض المشترك، لتطبيقهما الفعلي في الميزانيات المتكاملة للكيانات المعنية، ابتداء من عام 2022، ويطلب إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع أن تقوم، من خلال العمل مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة واليونيسف، بتوحيد المصطلحات وتنسيق النصوص في مقترحات الميزانية المتكاملة والمعلومات المالية المقدمة في التقارير السنوية، مع التسليم بأن فئات التكاليف والمجموعات الوظيفية، وإن كانت ستظهر جميعها، فهي لن تنطبق جميعها على كل منظمة من المنظمات؛

4 - ***يحيط علما*** بالتوصية 3 الواردة في الاستعراض المشترك، التي تتضمن مقترحا بإنشاء بنود منفصلة لتصنيف التكاليف في خطة الموارد المتكاملة، للإبلاغ والحصول على اعتمادات منفصلة فيما يتعلق بأنشطة الرقابة والضمان المستقلة، وكذلك المساهمات في اقتسام تكاليف نظام المنسقين المقيمين، ويرحب بتقديم المزيد من المعلومات عن هذا الأمر في الدورة العادية الأولى لعام 2020 لإتاحة إمكانية إجراء المزيد من التحليل قبل الاعتماد الممكن لهذه التوصية.

6 أيلول/سبتمبر 2019

22/2019

أساليب عمل المجلس التنفيذي

إن المجلس التنفيذي

1 - ***يرحب*** بالرد المشترك الذي أعدته أمانات المجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ومكتب الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)؛

2 - ***يطلب*** إلى أمانة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع أن تقدم، بالتعاون مع أمانتي المجلسين التنفيذيين لليونيسف وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، إلى المجلس التنفيذي برنامج عمل سنويا نموذجيا، يشمل جلسات الإحاطة غير الرسمية، لكل من الخيارات الثلاثة المعروضة في الرد المشترك، مشفوعا بما يقابله من السرود التفسيرية المتعلقة بالتغييرات المتوخاة وتأثيرها المتوقع على رقابة المجلس وفعاليته وكفاءته، وتفاصيل إضافية عن المسائل المدرجة التي

تهم جميع المجالس وتحظى باهتمامها بشكل مشترك، وذلك قصد التداول بشأنها والنظر فيها خلال الدورة العادية الأولى لعام 2020.

6 أيلول/سبتمبر 2019

23/2019

عرض عام للقرارات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية لعام 2019

إن المجلس التنفيذي

يشير إلى أنه قد قام خلال دورته العادية الثانية لعام 2019 بما يلي:

البند 1

المسائل التنظيمية

أقرّ جدول الأعمال ووافق على خطة العمل لدورته العادية الثانية لعام 2019 (DP/2019/L.3)؛

وافق على تقرير الدورة السنوية لعام 2019 (DP/2019/24)؛

وافق على خطة العمل المؤقتة للدورة العادية الأولى لعام 2020.

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

البند 2

الحوار المنظم المتعلق بالتمويل لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

اتخذ القرار 18/2019 بشأن الحوار المنظَّم المتعلق بالتمويل لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

البند 3

البرامج القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمسائل المتصلة بها

وافق على البرامج القطرية التالية وفقا للقرار 7/2014:

أفريقيا: أنغولا (DP/DCP/AGO/4)؛ وليبريا (DP/DCP/LBR/3)؛ وسيراليون (DP/DCP/SLE/4)؛

أحاط علما بالتمديد الأول للبرنامج القطري لمدغشقر لمدة سنة واحدة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2020، وهو تمديد أقره مدير البرنامج بالفعل (DP/2019/28/Rev.1)؛

وافق على التمديد الرابع للبرنامج القطري لليمن، من 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2020 (DP/2019/28/Rev.1).

البند 4

التقييم

اتخذ القرار 19/2019 بشأن سياسة التقييم المنقحة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

البند 5

الحوار المنظم بشأن التمويل لصندوق الأمم المتحدة للسكان

قرر المكتب إرجاء اتخاذ قرار يتعلق بالحوار المنظم بشأن التمويل لصندوق الأمم المتحدة للسكان؛ وسيجري النظر في مشروع القرار مرة أخرى خلال الدورة العادية الأولى لعام 2020.

البند 6

البرامج القطرية لصندوق الأمم المتحدة للسكان والمسائل المتصلة بها

وافق على البرامج القطرية التالية، وفقا للقرار 7/2014:

أنغولا (DP/FPA/CPD/AGO/8)، والكونغو (DP/FPA/CPD/COG/6)، وليبريا (DP/FPA/CPD/LBR/5)، والمكسيك (DP/FPA/CPD/MEX/7) وسيراليون (DP/FPA/CPD/SLE/7)؛

أحاط علما بالتمديدات الأولى لمدة سنة واحدة للبرامج القطرية لكل من البوسنة والهرسك، وتونس، وتيمور – ليشتي، ومدغشقر؛

وافق على التمديد الأول للبرنامج القطري لأفغانستان لمدة سنتين، وعلى التمديد الثاني للبرنامج القطري لجزر القمر لمدة سنتين، وعلى التمديد الرابع للبرنامج القطري لليمن لمدة سنة واحدة (DP/FPA/2019/9).

الجزء المتعلق بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

البند 7

مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

اتخذ القرار 20/2019 بشأن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع؛

الجزء المشترك

البند 8

الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة

اتخذ القرار 21/2019 بشأن الاستعراض المشترك لتعاريف التكاليف الحالية وتصنيفات الأنشطة والتكاليف المرتبطة بها؛

أحاط علما بتقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع عن أنشطة الشراء المشتركة (DP-FPA-OPS/2019/3).

البند 9

متابعة اجتماع مجلس تنسيق برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

أحاط علما بالتقرير عن تنفيذ مقررات وتوصيات مجلس تنسيق برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) (DP/2019/30 - DP/FPA/2019/10).

البند 10

معلومات مستكملة عن تنفيذ قرار الجمعية العامة 279/72 بشأن إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية

أحاط علما بالمعلومات المستكملة عن تنفيذ قرار الجمعية العامة 279/72 بشأن إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية.

البند 11

أساليب عمل المجلس التنفيذي

اتخذ القرار 22/2019 بشأن أساليب عمل المجلس التنفيذي.

البند 12

الزيارات الميدانية

أحاط علما بالتقرير عن الزيارة الميدانية المشتركة للمجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأغذية العالمي إلى كولومبيا (DP/FPA/OPS-ICEF-UNW-WFP/2019/CRP.1).

البند 13

مسائل أخرى

استمع إلى بيان أدلى به رئيس مجلس موظفي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وهيئة الأمم المتحدة للمرأة.

6 أيلول/سبتمبر 2019

المرفق الثاني

عضوية المجلس التنفيذي في عام 2019

(تنتهي مدة العضوية في آخر يوم من السنة المشار إليها)

الدول الأفريقية: بوتسوانا (2021)، بوركينا فاسو (2020)، الكاميرون (2021)، مصر (2020)، غامبيا (2021)، موريشيوس (2019)، رواندا (2021)، جنوب أفريقيا (2021).

دول آسيا والمحيط الهادئ: كمبوديا (2020)، الصين (2019)، الهند (2021)، جمهورية إيران الإسلامية (2019)، جمهورية كوريا (2021)، المملكة العربية السعودية (2020)، فانواتو (2021).

دول أوروبا الشرقية: ألبانيا (2019)، جمهورية مولدوفا (2019)، الاتحاد الروسي (2020)، أوكرانيا (2021).

دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: أنتيغوا وباربودا (2020)، البرازيل (2020)، كوبا (2019)، المكسيك (2021)، بنما (2019).

دول أوروبا الغربية ودول أخرى*: أستراليا، أيرلندا، إيطاليا، بلجيكا، تركيا، السويد، كندا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، موناكو، النرويج، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية.

* تطبق دول أوروبا الغربية ودول أخرى جدولا تناوبيا خاصا بها، وهو يختلف من عام لعام.

المرفق الثالث

تقرير الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبرنامج الأغذية العالمي الذي عُقِدَ في 31 أيار/مايو 2019

أولا - الجلسة الصباحية: الافتتاح

1 - افتتح رئيس المجلس التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي **(البرنامج)** الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية في 31 أيار/مايو 2019، مرحبا بنائبة الأمين العام للأمم المتحدة والمشاركين من المجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع واليونيسف وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأغذية العالمي، ورؤساء وكالات الأمم المتحدة الست. وشجع جميع الحاضرين على التفكير في الهدف النهائي لإصلاح الأمم المتحدة، وهو تحسين الطريقة التي تقوم بها الصناديق والوكالات بخدمة الناس على الأرض سواءً من خلال تحسين الكفاءة أو زيادة الاتساق أو التفكير الابتكاري. وفي هذا الصدد، قال إن الزيارة الميدانية المشتركة الأخيرة التي قامت بها المجالس التنفيذية إلى كولومبيا كانت قيِّمة بدرجة كبيرة، فقد أتاحت للمشاركين فهم ما يعنيه للأمم المتحدة العمل معا وباتساق وفي شراكة مع الحكومات.

2 - وفي كلمتها الافتتاحية، أشارت نائبة الأمين العام إلى أن جهود الإصلاح تمضي على قدم وساق، فقالت إنها تُدرك إسهامات كل رئيس من رؤساء الوكالات الحاضرين. وقالت إنها تشعر بالتشجيع إزاء المناقشات التي دارت في الجزء الرفيع المستوى الأخير للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والتي كانت أول فرصة مشتركة للتفكير في التقدم المحرز منذ اعتماد قرار الجمعية العامة 279/72، أي قبل سنة واحدة بالضبط. ومن بين اللمحات البارزة التي انبثقت عن تلك الدورة، تناولت نائبة الأمين العام الاعتراف الواسع بتنفيذ جميع ولايات الإصلاح؛ والوثائق التي أُعدت لدعم عمليات الإصلاح، مثل إطار المساءلة الإدارية؛ والتوقعات الكبيرة من الدول الأعضاء، لا سيما في مجالات من قبيل الإبلاغ عن مكاسب الكفاءة والرقابة؛ والالتزام بالمشاركة في حوار مع الدول الأعضاء حول كيفية تعزيز الأصول الإقليمية والمكاتب القطرية.

3 - وحثت نائبة الأمين العام أعضاء المجالس التنفيذية على الاستفادة من الفرص التي يتيحها الإصلاح وهم يبحثون المواضيع المدرجة في جدول أعمال الاجتماع المشترك لرؤساء المجالس التنفيذية. ولاحظت أن توجيهات الدول الأعضاء ستكون حاسمة في كثير من القضايا المتصلة بالإصلاح، مثل تصميم نُظم الإبلاغ ونُظم التقدم القطري؛ ومناقشات كيانات محددة بشأن اتفاق التمويل؛ ودعم المساهمات المستدامة في تكاليف نظام المنسقين المقيمين، وفرض رسم قيمته 1 في المائة؛ وتعيين أفضل المرشحين لمناصب المنسقين المقيمين. وقالت في الختام إنها بالنيابة عن الأمين العام تعترف بعبء العمل الهائل الواقع على المجالس التنفيذية في الفترة السابقة لاجتماع الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر. وشجعت جميع الحاضرين على مواصلة الزخم نحو تحقيق خطة عام 2030 والعمل معا من أجل تلبية تطلعات الناس في العالم أجمع.

4 - ووصف المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي في ملاحظاته الاجتماع المشترك لرؤساء المجالس التنفيذية بأنه فرصة ثمينة لجميع الحاضرين كي يستلهم كل منهم الآخر في العمل نحو جعل الأمم المتحدة على أفضل حال. وأكد أهمية القضاء على التقوقع كجزء من عملية الإصلاح، مشيرا إلى أن كثيرا من حالات التقوقع يمكن أن تكون راجعة إلى اشتراطات مفروضة من الدول الأعضاء نفسها، ودعا الجميع إلى المشاركة في اتصالات مفتوحة وأمينة من أجل تمكين الصناديق والبرامج من العمل معا بأكبر قدر ممكن من الفعالية. وحث المشاركين على عدم إغفال التحديات العالمية الكبرى، مثل إنهاء النزاع والحروب، في نفس الوقت الذي يبحثون فيه فرص تحسين التعاون بين مختلف المجالس التنفيذية. وأشار في الختام إلى أهمية استخدام لغة سهلة الفهم وخالية من المصطلحات المغرقة في الغموض عند التحدث عن الآثار الإيجابية المتعددة للعمل الذي تضطلع به الأمم المتحدة، فقال إن التواصل المباشر الفعال هو السبيل نحو زيادة التمويل لهذا العمل الحيوي.

ثانيا - الجلسة الصباحية: الموضوع 1

طرائق عمل المجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبرنامج الأغذية العالمي

5 - قدم رئيس المجلس التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) الموضوع الأول، فقال إنه يلاحظ الأعمال الهائلة التي جرى الاضطلاع بها لتحسين عمل المجالس التنفيذية وتبسيطه خلال السنوات القليلة الماضية. ومن الأمثلة الأخيرة على هذا التقدم تكوين المجموعة الأساسية من الدول الأعضاء المعنية بطرائق عمل المجالس التنفيذية في كانون الثاني/يناير 2019 استجابة للقرارات المتعلقة بطرائق العمل التي اعتمدتها المجالس التنفيذية المعنية في دوراتها العادية الثانية لعام 2018. وأضاف أن المجموعة كُلِّفت بمهمة قيادة عملية تشاورية مشتركة مع الدول الأعضاء لبحث كفاءة دورات المجالس التنفيذية الحالية وجودتها، وكذلك مهام الاجتماع المشترك. وأعرب الرئيس عن شكره لمنسق المجموعة الأساسية، سفير جمهورية كوريا ونائب ممثلها الدائم، وجميع الدول الأعضاء المشاركة والأمانات على مشاركتها البناءة في المجموعة.

6 - وذكَّر الرئيس الاجتماع المشترك بأن الهدف الجامع لمناقشات المجموعة الأساسية هو تحسين الكفاءة والفعالية في طرائق عمل الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية وهيئاتها الرئاسية، مع الحفاظ على توجيهها وإشرافها التنفيذيين دون تكرار لمهام المجلس الاقتصادي والاجتماعي والأنشطة التشغيلية للجزء الإنمائي والمجالس التنفيذية المعنية. وأكد أن المجموعة الأساسية تدرك ضرورة تحسين طرائق عمل، مع مراعاة الولايات المختلفة التي تختص بها كل ولاية وما تتميَّز به من خصائص. وقال إن المجموعة الأساسية أوصت في بيانها الخطي عن عملها بعدة توصيات يمكن لكل مجلس أن يتخذها فورا، وإن اليونيسف أوضحت أنها مستعدة لدعمها جميعا، أو أنها تتخذ بالفعل إجراءات بشأن ما يلي: زيادة التفاعل في دورات المجالس التنفيذية؛ وزيادة التكافؤ بين الجنسين في تكوين أعضاء أفرقة المناقشة المشاركين في دورات المجالس التنفيذية؛ ووضع إطار مؤسسي لاجتماع رؤساء المجالس من أجل تحسين مواءمة القضايا المشتركة وتعزيز التنسيق بين الوكالات.

7 - ولاحظ الرئيس أن تحسين طرائق عمل لا يعني اتباع نهج "واحد يناسب الجميع"، وأكد أن كل وكالة وكل مجلس تنفيذي ينبغي أن يسعى إلى إحراز تقدم فردي نحو تحسين طرائق عمله متى كان ذلك ممكنا.

8 - وأكد الرئيس أن المجلس التنفيذي لليونيسف ملتزم تماما بعملية النهوض بطرائق عمله وأنه يحظى بالتأييد الكامل من المدير التنفيذي للمنظمة في جهوده. غير أنه أشار إلى أن العمل لم ينته بعد. وسلط الضوء على عدم وجود آلية فعالة لاتخاذ القرارات بشأن المسائل التي تهم جميع المجالس التنفيذية. وقال إن كل مجلس تنفيذي يناقش تلك القضايا ويبت فيها على حدة وهو ما يسفر عن ازدواجية وتفتت. ودعا الدول الأعضاء إلى إعادة النظر في الاقتراحات المتعلقة بالطريقة التي يمكن بها للمجالس التعامل مع المسائل المشتركة بدون تفويض سلطة اتخاذ القرار أو المساس باستقلال المجالس وإدارتها الذاتية. ولاحظ أن الإجراءات المشتركة يمكن مناقشاتها والاتفاق عليها بصورة جماعية بينما يمكن لكل مجلس الاستمرار في اتخاذ قراراته على حدة. وأضاف أن القضايا التي يمكن أن تستفيد من تلك المعاملة تشمل استرداد التكاليف، والفصل المشترك في الخطط الاستراتيجية، وتنفيذ إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وطرائق العمل. وقال إن هذه أمثلة للقضايا المشتركة التي ينبغي أن تعالجها المجالس التنفيذية معا من أجل تعزيز الكفاءة والتعاون بين الوكالات.

9 - وفي الختام، أكد الرئيس أن طرائق عمل المجالس وسيلة لبلوغ غاية وليست غاية في حد ذاتها. وشدَّد على ضرورة العمل معا، مشيرا إلى أنه لا بد أن يقوم أعضاء المجالس والأمانات كل بدوره. ولاحظ الرئيس أن من المهم ألا تنغمس المجالس في التفاصيل التي ينبغي أن تعالجها الأمانات كي تركز بدلا من ذلك على القضايا الاستراتيجية التي يمكن أن تساعد على النهوض بجداول الأعمال المشتركة والفردية مع الاعتراف في الوقت نفسه بما تنفرد به كل وكالة من ولاية وخصائص واحترامها. وأخيرا، لاحظ الرئيس أن عملية تحسين طرائق العمل تمضي على قدم وساق؛ وأضاف أن هذا العمل يسعى في نهاية المطاف إلى أن تدعم طرائق العمل تماما تحقيق خطة عام 2030، وأن تحسين طرائق العمل سيحقق كفاءات للمجالس ومكاسب للجميع على المستويين الجماعي والفردي.

10 - وقدم منسق المجموعة الأساسية التقرير الخطي مسلطا الضوء على الاستنتاجات والتوصيات الرئيسية المتصلة بالمناقشات المتعلقة بطرائق عمل الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية؛ وطرائق عمل هيئاتها الرئاسية؛ والقواعد والوثائق واتخاذ القرارات. وأكد أن المجموعة الأساسية كانت تدرك طوال المناقشات أن كل ما يدخل على طرائق العمل من تغييرات لا بد أن يراعي ولاية كل وكالة وخصائصها المحددة.

11 - ويقسِّم البيان الخطي استنتاجات المجموعة الأساسية إلى مجالات التقاء ومجالات عدم التقاء. وسلط المنسق الضوء على ثمانية مجالات للالتقاء، بما فيها الإحاطات غير الرسمية المشتركة بشأن المواضيع التي تهم الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية، ووضع إطار مؤسسي لاجتماع الرؤساء، وزيادة التخطيط الطويل الأجل للزيارات الميدانية المشتركة، ووضع جدول عام لمقارنة النُظم الداخلية للمجالس التنفيذية. ومن بين مجالات عدم الالتقاء، أشار المنسق إلى ثلاثة اقتراحات: الارتقاء بالاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية ليصبح هيئة لصنع القرار مع إدخال اجتماعات استثنائية مدتها يوم واحد للموافقة على الوثائق القطرية (وبالتالي تخفيف عبء العمل الواقع على دورات المجالس) ومواءمة هياكل الأنظمة الداخلية للمجالس الأربعة.

12 - وأوصت المجموعة الأساسية بأن ينظر كل مجلس في كيفية التعامل مع مجالات الالتقاء المحددة في البيان الخطي، بما في ذلك عن طريق دمجها في القرارات المتعلقة بطرائق العمل. وبالنظر إلى أن الدول الأعضاء تتخذ حاليا مواقف متنوعة بشأن مجالات عدم الالتقاء، يمكن إعادة النظر فيها في موعد لاحق لبحث السُبل المحتملة للمضي قدما. وأشار المنسق أيضا إلى أن المجموعة الأساسية أعدت مشروع قالب نموذجي للقرارات يعكس المناقشات غير الرسمية المشتركة في الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية. ويمكن استخدام هذا القالب النموذجي كأساس للتفاوض واعتماد القرارات في دورة كل مجلس من المجالس التنفيذية التي ستعقد مباشرة بعد الاجتماع المشترك.

13 - وأعربت الدول الأعضاء عن تقديرها لجهود المجموعة الأساسية، مؤكدة الحاجة إلى مراعاة الولايات والخصائص الفردية للمجالس التنفيذية والحرص على ألا تؤدي أي تغييرات إلى تمييع الوظيفة الرقابية للدول الأعضاء. ولاحظت عدة وفود أن التغييرات ينبغي أن تركز على المجالات المحددة بأنها تنطوي على مشاكل من أجل تجنب المساس بطرائق العمل المتسمة فعليا بالكفاءة. وأشارت إحدى الدول الأعضاء إلى أن المناقشات ينبغي أن تشمل جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وألا تقتصر على الدول الأعضاء في المجالس التنفيذية، ولذلك يمكن أن يمثل المجلس الاقتصادي والاجتماعي منتدى أنسب لمعالجة تلك القضايا. وأعرب الوفد أيضا عن قلقه إزاء اقتراح زيادة عدد دورات المجالس التي تعقد سنويا. وأعلنت الدول الأعضاء اتفاقها مع الاقتراح الداعي إلى التركيز في البداية على مجالات الالتقاء وإرجاء مجالات عدم الالتقاء لمناقشات مقبلة.

14 - وأكد رئيس المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع من جديد للدول الأعضاء أن رؤساء المجلس سيسارعون باتخاذ إجراءات سريعة بشأن الاستنتاجات التي توصلت إليها المجموعة الأساسية، لا سيما اقتراح عقد اجتماع الرؤساء على نحو أكثر انتظاما. وأضاف أن الرحلة الميدانية المشتركة الأخيرة إلى كولومبيا التي شارك فيها جميع الرؤساء الأربعة أثبتت فائدة عمل الرؤساء معا في تعاون وثيق لمعالجة القضايا ذات الاهتمام المشترك. وسلط الرئيس الضوء أيضا على القضايا التي طرحت أثناء الأنشطة التشغيلية الأخيرة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي فيما يتصل بالجزء الإنمائي الذي تناول تحقيق المواءمة على نطاق المنظومة والحوكمة على مستوى الكيانات من أجل تحسين المساءلة. وأضاف أن هذه القضايا تستحق اهتمام المجلس وتشمل الصلة بين المجلس والمجالس التنفيذية والحاجة إلى التحول من نهج الوكالات الفردية إلى نهج متكامل يتيح للوكالات العمل معا بسلاسة على المستوى القطري. ووجهت أيضا دعوة للاستفادة من أفضل الممارسات المتصلة بالفصل المشترك والنظر في وضع نص مشترك للقضايا الأخرى.

15 - وردا على تعليقات الدول الأعضاء، قال منسق المجموعة الأساسية إنه يوافق على ضرورة التركيز على تجنب الازدواجية والتداخل في كل التغييرات التي يتم إدخالها على طرائق العمل. وأشار إلى أن المجموعة الأساسية لا تؤيد عموما زيادة عدد دورات المجالس وأن كل مجلس تنفيذي مسؤول عن تحديد عدد الدورات التي تعقد كل سنة. وعلى الرغم من أنه ليس في وضع يمكنه من التعليق على اقتراح استخدام المجلس الاقتصادي والاجتماعي كمنتدى لمناقشة طرائق العمل فإنه يقدِّر التوافق بين الدول الأعضاء على ضرورة أن ينصب التركيز الحالي على مجالات الالتقاء.

16 - وقال رئيس المجلس التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي إنه متفق مع وجهة نظر أعضائه بشأن جهود تحسين طرائق العمل. وفي حين أن البرنامج ملتزم التزاما غير مشروط بتحسين طرائق عمله ودعم

العملية التشاورية المشتركة حسب ما أكده قرار اتخذه المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى لعام 2019 فإن أعضاء البرنامج يشعرون أنهم غير ممثلين تمثيلا كافيا في المناقشات التي يرون أنها منصبة على معالجة التحديات التي تواجهها مجالس نيويورك. وأضاف أن كثيرا من الاقتراحات المطروحة لتحسين طرائق العمل ليست ذات صلة واضحة بالبرنامج نظرا لولايته الإنسانية وحوكمته التشغيلية المختلفة واحتياجاته الرقابية، ورعايته المزدوجة من جانب المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. وتختلف البيئة المؤسسية للبرنامج عن مثيلاتها في الوكالات التي تتخذ من نيويورك مقرا لها، ويتزامن جدوله الزمني مع الجدول الزمني لسائر الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها. وأضاف أن الوكالة تواجه أيضا تحديات محددة جدا، مثل تضاعف الاحتياجات والموارد خلال السنوات القليلة الماضية بسبب ازدياد عدد النزاعات وحالات الطوارئ الغذائية في العالم. وفي سياق هذه التحديات، يشعر أعضاء المجلس بارتياح شديد إزاء الطريقة التي يدار بها المجلس التنفيذي حاليا، ولا توجد احتياجات كبيرة متصورة لإجراء إصلاحات عميقة أو تقارب مع المجالس الأخرى. وشدد الرئيس على أن البرنامج ومكتبه التنفيذي لا يسعيان على الإطلاق إلى عرقلة عملية تحسين طرائق العمل وأنهما سيساهمان بدور فاعل حيثما يكون بوسعهما القيام بذلك على نحو هادف، ولكنه يلاحظ ضرورة إعادة تقييم وجهة النظر التي تدعو إلى التعامل مع البرنامج كما لو كان منظمة مقرها في نيويورك كي يعامل على قدم المساواة مع الصناديق والبرامج الأخرى التي توجد مقارها في روما.

17 - وأشار رئيس المجلس التنفيذي لليونيسف في ملاحظاته الختامية إلى أنه بالنظر إلى أن جهود إصلاح الأمم المتحدة على النطاق الأوسع تسعى إلى إيجاد تآزرات أفضل لخدمة المحتاجين، ينبغي أيضا للمجالس التنفيذية المعنية معرفة الطريقة التي تتكيَّف بها من أجل المساهمة في تحقيق هذا الهدف. وحث المجالس على معالجة مجالات الالتقاء، واضعة في الاعتبار أن هذه توصيات وليست قرارات وأنه لا يجري فرض أي تغييرات. وأضاف أن العمل في اليونيسف يجري على قدم وساق في المجالات التي يمكن فيها للمنظمة تحسين طريقة عملها، من زيادة الاهتمام بالتكافؤ بين الجنسين إلى بحث كيفية تحقيق المستوى الأمثل لاستخدام وقت دورات المجلس.

18 - وقال إنه متفق مع الدول الأعضاء على أن معالجة مجالات عدم الالتقاء ستستغرق وقتا وأن مراعاة الولايات ينبغي أن تشكل الأساس الذي تنطلق منه جميع جهود تحسين طرائق العمل. غير أنه وصف التنسيق بين الوكالات بأنه على أكبر قدر من الأهمية، ومن الضروري كسر حالة التقوقع وتحطيم الحواجز الأخرى من أجل تحقيق تعاون فعال في الميدان. وأضاف أن ثقافات العمل الجديدة مطلوبة لتحقيق ذلك سواء داخل الوكالات المعنية أو داخل الدول الأعضاء التي ينبغي أن تُشجع الإصلاح في مؤسساتها. وقال إن التغيير سيستغرق وقتا ولكنه ضروري للتكيُّف من أجل التغلب على التحديات التي يواجهها المحتاجون في جميع أنحاء العالم.

ثالثا - الجلسة الصباحية: الموضوع 2

المضايقات، والتحرش الجنسي، وإساءة استخدام السلطة والتمييز، والاستغلال والانتهاك الجنسيان

19 - وصفت رئيسة المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في ملاحظاتها الافتتاحية المناقشات التي دارت في الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية بأنها تؤكد من جديد التزام جميع المجالس التنفيذية المشاركة بوضع نهاية للانتهاك الجنسي والمشاركة في التغيير الثقافي المطلوب لإيجاد عالم متحرر من سوء السلوك.

20 - ووجهت المديرة التنفيذية لليونيسف شكرها إلى أعضاء المجالس التنفيذية على مشاركتهم ودعمهم وأكدت من جديد التزام اليونيسف بإنهاء الاستغلال والانتهاك الجنسيين، والتحرش الجنسي، وجميع أشكال التمييز، وإساءة استخدام السلطة والتحرش في أماكن العمل. وأكدت الثقة - من جانب المستفيدين والموظفين والمنظمات الشريكة على حد سواء - في أن الوكالات ستوفِّر برامج مأمونة وبيئة جديرة بالاحترام ليس فيها مكان للتحرش أو أي نوع من الإساءة.

21 - وقالت إن اليونيسف اتخذت عدة خطوات لتعزيز نظمها الداخلية من أجل منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتصدي لهما. وتعمل اليونيسف أيضا من أجل تحسين ثقافة مكان العمل عن طريق إدخال آليات إبلاغ أبسط وتعزيز التحقيقات. ويتم إبلاغ المنسقة الخاصة المعنية بتحسين جهود الأمم المتحدة في مجال التصدي للاستغلال والانتهاك الجنسيين بانتظام بجميع ادعاءات الاستغلال والانتهاك الجنسيين التي يتورط فيها موظفو اليونيسف أو المتعاقدون أو موظفو الشركاء المنفذين. وأضافت أنها كلفت بتقديم تقرير مستقل عن الثقافة الداخلية في اليونيسف، ويجري وضع استراتيجية جديدة لمعالجة القضايا المتعلقة بمكان العمل. وبينما تُبذل جهود مماثلة داخل الوكالات، يتعيَّن على جميع الوكالات والمنظمات الشريكة الأخذ بنهج جماعي لضمان الاستجابة باتساق وبفعالية لهذه القضايا على المستوى القطري.

22 - وقالت المديرة التنفيذية إنها، بصفتها رئيس اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات المعنية بالاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي فإنها مسرورة بملاحظة مستوى التزام الوكالات ومشاركتها في العمل معا من أجل معالجة هذه القضايا، بما في ذلك تخصيص الموارد البشرية والمالية لدعم الإسراع باتخاذ إجراءات بشأن الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين على المستوى القطري. وأضافت أنه يجري بذل جهود لتبادل البيانات المشتركة المتعلقة بالاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي وتحسين قدرات التحقيق.

23 - وفيما يتعلق بالحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين داخل المجتمعات المحلية، تعمل الوكالات معا من أجل تعزيز آليات الإبلاغ وتحسين دعم الناجين من الضحايا وزيادة المساءلة على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وتسعى خطة جديدة اعتمدتها اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات في كانون الأول/ديسمبر إلى التعجيل بجهود تعزيز الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين، مع التركيز على آليات الإبلاغ المأمونة التي يمكن الوصول إليها بسهولة؛ ودعم الناجين من ضحايا الاستغلال والانتهاك الجنسيين لمساعدتهم على إعادة الاندماج في مجتمعاتهم المحلية؛ وتحسين المساءلة والتحقيقات. ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات بسبب القصور الكبير في الإبلاغ عن حالات الاستغلال والانتهاك الجنسيين بين المجتمعات

المحلية والتحرش وإساءة استخدام السلطة داخل الوكالات نفسها. ولا تزال خدمات الاستجابة غير متكافئة وتوجد فجوات كبيرة في ضمان المساءلة الجنائية عن مرتكبي تلك الأفعال.

24 - وأكدت المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة الدور الحيوي للقيادة العليا في تغيير الثقافة التنظيمية وفي غرس عدم التسامح مطلقا مع الاستغلال والانتهاك الجنسيين، والتحرش الجنسي، وإساءة استخدام السلطة والتمييز. وقالت إن على المنظمات أن تتخذ نهجا ينصب تركيزه على الضحايا لحماية المبلغين واتخاذ الإجراءات الواجبة في الوقت المناسب. وأشارت إلى أن التحقيقات في هيئات الأمم المتحدة في كثير من الحالات تستغرق وقتا طويلا، لا سيما بالمقارنة مع المنظمات الأخرى التي يمكن فيها اختتام التحقيق في قضية ما في غضون أسبوع من تاريخ تقديم الادعاء. ومن المهم بصفة عامة للأمم المتحدة أن تنظر في الاتجاهات السائدة في العالم الخارجي من أجل الاستفادة من أفضل الممارسات التي يمكن أن تحسِّن فعالية استجابتها لتلك القضايا.

25 - وأضافت المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة أن الهيئة تسعى إلى وضع خبرة المرأة في صميم جميع أعمال مكافحة التحرش الجنسي لضمان وضع عمليات على نطاق المنظومة وتبادل أفضل الممارسات. وتحقيقا لهذه الغاية، عيَّنت المنظمة منسقا تنفيذيا ومتحدثا رسميا فيما يخص التحرش الجنسي والتمييز، وهو يعمل مع جميع وكالات الأمم المتحدة. وتُساهم هيئة الأمم المتحدة للمرأة أيضا بدور فاعل في مبادرة الضوء الكاشف وفي فرقة العمل التي أنشأها مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق لمعالجة التحرش الجنسي. وتعمل المنظمة مع القطاع الخاص والهيئات الأكاديمية والمجتمع المدني في مبادرات لمنع التحرش الجنسي ومعالجته.

26 - وقالت إن السياسة النموذجية لمنظومة الأمم المتحدة في التعامل مع التحرش الجنسي اعتمدت في السنة الماضية من اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى ثم بعد ذلك من مجلس الرؤساء التنفيذيين. ويجري رصد اعتماد السياسة وتنفيذها. وكشفت دراسة استقصائية أُجريت مؤخرا لأماكن العمل في الأمم المتحدة عن اتجاهات مثيرة للقلق في معدلات ارتكاب التحرش الجنسي وطبيعته داخل المنظومة، وأظهرت الدراسة ارتباطا قويا بين التحرش الجنسي والإقصاء والسلوك غير اللائق. وتوفِّر أماكن العمل التي تسودها الفظاظة تربة خصبة لإساءة استخدام السلطة والتخويف والعنصرية وسائر أشكال التحرش والتمييز.

27 - ووجهت المديرة التنفيذية شكرها إلى حكومات إسرائيل وكينيا وفرنسا وهولندا على نهجها الاستباقي في إنشاء فريق جديد من الأصدقاء للقضاء على التحرش الجنسي. وبالإضافة إلى جهود منع التحرش الجنسي داخل هيئة الأمم المتحدة للمرأة نفسها، تعقد المنظمة أيضا دورات منتظمة لبناء قدرات جهات الاتصال المعنية بالشؤون الجنسانية في وكالات الأمم المتحدة الأخرى. وتشمل الأنشطة الأخرى صياغة الخطوط التوجيهية التي أُطلقت مؤخرا بشأن البيئة التمكينية، والعمل في إعداد ميثاق حقوق ضحايا التحرش الجنسي. وفي الختام، أكدت المديرة التنفيذية أهمية تعزيز بيئة مأمونة للموظفين المبتدئين والموظفين المرؤوسين والمتعاقدين للإبلاغ عن أي قضايا متصلة بالتحرش أو الانتهاك. وقالت إنها تتوجه بكلمتها تحديدا إلى الدول الأعضاء داعية إياها إلى النظر في مسألة الحصانة الدبلوماسية لتقييم ما إذا كانت ميزة ترغب في الاحتفاظ بها بينما تطالب بمستويات مختلفة من السلوك من وكالات الأمم المتحدة.

28 - وأكدت الدول الأعضاء من جديد تأييدها العمل الذي تضطلع به جميع الوكالات لمعالجة الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي. وعرضت عدة أعضاء تبادل أفضل الممارسات التي

أفرزتها تجارب مؤسساتها. وحددت الدول الأعضاء القدرات التحقيقية باعتبارها مسألة رئيسية، معترفة بصعوبة الحصول على محققين متخصصين في قضايا الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي. واقترح أحد الوفود إدخال مجمع من المحققين الذين يمكن لمختلف الوكالات الاعتماد عليهم ويمكنهم أيضا زيادة حيادية التحقيقات.

29 - وفيما يتعلق بالتنسيق على المستوى القطري، طلبت إحدى الدول الأعضاء مزيدا من المعلومات عن دور المنسقين المقيمين والأفرقة القطرية. وطلب الوفد أيضا تفاصيل أكثر عن الطريقة التي تتبع بها الوكالات ما تحرزه من تقدم، وكيفية تنفيذ قاعدة بيانات التحري عن السوابق (Clearcheck)، وأفضل السُبل أمام الدول الأعضاء لدعم جهود منع حالات الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي والاستجابة لها. والتمست دولة عضو أخرى إيضاحات بشأن كيفية تبادل مختلف الوكالات خبراتها.

30 - ووجهت المديرة التنفيذية لليونيسف شكرها إلى الدول الأعضاء على دعمها. وفيما يتعلق بمسألة المحققين، أشارت إلى صعوبة الحصول على محققين مزودين بالمهارات المناسبة، وإلى أن من الصعب بصفة خاصة العثور على محققات. وأضافت أن اليونيسف وسعت مؤخرا عدد المحققين العاملين فيها من 10 إلى 17، وهو ما سيكون له أثر إيجابي. وقالت إنها على الرغم من ذلك ترى أن فكرة مجمع المحققين ينبغي دراستها، مشيرة إلى أنه سيتعيَّن توسيع ذلك المجمع وتقليصه تبعا لاحتياجات الوكالات. وأضافت أن المنظمة بدأت النظر في الأخذ بنهج المسار السريع في التحقيقات بمختلف أنواعها، وأنها تُشجع المجالس التنفيذية على منح الوكالات سلطة إدخال ذلك النهج أو حتى تجريبه لمدة أسبوع واحد في قضايا معيَّنة.

31 - ورددت المديرة التنفيذية كلمات نظيرتها في هيئة الأمم المتحدة فيما يتصل بالعقبة التي تفرضها الحصانة الدبلوماسية والتي تحول دون إحالة الجناة إلى العدالة. وقالت إن مشاركة الدول الأعضاء مطلوبة للتغلب على هذه المسألة. وردا على أسئلة بشأن رصد التقدم المحرز، قالت إنها تلاحظ أنه تم وضع إطار للرصد من أجل قياس التقدم المحرز في المجالات الثلاثة ذات الأولوية، وهي الإبلاغ، والوصول إلى الخدمات، والتحقيقات وذلك كجزء من اقتراح اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات الداعي إلى التعجيل باتخاذ إجراءات للحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين على المستوى القطري. ومن المؤكد أنه يمكن للدول الأعضاء أن تساهم بالدعم المالي، ويمكنها أيضا ضمان حصول ضحايا الاستغلال والانتهاك الجنسيين في المجتمعات المحلية التي تعمل فيها وكالات الأمم المتحدة على الدعم المناسب لحماية صحتهم العقلية ولتيسير إعادة اندماجهم في المجتمع. وأشارت إلى عدم كفاية الموارد اللازمة للحفاظ على إمكانية وصول الضحايا الناجين من الاستغلال والانتهاك الجنسيين إلى الخدمات بالاستناد إلى احتياجاتهم الفردية.

32 - ولاحظت المديرة التنفيذية أيضا قيمة الحملات الوطنية للقضاء على القبول الاجتماعي للعنف داخل العلاقات - وهو ما يمثل طريقة محتملة أخرى يمكن بها للدول الأعضاء المساهمة في القضاء على الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي.

33 - وردا على ذلك، أعربت المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة عن شكرها للدول الأعضاء على تسليط الضوء على قضية التغيير الثقافي، وقالت إنها ترحِّب بجميع جهود تبادل أفضل الممارسات. وفيما يتعلق بالتنسيق على المستوى القطري، قالت إنها تلاحظ أن خطة العمل على نطاق المنظومة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة تقتضي من جميع الوكالات تيسير التغيير الثقافي كجزء من عملها لغرس المساواة بين الجنسين في عملها على المستوى القطري. وقالت إنها على الرغم من ذلك ترحب باقتراح استكشاف الطريقة التي يمكن بها للمنسقين المقيمين المساهمة في التنسيق بشأن هذه القضية. وفيما يتعلق

بالدعم المقدم من الدول الأعضـــاء، قالت إنها تلاحظ الحاجة إلى مزيد من الاســـتثمار في قدرات التحقيق ومواءمة السياسات بين وكالات الأمم المتحدة والدول الأعضاء. وبالاقتران مع تحسين استخدام التكنولوجيا، يمكن لهذه الجهود أن تســاهم في منع تنقل الجناة بين المنظمات، وكذلك تعزيز مناخ عدم التســامح مطلقا. وفي الختام، أشـــارت المديرة التنفيذية إلى مبادرة جديدة متخذة من حكومة نيوزيلندا لاســـتخدام أموال دافعي الضـرائب لتعويض ضـحايا الاسـتغلال والانتهاك الجنسـيين والتحرش الجنسـي؛ وقالت إن مما يثير الاهتمام معرفة ما إذا كان ذلك النهج سيزيد من تحفيز المؤسسات على منع سوء السلوك.

34 - وأدان رئيس المجلس التنفيذي لليونيسـف بشـدة ارتكاب أي اسـتغلال وانتهاك جنسـيين في عمليات الأمم المتحدة. وقال إنه يشعر بأن جهود التصدي للاستغلال والانتهاك الجنسيين ينبغي أن تحظى بالأولوية من حيث ضـمان التمويل وإزالة العقبات التقنية، ومنها على سـبيل المثال عقبات تعيين المحققين. واقترح أن يكون المجلس الاقتصـادي والاجتماعي المنتدى المعني بمعالجة هذه العقبات، ودعا سـائر رؤسـاء المجالس إلى دعم هذه الجهود. وأضـاف أنه يؤيد فكرة الحلول المشـتركة، مثل وضـع قاعدة بيانات مشـتركة لتبادل أفضل الممارسات، ومجمَّع مشترك للمحققين، وأُطر مشتركة للتقييم والاستجابة. وقال إنه يؤيد شخصيا رفع الحصـانة الدبلوماسـية ويرى أن بلدانا كثيرة سـتتخذ نفس الموقف اسـتجابة للبلاغات المتعلقة بالاسـتغلال والانتهاك الجنسيين. وأضاف أنه يوافق على ضرورة تقليص الجدول الزمني للتحقيقات، مشيرا إلى أن حكومة المغرب سنت ممارسة فضلى تتمثل في إدراج ضابط شرطة مع قواته للتمكين من فتح التحقيقات بمجرد تلقي بلاغ بوقوع سوء سلوك.

35 - وأثار رئيس برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صـــندوق الأمم المتحدة للســـكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشـــاريع مســـألة التعاون في دعم الضـــحايا، مشـــيرا إلى أن الدعم ينبغي تقديمه بغض النظر عن الوكالات المعنية. وتســـاءل عما إذا كان هذا النهج المرن متخذا للســـماح، على ســـبيل المثال، للضـــحايا بتلقي الدعم من خلال صـــندوق الأمم المتحدة للســـكان حتى وإن لم تكن تلك الوكالة المعيَّنة غير معنية بالحادثة.

36 - ورحبت المديرة التنفيذية لليونيسـف بالالتزام الواضـح بالتصـدي للاسـتغلال والانتهاك الجنسـيين والتحرش الجنســي. واقترحت أن يكون الهدف من مباشـرة التحقيق فور تلقي بلاغ من الأمور التي تســعى الوكالات إلى تحقيقها في المدى البعيد، وإن كان ذلك سيتطلب موارد إضـافية. وفيما يتعلق بآليات التنسـيق، أشارت إلى اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات التي تشمل منظمات غير حكومية وجميع الوكالات العاملة في الميدان الإنساني. وأضافت أنه يجري وضع الصيغة النهائية لبروتوكول بشأن مساعدة ضحايا الاستغلال والانتهاك الجنسيين؛ وسيكون من الحاسم تدبير الموارد اللازمة لتنفيذه على المستوى القطري.

37 - وأبدى المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي رأيه في مســائل الاســتغلال والانتهاك الجنســيين والتحرش الجنســي. وكرر الدعوة الموجَّهة إلى القيادة العليا لدمج ثقافة عدم التسـامح مطلقا وتعزيز الشـعور بالثقة بين الموظفين والمتعاقدين. وقال إن البرنامج شـهد زيادة في البلاغات المتعلقة بالمضـايقات والتحرش الجنسي وإساءة استخدام السلطة والتمييز خلال الأشهر الستة الأخيرة، وهو ما يدل على ازدياد مستوى الثقة في قدرة المنظمة على معالجة تلك القضايا بفعالية. وقال إن استقصاءات الموظفين التي لا يكشف فيها عن هوياتهم ساعدت على فهم مجالات المشكلات المحتملة، وإن البرنامج زاد مؤخرا مستوى الموارد المخصصة للتحقيقات بمبلغ 4 ملايين دولار. وأضاف أن البرنامج أنشأ فريقا عاملا مشتركا بين الإدارة والمجلس التنفيذي لجمع أفضـــل الممارســـات من الدول الأعضـــاء، وأنه قلص المدة المطلوبة لمعالجة البلاغات المتعلقة بالمضايقات أو الانتهاكات. وستواصل المنظمة سعيها إلى استئصال السلوك المسيء بكل الوسائل الممكنة.

38 - ولاحظت المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان في ملاحظاتها ما تحقق من تقدم ملموس في معالجة الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي. وقالت إن هذا العمل في صندوق الأمم المتحدة للسكان يشمل وضع سياسة للمساءلة فيما يتصل بالحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين، وتحسين مبادرات التواصل وإدخال نظام عالمي لجهات الاتصال المعنية بالحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وأضافت أن المنظمة ستتخذ في عام 2019 خطوات لتحسين التواصل مع الفئات المعرضة للمخاطر وتشجيع المارة على التدخل وزيادة إمكانية الوصول إلى آليات الإبلاغ والثقة فيها، لا سيما في الأماكن النائية. وتنتهج المنظمة نهجا شاملا وتعمل مع المنظمات الشريكة وتسعى إلى تهيئة أماكن عمل خالية من أي نوع من الإساءات.

39 - وقالت إن صندوق الأمم المتحدة للسكان، بوصفه وكالة التنسيق الرئيسية في مجال العنف الجنساني، يعكف على وضع خريطة شاملة لتحديد كيفية استخدام آليات إحالة العنف الجنساني عندما تكون متاحة. وفيما يتعلق بالتحديات المقبلة، سلطت الضوء على الحاجة إلى تحسين دعم الضحايا وتعزيز مساءلة الشركاء المنفذين. وقالت إن التركيز ينبغي أن ينصب على تصميم أدوات جديدة لتقديم الضمانات، لا سيما في الأوضاع الإنسانية. وأكدت في الختام التزام صندوق الأمم المتحدة للسكان بتغيير ثقافته التنظيمية وتهيئة بيئة يستطيع فيها الجميع الإفصاح عن مخاوفهم، والمشاركة في اتصالات مفتوحة وشفافة بشأن التقدم المحرز في تحقيق هذه الأهداف.

40 - وأدلت المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة بملاحظاتها الختامية، مشيرة إلى أن وكالتها تأمل في الاستفادة تماما من مناقشات وضع توصيات للنظر فيها بحلول نهاية اليوم. وفيما يتعلق بالتنسيق، أشارت إلى فرقة العمل على نطاق المنظومة وشبكة مراكز تنسيق الشؤون الجنسانية التي تعمل معا. وأضافت أنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به، مثل مواءمة الهيئات التحقيقية العشرين داخل الأمم المتحدة، لا سيما من أجل إلغاء عبء الإثبات الواقع على المدعي. وسلطت المديرة التنفيذية الضوء على التنسيق بين هيئة الأمم المتحدة للمرأة والدول الأعضاء من خلال قوات الشرطة في جميع أنحاء العالم. وأضافت أن المنظمة تبحث مسألة التدريب الشرطي، متطلعة إلى إدخال مراعاة الفروق الجنسانية في كل قوة من قوات الشرطة في العالم. وأشارت أيضا إلى الحاجة إلى الاستثمار في تغيير المعايير الاجتماعية المتصلة بسلوك الذكور، مؤكدة أن على الجميع دورا في استئصال الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي.

41 - وأعرب مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن تأييده التعليقات التي أبداها نظراؤه، مشيرا إلى الإحساس الواضح بالمسؤولية والالتزام في جميع المناقشات. ولاحظ أن الزيادة في البلاغات ليست دليلا على ازدياد الحالات المتركبة، بل ازدياد مصداقية الوكالات. ولاحظ التحديات التي ينطوي عليها التعجيل بالقضايا، ذلك أن عدد المحققين ينبغي أن تقابله زيادة في عدد المحامين المتاحين لفحص القضايا. ودعا إلى زيادة الاستثمار على الأقل في المدى القصير لتمكين الوكالات من تصفية القضايا المتراكمة المتأخرة.

42 - واختتمت رئيسة المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة المناقشات، مسلطة الضوء على النقاط التالية: القضية الرئيسية المتمثلة في تفاوتات السلطة ودورها في إدامة المضايقات والانتهاك؛ وأهمية التغيير الثقافي؛ ودور الدول الأعضاء؛ والحصانة الدبلوماسية؛ والحاجة إلى زيادة الاستثمار وبناء قدرات المحققين؛ ومواءمة السياسات والمعايير؛ وأهمية التعاون وتبادل أفضل الممارسات.

رابعا - الجلسة المسائية: الموضوع 3

تنفيذ إصـــلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية والتمويل الابتكاري من أجل أهداف التنمية المستدامة

43 - أشار رئيس المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشـــاريع في مقدمته، إلى حُســـن توقيت الموضـــوع في ضـــوء اجتماع المجلس الاقتصـادي والاجتماعي الذي عقد في الأسـبوع السـابق وعولجت فيه إجراءات متابعة الاسـتعراض الشـامل للســياســـات الذي يجري كل أربع ســنوات وقرار الجمعية العامة بشـــأن إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وقال إن التمويل عنصر رئيسي في هذا الموضوع.

44 - ولاحظ أن النقاش المتعلق بالإصـلاح ركز حتى الآن على إنشـاء مؤسـسـات جديدة والنظام الجديد للمنسـقين المقيمين الذي يهدف في نهاية المطاف إلى تحسـين طريقة تحقيق النتائج على الأرض. وفي هذا الصـــدد، قال إن الرحلة المشـــتركة الأخيرة إلى كولومبيا أتاحت بلورة فهم جيد لما يحدث على المســـتوى الميداني. وبينما يسـود تقدير عام لأهمية عملية الإصـلاح، لاحظ الرئيس أن فريق الأمم المتحدة القطري في كولومبيا لم يطلع بعد على خرائط الطريق والتوجيهات المطلوبة لتنفيذ التغيير. وأشـار إلى أن زيادة المشـاركة مع العاملين في الميدان يمكن أن تســـاعدهم على مراعاة محتوى المناقشـــات الجارية في نيويورك بطريقة أفضل في عملياتهم.

45 - وانتقل الرئيس بعد ذلك إلى موضـوع التمويل الابتكاري من أجل أهداف التنمية المسـتدامة فقال إنه يلاحظ وفرة الأفكار المثيرة للاهتمام، مثل تعزيز الشراكات مع القطاع الخاص، وتنفيذ النهج المشترك للعناية الواجبة على نطاق المنظومة الإنمائية للأمم المتحدة، واستكشاف زيادة استخدام الصندوق المشترك لأهداف التنمية المسـتدامة، وتوليد الدروس المسـتفادة وأفضـل الممارسـات على نطاق المنظومة. وأكد أنه ينبغي عدم النظر إلى القطاع الخاص باعتباره مجرد مصـدر للدخل اللازم لسـد فجوات التمويل. وينبغي للأمم المتحدة بدلا من ذلك اسـتخدام قدرتها التنسـيقية لإعادة توجيه موارد القطاع الخاص من أجل تحقيق أهداف التنمية المسـتدامة؛ ومن أمثلة هذا النهج صـندوق أثر أهداف التنمية المسـتدامة الذي أنشـأه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومبادرة الاستثمار في الأثر الاجتماعي الذي أنشأه مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

46 - وتتبع مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الصـــلة بين إصـــلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية والتمويل الابتكاري فقال إنه يلاحظ أنه بغض النظر عن الدافع إلى إنشاء آليات تنسيق جديدة فإن الإصلاح يسـعى أيضـا إلى تيسـير سُـبل جديدة للتفكير معا من أجل تحقيق خطة عام 2030 والتحضـير للمسـتقبل. وأضـــاف أن المســـتويات غير المســـبوقة من الاســـتثمار المطلوب للقيام بذلك ينبغي النظر إليها باعتبارها استثمارا للثروة اليوم في اقتصاد المستقبل حسب ما جاء في هدف التنمية المستدامة 17. وتتضح هذه الصلة في خارطة طريق تمويل خطة عام 2030 التي تبحث في مواءمة الموارد المالية العالمية والســـياســـات الاقتصـــادية من أجل تنفيذ خطة عام 2030؛ واســـتراتيجيات التمويل المســـتدامة على المســـتويين الإقليمي والقطري؛ والتكنولوجيات الجديدة والرقمنة.

47 - وأضـاف أنه تم إنشـاء عدة أفرقة عمل في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لاسـتكشـاف تمويل خطة عام 2030. ومن الواضح أنه لا بد من التركيز على مصادر تمويل جديدة، مثل السندات الخضراء، وأدوات التمويل المختلط، وسندات الصكوك في التمويل الإسلامي. وتتخذ الأمم المتحدة وضعا يمكنها من مساعدة

الحكومات للحد من المخاطر وتهيئة أسواق محلية مكتملة النمو من أجل اجتذاب الاستثمار. ويمثل الإصلاح فرصة حيوية للجمع بين مختلف القدرات داخل أسرة الأمم المتحدة من أجل تطوير مجموعة عصرية من المدخلات للبلدان الساعية إلى جعل التمويل الخاص جزءا من استراتيجيتها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة – وهو نهج يختلف عن الخصخصة.

48 – وأكدت المديرة التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في ملاحظاتها أن الابتكار هو السبيل لنجاح الإصلاح. وأشارت إلى أن المعونة الإنمائية الرسمية غير كافية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ وأنه سيتعيَّن سد النقص البالغ 6 تريليونات دولار من القطاع الخاص. ومن الواضح أن التنمية تعتمد على المشاركة الفاعلة والمسؤولة من القطاع الخاص، وبات لزاما على الأمم المتحدة أن تجد سُبلا لدعم ذلك.

49 – وأضافت أن مبادرة الاستثمار في الأثر الاجتماعي تسعى إلى معالجة هذا التحدي من خلال التركيز على ثلاثة مجالات للبنية التحتية المستدامة: الإسكان الميسور التكلفة، والطاقة المتجددة، والبنية التحتية للصحة. وأسفر ذلك عن منصة مبتكرة لدعم الشراكة بين الحكومات ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع والشركاء من القطاع الخاص. ووقعت بالفعل اتفاقات مع الحكومات في كينيا وغانا والهند لتمويل تشييد إسكان ميسور التكلفة، بينما تشارك المبادرة في المكسيك في مشروع لإعادة إحياء محطة لتوليد القوى باستخدام الرياح بقدرة تبلغ 22 مللي واط لتوفير طاقة متجددة منخفضة التكلفة إلى 000 50 شخص في المجتمعات المحلية التي تعاني نقص الخدمات. وستوفر المشروعات أيضا آلاف الوظائف المحلية عن طريق استخدام سلاسل الإمداد المحلية والمتعهدين المحليين وستدعم نقل التكنولوجيا.

50 – وفي الختام، أكدت المديرة التنفيذية أن التركيز ينبغي ألاّ ينصب على نطاق هذه المشروعات الحالية، بل على إنشاء نموذج تمويلي ناجح. وأضافت أن المبادرة نجحت بفضل التشارك مع القطاع الخاص وتقاسم المخاطر المالية والعمل في السوق معا. وتحتاج منظومة الأمم المتحدة إلى تبني شراكات مع القطاع الخاص أو الاستفادة من الاستثمارات والتكنولوجيات الجديدة والمحسَّنة.

51 – ورحبت الدول الأعضاء بالمناقشة المتعلقة بالإصلاح والتمويل واصفة إياها بأنها كانت مفيدة وفي الوقت المناسب. وذكرت عدة وفود أنها ترى أن المواضيع ستحتاج إلى مزيد من البحث في المستقبل، وربما في الاجتماع المشترك المقبل للمجالس التنفيذية. وتساءلت إحدى الدول الأعضاء عن الطريقة التي يمكن بها للنظام الجديد للمنسقين المقيمين أن يدعم الابتكار في الوكالات، مؤكدة أن تعاون القطاع الخاص يمكن أن يكون مصدرا قيما للخبرة والتمويل. وتعلقت الأسئلة الأخرى بالتحديات الرئيسية التي تواجهها الوكالات عند السعي إلى العمل مع القطاع الخاص والطريقة التي يمكن بها للدول الأعضاء أن تساعد في هذا الاتجاه وكيفية تأثير عملية إصلاح الأمم المتحدة على التمويل الأساسي للوكالات، وما إذا كان يمكن للتمويل الابتكاري أن يعوِّض عن أي تخفيض في هذا التمويل.

52 – وردا على ذلك، أشارت المديرة التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع إلى أن نموذج عمل المكتب يمثل ميزة في العمل مع القطاع الخاص. وبالنظر إلى أن الوكالة لا تتلقى تمويلا أساسيا بل تحصل على رسوم مقابل ما تقدمه من خدمات، فإن لديها هيكلا يمكن أن ترتبط به كيانات القطاع الخاص. وتشمل المشتريات سلعا وخدمات من القطاع الخاص، وهو ما ييسِّر تبادل التكنولوجيا والخبرة. وفيما يتعلق بالدروس المستفادة، من المهم ألاّ يغيب عن الأذهان أن القطاع الخاص يبحث عن الاستدامة المالية قبل الاستدامة الاجتماعية والبيئية. ومن العوامل المهمة الأخرى توقيت التسويق، لا سيما بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة.

53 - وفيما يتعلق بموضوع المنسقين المقيمين، قال مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إن عليهم دورا في العمل مع الحكومات لتحديد رغبتها في العمل مع الأمم المتحدة في مختلف جوانب التمويل. وينبغي للمنسقين المقيمين أيضا ضمان أن تُشكل مسألة التمويل أثناء التقديرات القطرية ووضع إطار التعاون، جزءا لا يتجزأ من العرض المقدم من منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وفريق الأمم المتحدة القطري. ويمكن للمنسقين المقيمين أيضا الاستفادة من خبرة الوكالات التي لم تكن مقيمة في البلدان ذات الصلة. وأكد المدير أن المنسقين المقيمين لا يحلون محل قدرات البرامج والصناديق وأدوارها، مشيرا إلى أن الوكالات والدول الأعضاء في حاجة إلى تعلم العمل داخل المنظومة الجديدة من أجل تجنب الازدواجية.

54 - وقال إنه يوافق على أن القطاع الخاص لديه أيضا كثير مما يمكن أن يقدمه من حيث الخبرة، مشيرا إلى مثال التكنولوجيا المالية الرقمية. وعلى عكس ما يمكن تخيله، يمكن أن توجد بعض أكثر استخدامات هذا النوع من التكنولوجيا تطورا في البلدان النامية لأن القصور الذاتي التنظيمي في الاقتصادات الراسخة يعيق الابتكار في كثير من الأحيان.

55 - وحدَّد عددا من التحديات التي تواجهها الأمم المتحدة في السعي إلى العمل مع القطاع الخاص، بعضها ناشئ عن السلامة الائتمانية للأمم المتحدة ونُظمها المتقادمة في بعض الأحيان. وأضاف أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يسعى إلى تحسين 152 عملية من عمليات تصريف الأعمال، وهو ما يعني في حالات كثيرة تغيير التوجيه بشأن كيفية العمل مع القطاع الخاص وإيجاد وسائل قانونية جديدة ومنصات لدعم هذا النوع من التعاون.

56 - وفيما يتعلق بأثر إصلاح الأمم المتحدة على التمويل الأساسي، قال إنه يقدر التأثير على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بمبلغ 25 مليون دولار نتيجة لمضاعفة المساهمة والرسوم المفروضة بنسبة 1 في المائة. ولا يمكن تعويض هذا النقص بسهولة من خلال التمويل الابتكاري وحده.

57 - وفي الختام، حذر من أنه سيكون من غير الواقعي الاعتقاد بأن المنظمات الخاصة حريصة على تمويل عمل الأمم المتحدة. وبينما توجد فرص للتعاون في المجالات التي تتلاقى فيها المصالح، من غير المرجح أن يصبح القطاع الخاص مصدرا بديلا لتمويل الأمم المتحدة.

58 - ووصفت نائبة المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان (لشؤون الإدارة) في ملاحظاتها مبادرة جارية في وكالتها لتحديد التكاليف وتقدير الأثر، وتنظر هذه المبادرة في الاستثمار المالي المطلوب لتحقيق النتائج التحويلية الثلاث لصندوق الأمم المتحدة للسكان: اتقاء وفيات الأمومة التي يمكن الوقاية منها، وإنهاء الحاجة غير الْمُلبَّاة إلى تنظيم الأسرة، وإنهاء العنف الجنساني وجميع الممارسات الضارة. وتدعم المبادرة أيضا جهود سد الفجوة التمويلية البالغة 2,5 تريليون دولار المطلوبة سنويا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في البلدان النامية، وتُيسر إقامة شراكات جديدة وتعزيز الشراكات القائمة. وسلطت نائبة المدير التنفيذي الضوء على أمثلة من العمل، مشيرة إلى عملية يضطلع بها صندوق الأمم المتحدة للسكان في أوكرانيا لحساب التكلفة الاقتصادية للعنف ضد المرأة، وعملية يضطلع بها الصندوق في السلفادور لتقدير التكاليف وتحليل الفجوات في تحقيق نتائج تحويلية.

59 - وفيما يتعلق بالشراكة مع القطاع الخاص، وصفت نائبة المدير التنفيذي مبادرة مع مؤسسة بيل وميلندا غيتس وإدارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، بدعم من مؤسسة ماكينزي، من أجل وضع آلية لضمان قدرة صندوق الأمم المتحدة للسكان على توريد سلع الصحة الجنسية

والإنجابية. وأضافت أن الصندوق يعمل أيضا مع البنك الإسلامي للتنمية في مجال التأمين في الكاميرون ومع وزارتي الصحة والمالية في غواتيمالا في مخطط لاستخدام الضرائب المفروضة على بيع المشروبات الكحولية لتجديد موارد صندوق متجدد يستخدم للمشتريات الطارئة.

60 - وأشارت المديرة التنفيذية لمنظمة اليونيسف في ملاحظاتها إلى أن وكالتها شاركت في رئاسة قسم الشراكة بين القطاعين العام والخاص (فريق مخصص يُعنى بنتائج الشراكات الاستراتيجية) التابع لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، الذي أنشأ نظاما مشتركا لفحص العناية الواجبة، ويتولى تيسير جهود تحديث قواعد الأمم المتحدة وتبسيطها، والعمل أيضا كمنصة تتقاسم الوكالات من خلالها خبراتها وتجاربها. وأشارت إلى أن بوسع المنسقين المقيمين الاستفادة من شركات البلدان المضيفة للمساعدة على التغلب على مشكلة نقص الموردين للأمم المتحدة في الجنوب العالمي، وهي مشكلة تعاني منها المنظومة بأسرها. وفي إطار متابعة تعليقات مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، قالت المديرة التنفيذية إنها توافق على أن الشراكات بين القطاعين العام والخاص تساعد على الحد من المخاطر التي تواجهها الحكومات، ولكنها أشارت أيضا إلى نطاق إيجاد حلول خاصة تماما للتحديات التي تواجهها الحكومات ووكالات الأمم المتحدة، مثل حالات الطوارئ التي تكون فيها الجهة المشغِّلة للهواتف المحمولة هي أفضل كيان لتتبع الأشخاص الذين تشردهم الكوارث الطبيعية. وردا على سؤال عن التمويل الأساسي، قالت إنها تلاحظ الصعوبات المرتبطة بالتمويل المخصص. وأشارت إلى مشروع اليونيسف *Conceptos Plasticos* كمثال لطريقة مبتكرة للعمل حيث يستخدم المشروع نفايات اللدائن التي تجمعها المجتمعات المحلية ويحولها إلى لبنات يمكن استخدامها في بناء المدارس.

61 - وأشارت إلى أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسف يتلقيان دعما سخيا من الدول الأعضاء من أجل الابتكار، فقالت إنها تلمس إمكانية الارتقاء بالشبكة الحالية لمختبرات الابتكار لتصبح نهجا تعاونيا بين الوكالتين يمكن أن يمسك فيه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بزمام القيادة في البحث عن الابتكارات وتحديدها ويمكن أن تقوم فيه اليونيسف بدور في إيجاد حلول وتوسيع نطاقها. وشددت على أنه يجري التماس الابتكارات في كل المجالات، ولكن التمويل الابتكاري لا يمكن أن يساعد الوكالات في تغطية تمويلها الأساسي.

62 - وأكدت المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة أهمية معالجة التدابير التنظيمية داخل الأمم المتحدة التي تجعل من غير الممكن اجتذاب التمويل الابتكاري. وقالت إن أحد أمثلة هذه التحديات يشمل الوصول إلى التمويل من الشركات التي تسعى إلى الحصول على فوائد ضريبية عندما تقدِّم تبرعات؛ وفي هذه الحالات، تمر التبرعات عبر وسطاء ينالون قسطا كبيرا من الأموال. كما أن الشركات غير راضية عن هذا النظام، فهي تفضل الارتباط مباشرة بهيئة الأمم المتحدة للمرأة. وفيما يتعلق بالاستثمار في المساواة بين الجنسين، قالت إنها تلاحظ أن هناك فيما يبدو حاجزا نفسيا يمنع الدول الأعضاء من تقديم تبرعات تزيد على عتبة معيَّنة، وهو ما يقيِّد بالتالي التقدم الذي يمكن تحقيقه. ويتنافى ذلك مع الخطاب المؤيد للمساواة بين الجنسين والذي يكون أقوى كثيرا من الدعم المالي الذي تحصل عليه الهيئة.

63 - وكمثال على الشراكة الإيجابية مع القطاع الخاص، وصفت المديرة التنفيذية تحالف القضاء على القوالب النمطية، وهو منصة تتيح لإدارات التسويق في الشركات الخاصة الوصول إلى برنامج تصممه هيئة الأمم المتحدة للمرأة وتنفيذه من أجل مكافحة القوالب النمطية في الحملات الإعلانية بغرض تكوين ثقافة أشمل من أجل المستقبل. وأشارت إلى أنه بالنظر إلى أن الأمم المتحدة لا يمكنها في أي وقت من الأوقات أن تحلم بالحصول على موارد الشركات الكبرى المتعددة الجنسيات فإن النهج المتبع يطلب من هذه الشركات تنفيذ

التغيير بنفسها، على أن تتولى هيئة الأمم المتحدة للمرأة دور أمين المظالم للتحقق من وفائها بالتزاماتها. وتعززت المبادرة بفضل شركة Cannes Lions التي تستخدم المعايير التي حددتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة من أجل الإعلانات المقبولة غير القائمة على القوالب النمطية كأحد معايير اختيار الحملات الفائزة بالجوائز. ولذلك وسعت المبادرة تأثير عمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة بما يتجاوز ما يمكن أن تحققه وحدها.

64 - واختتم رئيس المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع الموضوع، معربا عن أمله في أن تتمكن الوكالات من الاستفادة من المناقشة لتعزيز الشراكات مع الشركاء غير الحكوميين، خاصة القطاع الخاص، وتبادل أفضل الممارسات. وكرر ما قاله الأمين العام، ملاحظا أن الموارد جاهزة بالفعل لتحقيق خطة عام 2030 وأن المسألة تتعلق بوضع النقاط على الحروف.

خامسا - الجلسة المسائية: الختام

65 - في ختام المداولات، أعطى رئيس برنامج الأغذية العالمي الكلمة للمديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة التي قدمت متابعة لمناقشات الجلسة الصباحية بشأن المسار السريع المحتمل للتحقيقات والتعجيل بتسوية بلاغات الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي. ودعت الوكالات الأخرى إلى دعم هيئة الأمم المتحدة للمرأة عن طريق مطالبة رؤساء التحقيقات في كل منها إلى الاجتماع معا لتحديد اقتراح مشترك بين الوكالات ومحدَّد التكاليف لتحسين وظيفة التحقيق والتسريع بمباشرة التحقيقات وتجميع الموارد وتوضيح المعايير المتعلقة بنهج يركز على الضحايا، بما في ذلك ضمان الدعم والحماية للضحايا ضد أي نوع من الانتقام، لا سيما على المستوى القطري، مع الاعتراف بأن الخدمات، لا سيما الخدمات المقدمة للضحايا الناجين من الاستغلال والانتهاك الجنسيين، لا تزال محدودة. وطلبت هيئة الأمم المتحدة للمرأة أيضا الدعم من الأمم المتحدة في تسخير نظام المنسقين المقيمين والأفرقة القطرية لتنفيذ استجابة منسقة مشتركة بين الوكالات فيما يخص الاستغلال والانتهاك الجنسيين وللتحرش الجنسي على المستوى القطري.

66 - ووجه رئيس المجلس التنفيذي للبرنامج شكره إلى جميع الحاضرين على مشاركتهم الفاعلة في المناقشات، مشيرا إلى أن من الحيوي في جميع المداولات تذكر احتياجات وأولويات الأشخاص الذين تخدمهم كل وكالة. ولاحظ أن الأمم المتحدة باتت على مشارف حقبة جديدة ولديها بنية أساسية جديدة يمكن أن تحسِّن استجابتها للتحديات العالمية. ودعا جميع الحاضرين إلى اغتنام الفرصة التي يتيحها إصلاح الأمم المتحدة للعمل معا والاستماع إلى الحكومات والناس على الأرض من أجل إنجاحه.

سادسا - البيان المشترك للاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبرنامج الأغذية العالمي الذي عقد في 31 أيار/مايو 2019

- عقب اختتام الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة،

وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبرنامج الأغذية العالمي، الذي عقد في 31 أيار/مايو 2019، رحب رؤساء الوكالات باهتمام الدول الأعضاء ودعمها المستمرين لإنهاء الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي.

- من أجل التنفيذ الفعلي لمبدأ "عدم التسامح مطلقا" مع الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي ولدمج نُهج محورها الضحايا، تلتزم المنظمات بالتركيز على ما يلي:

1 - **تعزيز وظيفتي التحقيق والمساءلة** عن طريق استكشاف خيارات ضمان إجراء تحقيقات سريعة وقوية من خلال اتصالات وإجراءات وخطوط توجيهية تركز على الضحايا؛ وزيادة التنسيق والاتساق بين أفرقة التحقيق؛ وآليات متناسبة وسريعة للمساءلة الداخلية.

2 - **تعزيز النُهج التي تركز على الضحايا في العملية برمتها** عن طريق ضمان سهولة حصول جميع تعرضوا للاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي على دعم جيد وفي الوقت المناسب، بما في ذلك الدعم المتصل بالتحقيقات والوصول إلى العدالة. ولا تزال الخدمات المقدمة بصفة خاصة إلى من تعرضوا للاستغلال والانتهاك الجنسيين شحيحة. كما أن الخدمات السرية المقدمة إلى من تعرضوا للتحرش الجنسي محدودة.

3 - **إدراج جهود القضاء على الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي/الإساءات في أماكن العمل**، في جدول أعمال المنسقين المقيمين بطريقة منهجية عن طريق تعزيز دور المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية، وبالتالي ضمان التنفيذ المنسق لأنشطة الوقاية والاستجابة وكذلك التكيُّف مع السياقات والثقافات المحلية.

4 - **ضمان مواصلة مناقشة تلك القضايا** وتنسيقها بين ممثلي دوائر التحقيق بالأمم المتحدة، وكذلك من خلال مكتب المنسقة الخاصة المعنية بتحسين جهود الأمم المتحدة في مجال التصدي للاستغلال والانتهاك الجنسيين ومكتب المدافعة عن حقوق الضحايا والسبل المناسبة الأخرى.

- نؤكد من جديد التزامنا الراسخ بتحسين هذا العمل على نحو ما نوقش في المجلس، والتشاور مع الوكالات الأخرى بشأن كيفية مواصلة تعزيز التنسيق المشترك بين الوكالات في جدول الأعمال المتعلق بهذا الموضوع. ونحن على أتم الاستعداد للعمل في اقتراحات مشتركة مفصَّلة ومحددة التكلفة بشأن القضايا المذكورة أعلاه. ونرى في تقديراتنا أننا سنحتاج إلى 40 مليون دولار[(1)] خلال السنتين المقبلتين للدفع قدما معا بهذا العمل، مع ضخ الجانب الأكبر من الاستثمار في العمل الذي يركز على الضحايا من أجل (أ) الوقاية، و (ب) ضمان توافر الخدمات للضحايا، و (ج) وتعزيز القدرات في مجال التحقيق، وكذلك تعزيز نهج محوره الضحايا في السياسات والعمليات والإجراءات القائمة. ونعوِّل على الدول الأعضاء في ضمان إتاحة الموارد اللازمة للوفاء بهذه الأولويات الجماعية.

- نرحب بالخطوات المتخذة من الدول الأعضاء استجابة لقرارات الجمعية العامة بشأن المسؤولية الجنائية لمسؤولي الأمم المتحدة وخبرائها الموفدين في بعثات؛ وسنقدِّم الدعم لتعزيز جهود الدول

(1) لا يحتاج مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع إلى أي موارد أخرى للتحقيقات.

الأعضاء من أجل ضمان مساءلة الدول الأعضاء عن جميع أشكال سوء السلوك الجنسي – بما فيها ما يمكن أن يرقى إلى مستوى الأعمال الإجرامية – مع اتخاذ جميع التدابير المناسبة، بما في ذلك إرساء ولاية قضائية على الجرائم التي يرتكبها رعاياها أثناء عملهم كموظفين تابعين للأمم المتحدة أو خبراء موفدين في بعثات مع إيلاء المراعاة في الوقت نفسه للإجراءات القانونية الواجبة؛ وتعاون كل منها مع الآخر في تبادل المعلومات مع احترام الخصوصية والسرية؛ وتيسير إجراء التحقيقات امتثالا للإجراءات الواجبة التطبيق.

070420 020420 20-03842 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق